

التقرير السنوي



المصرف
الأهلي العراقي

المصرف الأهلي العراقي

التقرير السنوي 2024



المصرف
الأهلي العراقي

قائمة المحتويات

المصرف
الأهلي العراقي

رقم الصفحة

01	إعلان دعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة	05
02	الرؤية والرسالة والقيم	07
03	كلمة رئيس مجلس الإدارة	10
04	النسب المالية	16
05	تقرير مجلس الإدارة	22
06	تقرير لجنة مراجعة الحسابات الختامية	58
07	القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024	60
08	البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية	162



إعلان دعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة



إعلان دعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة

إلى / مساهمي شركة المصرف الأهلي العراقي ش. م. خ / الكرام

تحية طيبة:

استناداً لأحكام المادة (87/ثانياً) من قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل وتنفيذاً لقرار مجلس إدارة المصرف رقم (2025/05) المتخذ بجلسته الاعتيادية رقم (2) المنعقدة بتاريخ 2025/01/29، ندعو بهذا السيدات والسادة مساهمي المصرف للتفضل بحضور اجتماع الهيئة العامة، و الذي سيعقد في تمام الساعة (10:00) من صباح يوم الخميس الموافق 2025/03/27 في قاعة المحطة / بغداد / ساحة عقبة بن نافع، لمناقشة فقرات جدول الأعمال المدرجة ادناه، واتخاذ ما يقتضي من قرارات بشأنها. في حالة عدم اكتمال النصاب في الموعد المحدد أعلاه، يؤجل الاجتماع إلى الاسبوع التالي في اليوم الخميس الموافق 2025/04/03 وفي الزمان والمكان المحدد ين في أعلاه.

جدول الاعمال:

1. مناقشة زيادة وانتخاب عدد اعضاء مجلس الادارة من سبعة أعضاء لتصبح تسع اعضاء اصليين و مثلهم احتياط نظرا لانتهااء دورة المجلس الحالي وتعديل المادة السابعة من عقد التأسيس.
2. مناقشة تغيير شركة فرقد سلمان وشركاؤه مراقب حسابات المصرف نظرا لوفاة الاستاذ (فرقد حسن احمد سلمان) المساهم الرئيسي في الشركة، وتعيين شركة علي غالب وشركاؤه وذلك للسنة المالية المنتهية في 31/12/2024 حسب قرار لجنة التدقيق بتاريخ 2024/12/05 المنبثقة عن مجلس الادارة وموافقة البنك المركزي العراقي بموجب كتابهم بالعدد 15162/4/9 بتاريخ 2024/12/16.
3. مناقشة تقرير مجلس الادارة بخصوص نشاط المصرف للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31 والمصادقة عليه.
4. مناقشة تقرير مراقب الحسابات والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31 والمصادقة عليهما.
5. الاطلاع على تقرير لجنة مراجعة الحسابات للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31 والمصادقة عليه.
6. ابراء ذمة رئيس واعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31 وتحديد مكافآتهم و اتخاذ القرار المناسب بشأنه.
7. تعيين مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 وتحديد اجورهم وفق ضوابط مجلس المهنة.
8. مناقشة مقسوم الارباح للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31 و اتخاذ القرار المناسب بشأنها.
9. مناقشة زيادة رأسمال شركة المصرف الأهلي العراقي من (400.000.000.000 دينار) الى (520.000.000.000 دينار) وفقا لأحكام المادة (55) / ثانيا من قانون الشركات العراقي رقم (21) لسنة (1997) المعدل، من خلال رصيد الأرباح المدورة و توزيعها كأسهام مجانية على المساهمين ليصبح راس المال المصرح به والمدفوع (520.000.000.000) دينار (خمسمائة وعشرون مليار دينار عراقي) وتعديل المادة خامسا من عقد تأسيس شركة المصرف الأهلي العراقي و اتخاذ القرار المناسب بشأنه.
10. مناقشة تمويل افتتاح (6) فروع جديدة من الارباح المدورة و اتخاذ القرار المناسب.
11. مناقشة عقد اتفاقية الادارة بين المصرف الاهلي العراقي وبنك المال الاردني واتخاذ القرار المناسب.

نرجو تفضلكم بالحضور وفي حالة تعذر ذلك انابة غيركم من المساهمين او توكيل الغير بوكالة مصدقة من كاتب العدل وايداع الانابات والوكالات لدى هيئة الاوراق المالية قبل ثلاثة أيام على الاقل من الموعد المحدد للاجتماع وبإمكانكم الحصول على نسخة من كراس الاجتماع من الادارة العامة للمصرف مع مراعاة أحكام المادة 91.

يسرنا أن نرحب بكم أجمل ترحيب ونشكركم مع وافر الإحترام والتقدير.


باسم خليل السالم
رئيس مجلس الادارة



الرؤية والرسالة والقيم



الرؤية والرسالة والقيم

رؤيتنا

أن نحافظ على الريادة في العراق انطلاقاً من انتشارنا المحلي و الاقليمي، و التميز بخدمة زبائننا و مساهمينا و موظفينا و مجتمعنا.

رسالتنا

بناء شراكة استراتيجية مع زبائننا مبنية على الثقة، تمكنهم من القيام بأعمالهم المصرفية ببسر و سهولة من خلال تقديم حلول و خدمات مصرفية و تكنولوجية شاملة و متطورة.







كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم
حضرات السادة المساهمين الكرام،

إيكم أتقدم بخالص امتناني وتقديري، ويشرفني أن أقدم لكم أصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة التقرير السنوي للمصرف الأهلي العراقي لعام 2024 والذي يتضمن أبرز الإنجازات، والنتائج المالية المتميزة التي تم تحقيقها. لقد كان عام 2024 عاماً استثنائياً على جميع الأصعدة، حيث تمكنا من تحقيق إنجازات نوعية تعكس قوة المصرف ومرونته في مواجهة التحديات الاقتصادية، وتعزيز حضوره كمؤسسة مالية رائدة في القطاع المصرفي العراقي بفضل رؤية استراتيجية واضحة، وإدارة حكيمة، وفريق عمل ملتزم. فقد واصلنا توسيع نطاق خدماتنا، وتعزيز موقعنا التنافسي، وتحقيق أداء مالي قوي يعكس ثقة عملائنا ومساهميننا.

لقد أتممت سياسة البنك المركزي العراقي خلال عام 2024 بالمرونة والاستجابة السريعة للمتغيرات الاقتصادية والسياسية بهدف احتواء تلك المتغيرات على الاقتصاد العراقي بما يضمن الحفاظ على أركان الاستقرار النقدي وعلى ثبات سعر الصرف. كما عزز البنك المركزي دور القطاع المصرفي وحافظ على متانته وعزز ثقة المودعين والمساهمين وحفظ حقوقهم.

السيدات والسادة،

لقد شهد هذا العام أدائاً مالياً متميزاً، حيث تمكن المصرف من تحقيق صافي ربح قدره 252 مليار دينار عراقي مقارنةً مع 190 مليار دينار عراقي خلال عام 2023. كما ارتفع صافي إيرادات الفوائد من 100 مليار دينار عراقي إلى 166 مليار دينار عراقي بنسبة نمو 66%. كما وارتفع إجمالي الدخل من 343 مليار دينار عراقي إلى 452 مليار دينار عراقي وبنسبة نمو 32% مما يعكس فعالية عمل المصرف الذي يركز على الخدمات المصرفية الأساسية ومن أهمها القروض المصرفية للأفراد والشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وخدمات تمويل التجارة للشركات الكبرى لمختلف القطاعات الانتاجية مما يعنى مساهمة المصرف في التنمية الاقتصادية.

وعلى صعيد ودائع العملاء، فقد ارتفع رصيدها من 2.9 ترليون دينار عراقي إلى 3.5 ترليون دينار عراقي أي بنسبة زيادة قدرها 18% والتي تعكس ثقة المودعين بالمصرف الأمر الذي ساهم في زيادة حصة المصرف من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي. وتعكس أيضاً تنوع خدمات المصرف التي يقدمها لزملائه كأسعار الفوائد على الإيداعات المتنوعة والجوائز على فتح حسابات توفير زناكين الذي يمنح الفائزين جوائز يومية وأسبوعية وشهرية وسنوية.

أما على صعيد التسهيلات الائتمانية المباشرة، فقد ارتفعت من 1.3 ترليون دينار عراقي إلى 1.8 ترليون دينار عراقي بنسبة نمو قدرها 36%، وجاء هذا النمو نتيجة التوسع في منح القروض لفئة الموظفين الموطنة رواتبهم لدى المصرف والتسهيلات الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة والكبرى.

إن النمو في مختلف المؤشرات المالية أدى إلى نمو موجودات المصرف من 3.9 ترليون دينار عراقي إلى 5.1 ترليون دينار عراقي بنسبة نمو مقدارها 29% ويعكس الحجم من الموجودات النمو المتزايد في حجم الأعمال المصرفية وزيادة حصة المصرف في السوق في معظم نشاطاته.

كما تم خلال عام 2024 زيادة رأسمال المصرف إلى 400 مليار دينار عراقي من 300 مليار دينار عراقي وذلك استجابةً لتعليمات البنك المركزي العراقي وسيتم زيادة رأس المال إلى 520 مليار دينار عراقي خلال عام 2025. كما شهد المصرف نمو في قاعدة زبائنه بحوالي 110 ألف زبون ليصل إلى 320 ألف عميل، ويسعى المصرف إلى زيادة زبائنه خلال السنوات القادمة وخاصةً عن طريق التوسع الجغرافي في عدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي حيث أضفنا 104 جهاز صراف آلي لتصل شبكتنا من الصرافات الآلية إلى 294 جهاز وتم خلال عام 2024 افتتاح أربعة فروع جديدة ليصل إجمالي الفروع إلى 33 فرعاً منتشرة في بغداد ومحافظات عديدة ومنها فرع واحد في المملكة العربية السعودية الذي يقوم بتقديم قيمة مضافة كبيرة للشركات العراقية والسعودية في تبادل الحوالات الداخلية والخارجية وتعزيز التبادل التجاري بين البلدين بالإضافة إلى منح التسهيلات الائتمانية وتقديم خدمات التمويل التجاري.

السيدات والسادة،

في إطار تطوير خدماتنا بشكل مستمر، قام المصرف بافتتاح عد من المراكز المتطورة بما يضمن تقديم خدمات متميزة لزبائن المصرف في الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والشرايح الأخرى، ومنها مراكز اضافية لعد وفرز النقد وقسم مخصص للتحويلات الخارجية بما يضمن تقديم خدمة مميزة لعملائنا.

وللمصرف الأهلي العراقي الفخر بتقديم مجموعة متنوعة من المنتجات الجديدة التي تلبي احتياجات عملائه وتعزز علاقاتهم مع المصرف إضافة إلى تعزيز الشمول المالي الذي نسعى لتحقيقه. من هذه المنتجات، منتج "حساب الأطباء" وهو حساب مخصص لتلبية الاحتياجات المالية للقطاع الصحي، كما طرح منتج "حساب الأطفال" والذي يهدف إلى تعزيز الوعي المالي لدى الأطفال، كما أصدرنا بطاقة ائتمانية "Infinite" التي توفر مجموعة واسعة من المزايا والخدمات الحصرية لحامليها.

كما شارك المصرف في مشروع "حسابي" والمتعلق بعملية توطيّن الرواتب لموظفي القطاع العام في إقليم كردستان العراق. وبدأ المصرف بتقديم خدمات الحافظ الأمين بعد أن تم الحصول على الموافقات الرسمية من هيئة الأوراق المالية وسوق العراق للأوراق المالية. وتهدف هذه الخدمة إلى حماية المستثمرين العراقيين والأجانب وتقديم كافة الخدمات الاستثمارية لهم.

السيدات والسادة،

على صعيد التعاون الدولي، فقد تم توقيع اتفاقية تمويل مع مؤسسة التنمية الدولية الأمريكية DFC بقيمة 50 مليون دولار، وعززنا تعاملاتنا المالية مع بنوكنا المراسلة المنتشرة في مختلف دول العالم.

كما أننا نلتزم باستراتيجية شاملة تركز على الاستدامة والتحول الرقمي لخدمة عملائنا بشكل أفضل. وقد عملنا على مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية وتعزيز أمن المعلومات وكفاءة الخدمات المصرفية. وفي هذا السياق، قمنا بتطبيق النظام المصرفي T24 من شركة Temenos السويسرية والذي اطلقناه بداية العام 2024، كما وأطلقنا نظاما جديدا لإدارة مكافحة غسل الأموال (AML Sirion).

السيدات والسادة،

وفيما يتعلق بخطة المصرف لعام 2025، فقد تم الانتهاء من أعمال الإنشاء لخمس فروع سيتم الافتتاح الرسمي لها في الربع الاول من العام 2025، وسنواصل التوسع بشبكة فروعنا التي سيتم زيادتها بواقع 6 فروع لتصل الى 43 فرعاً وافتتاح 50 مكتبا لترويج الخدمات واستقطاب الودائع، كما سنعمل على زيادة شبكة الصرافات الآلية لتصل الى 400 صراف، بالإضافة الى التركيز على تطوير وتسويق الخدمات المصرفية الالكترونية وزيادة حصة المصرف في تمويل التجارة للشركات الكبرى، والتوسع بمشروع توطيّن الرواتب وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والتوسع في استقطاب ودائع الافراد والشركات و المؤسسات الرسمية الحكومية متسلحين بالثقة التي حازها المصرف في اقطاع المصرفي المدعمة بنتائجه المالية وخدماته المتطورة.

السيدات والسادة،

ختاماً، أتقدم بجزيل الشكر لمعالي محافظ البنك المركزي العراقي الأكرم، وفريق عمل البنك، على دعمهم المتواصل وتعاونهم الذي ساهم في تطوير القطاع المصرفي وتوفير بيئة ملائمة للنمو والتطور. كما أتقدم بالشكر لهيئة الأوراق المالية، ودائرة تسجيل الشركات وسوق العراق للأوراق المالية ورابطة المصارف الخاصة العراقية، وكافة المؤسسات الداعمة للاقتصاد العراقي. وإلى زبائن المصرف الأعزاء، أعرب عن خالص امتناني لثقتكم الغالية ودعمكم المتواصل، الذي يلهمنا ويُدفِئنا إلى الأمام. كما أشكر مراقبي حساباتنا على جهودهم في دعم مسيرتنا.

كلمات الشكر لا تكفي للتعبير عن مدى تقديري للإدارة التنفيذية وكافة موظفي المصرف، الذين تحلوا بروح العمل الاستثنائي والتفاني اللافت والذي ساهم في تحقيق النتائج الباهرة والتميزة. إن تفانيهم وإخلاصهم كان عماداً لاستمرارية نجاحنا ونمونا. كما وأود أن أعرب عن امتناني العميق لزملائي أعضاء مجلس الإدارة على جهودهم المتفانية والدؤوبة في قيادة المصرف نحو النجاح المستمر.

أسأل الله عز وجل أن يديم على العراق وشعبه نعمة الأمن والازدهار، وأن يكون لنا عوناً ومعيناً في كل خطواتنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

باسم خليل السالم
رئيس مجلس الإدارة



تقرير مجلس ادارة المصرف الاهلي العراقي السنوي عن نشاط المصرف للسنة المالية المنتهية في (31/ كانون الاول/ 2024)

يسر مجلس ادارة المصرف الاهلي العراقي أن يقدم للسادة المساهمين التقرير السنوي الشامل عن أداء المصرف مرفقا بالبيانات المالية للسنة المالية المنتهية في (31/كانون الاول/ 2024) وفقا لأحكام المادتين (134، 117) من قانون الشركات رقم (21) لسنة (1997) المعدل و عملا بالقاعدة المحاسبية رقم (10) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية و الرقابية و لاحكام قانون المصارف رقم (94) لسنة (2004) ودليل الحوكمة المؤسسية للمصارف الصادر عن البنك المركزي العراقي.

ان مجلس ادارة المصرف الاهلي العراقي مسؤول عن دقة و كفاية البيانات المالية الموحدة و عرضها بصورة عادلة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية، بالاضافة الى تحديد انظمة الضبط و نظام الرقابة الداخلية الضرورية لاعداد البيانات المالية الموحدة و اظهارها خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال او خطأ.





10:08 10:30 11:15 11:48 12:06

CWQT		99.0	▲	+99.0%
BOTJ		-0.82	▼	-0.82%
TRF		-32.0	▼	-32.0%
UIO		+75.0	▲	+75.0%
DZRD		-175.0	▼	-175.0%
VWQ		-34.0	▼	-34.0%
KNJ		+56.0	▲	+56.0%
PLMN		+0.98	▲	+0.98%
JJB		-65.0	▼	-65.0%
		+83.0	▲	+83.0%



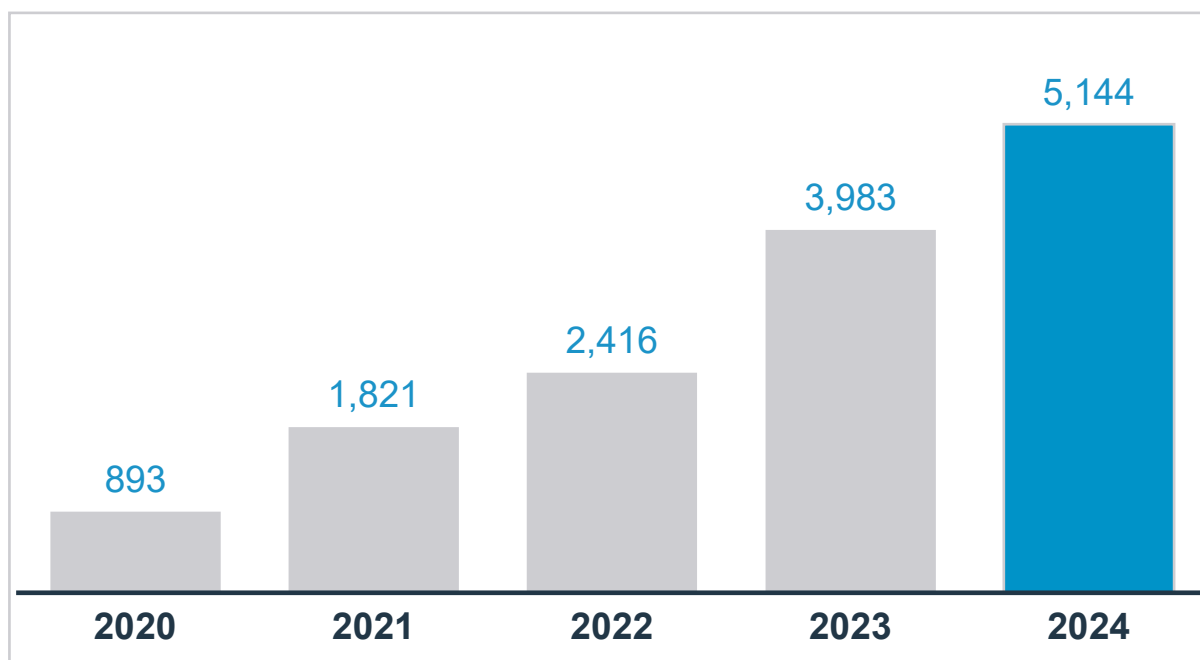


Assets

(IQD billions)

الموجودات

(بمليارات الدنانير العراقية)

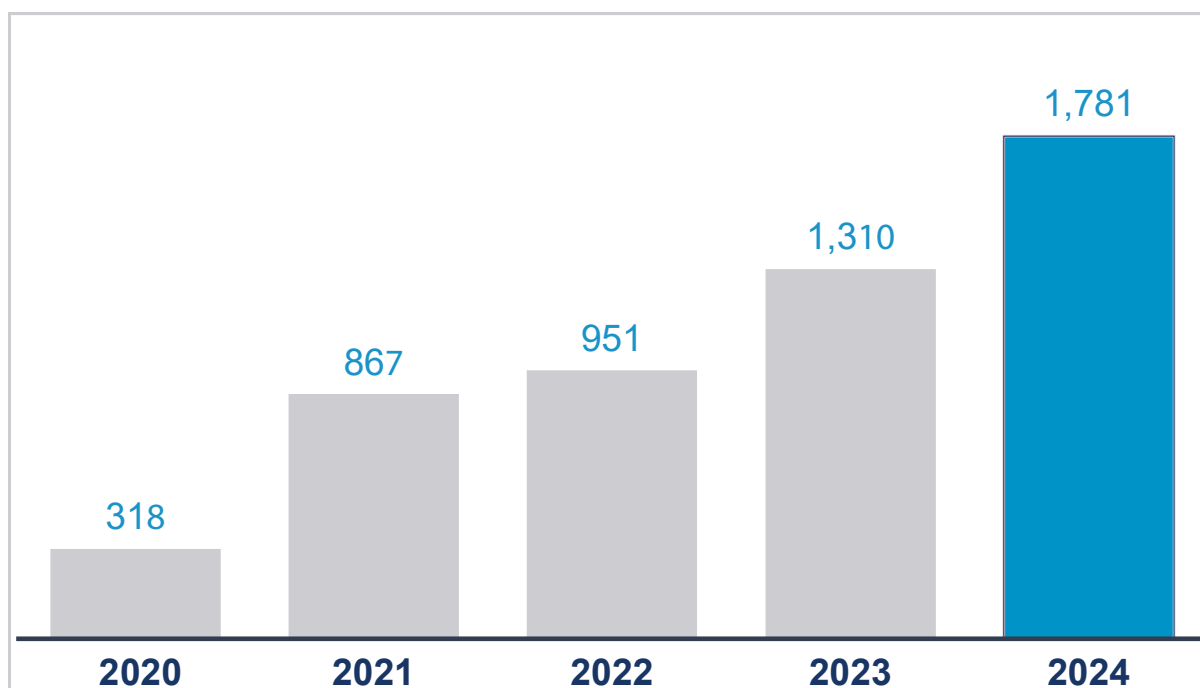


Net Credit Facilities

(IQD billions)

صافي التسهيلات الائتمانية

(بمليارات الدنانير العراقية)

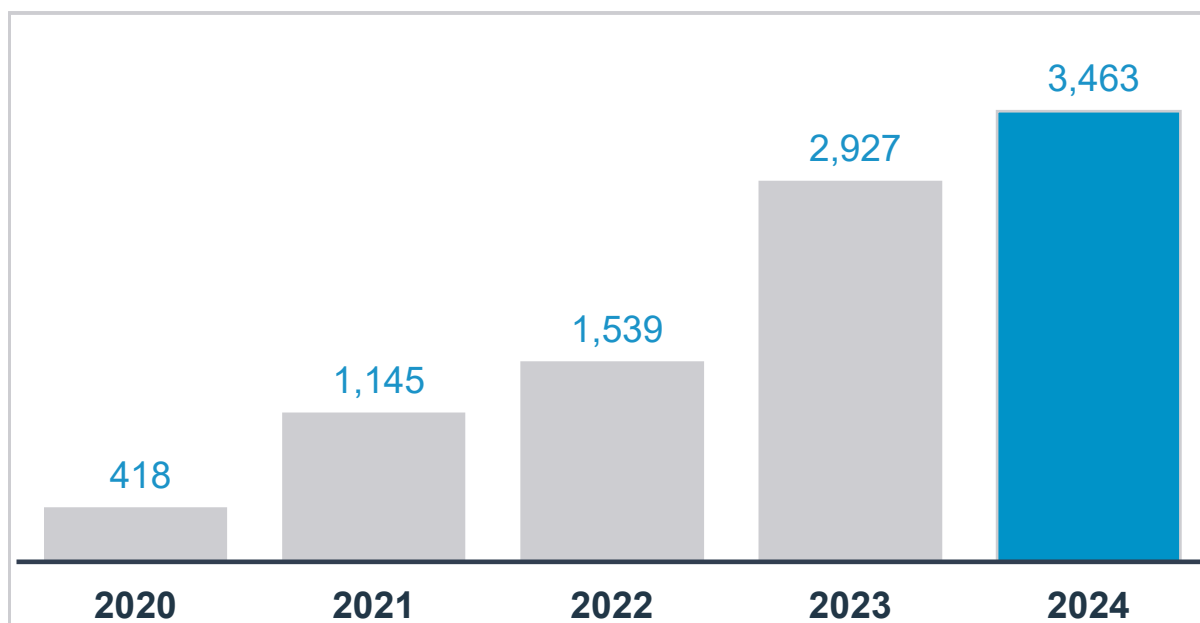


Customers Deposits

(IQD billions)

ودائع العملاء

(بمليارات الدنانير العراقية)

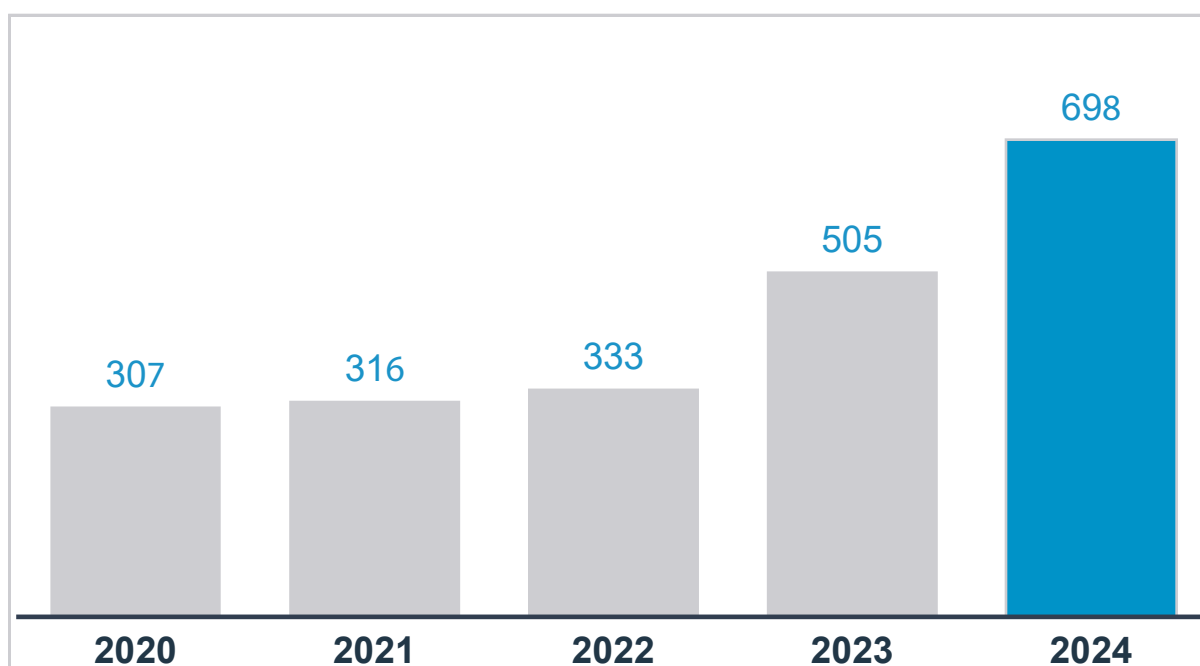


Equity

(IQD billions)

حقوق الملكية

(بمليارات الدنانير العراقية)

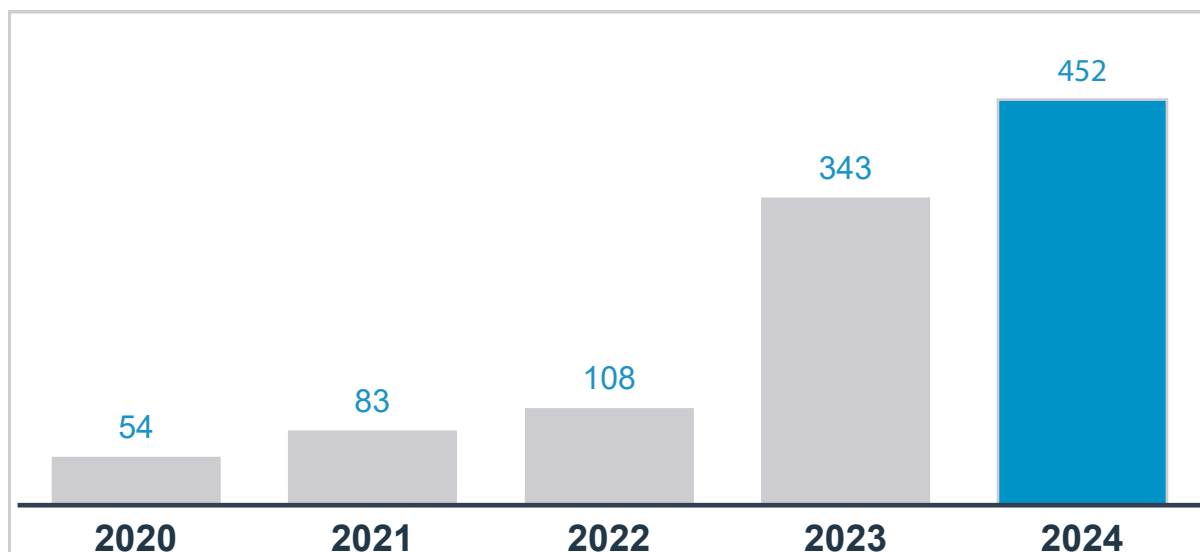


Total Revenue

(IQD billions)

إجمالي الدخل

(بمليارات الدنانير العراقية)

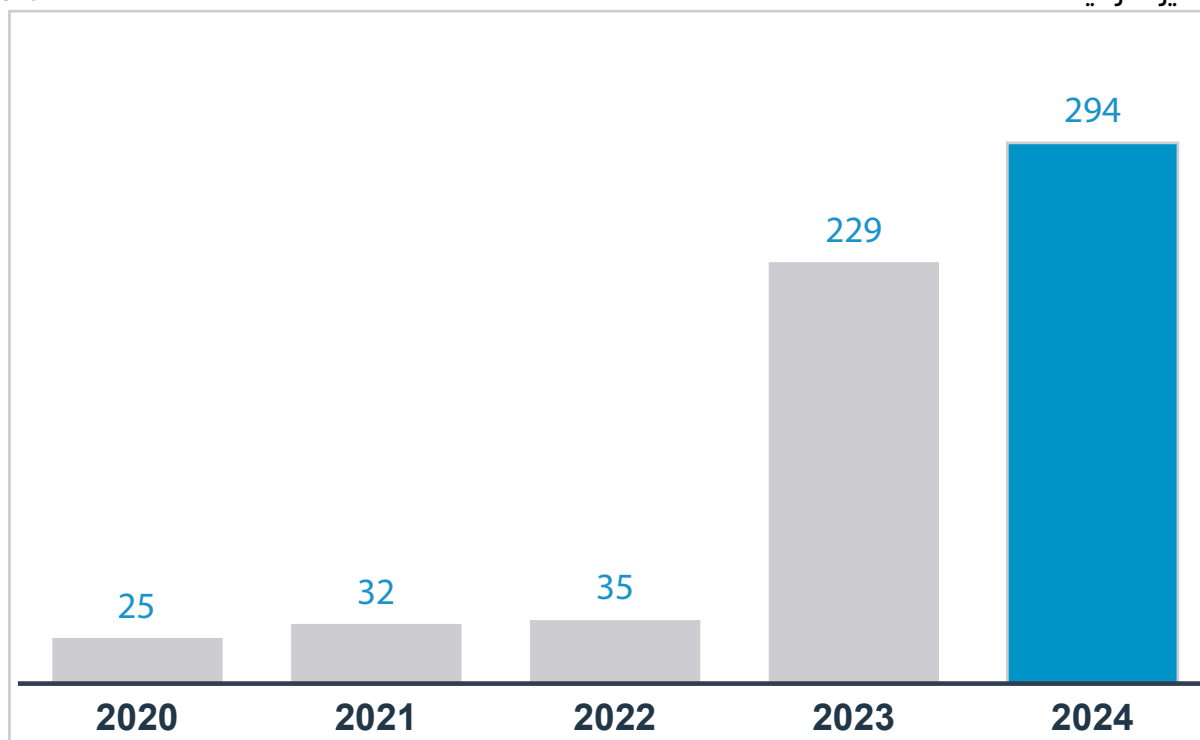


Income Before Tax

(IQD billions)

الربح قبل الضرائب

(بمليارات الدنانير العراقية)

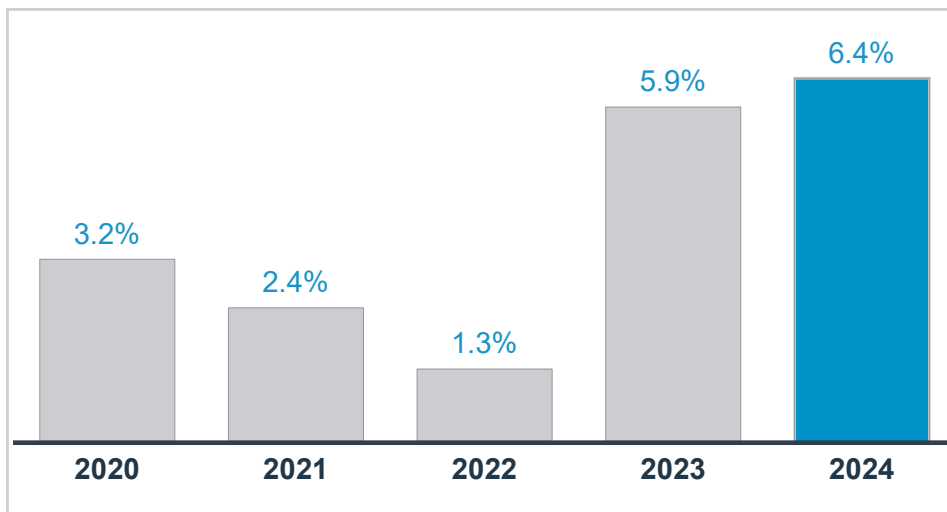


Return on Average Assets (Annualized)

(Before Tax)

العائد على متوسط الأصول (سنوي)

(قبل ضريبة الدخل)

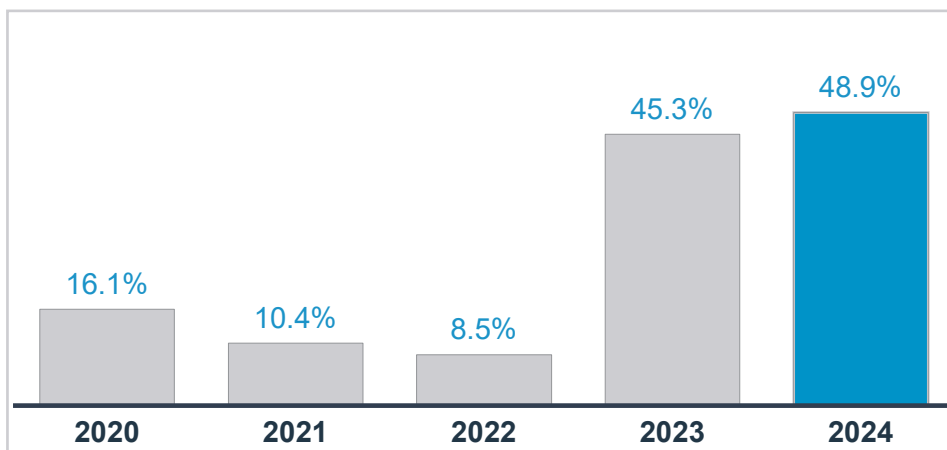


Return on Average Equity (Annualized)

(Before Tax)

العائد على متوسط حقوق الملكية (سنوي)

(قبل ضريبة الدخل)

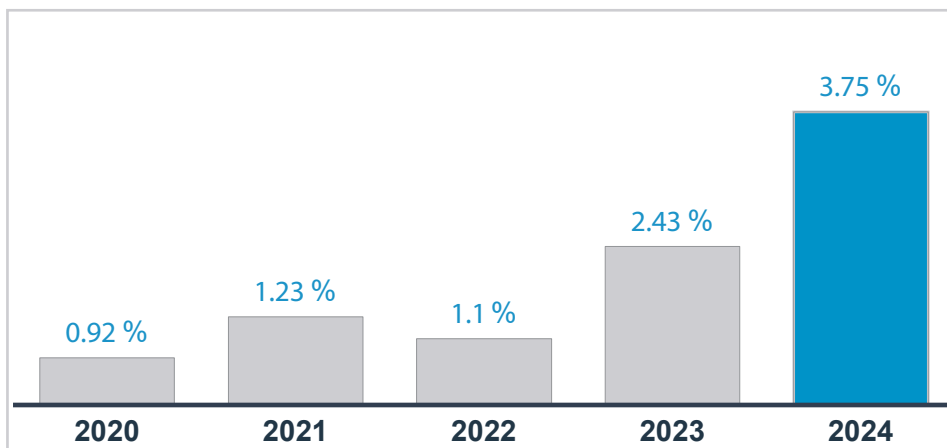


Share Price (Annualized)

(Before Tax)

سعر السهم (سنوي)

(قبل ضريبة الدخل)







تقرير مجلس الإدارة

طموحات المصرف في تحقيق أهدافه

انطلاقاً من الرؤى الاستراتيجية وتزامناً مع توجيهات البنك المركزي العراقي، يسعى المصرف الأهلي العراقي للعمل على المساهمة الفعالة في تطوير المصرفي العراقي من خلال تطبيق أفضل الخدمات المصرفية العالمية وتطوير المنتجات والخدمات التي تخدم شرائح المجتمع المختلفة وتقديم الحلول المالية الشاملة لهم والتي تمكنهم من تطوير أعمالهم وتوفير احتياجاتهم بكل سهولة وسرعة. و تتمحور طموحات و أهداف المصرف الأهلي العراقي حول تعزيز المزايا التنافسية لمنتجات و خدمات المصرف و ذلك من خلال تطوير البنية التحتية للخدمات المصرفية الالكترونية وتطوير خدمات دفع الرواتب لما لها من أهمية كبيرة في خدمة شريحة واسعة من المجتمع العراقي، بالإضافة الى تعزيز خدمات السداد الالكتروني سواء عن طريق البطاقات الائتمانية و البطاقات المدفوعة مسبقاً أو من خلال الخدمات الالكترونية عبر الانترنت حيث يسعى المصرف الى زيادة قاعدة عملائه من خلال هذا التطوير المستهدف، بالإضافة الى توسيع الانتشار الجغرافي لفروع المصرف لتغطية كافة محافظات العراق.

وتبنى المصرف الأهلي العراقي منذ منتصف عام 2017 مشروع توطين رواتب موظفي الدولة، وذلك من خلال خطة عمل تستهدف الوصول لأكثر عدد ممكن من موظفي الدولة لتحقيق الطموحات والأهداف التي يتطلع لها المصرف كما قام المصرف بتوفير برنامج توطين رواتب موظفي القطاع الخاص من موظفي الشركات المحلية والأجنبية.

فروع المصرف

يقدم المصرف خدماته من خلال فروعه المنتشرة والتي تغطي أغلب المحافظات العراقية عبر 32 فرعاً موزعة في 15 محافظة مختلفة: أحد عشر فرعاً في العاصمة بغداد: (الرئيسي، الجادرية، المنصور، الكاظمية، الأعظمية، جميلة، بغداد مول، اليرموك، زبونة، مول دريم سيتي، نخيل بغداد)، تسعة فروع في المنطقة الشمالية موزعة في: (الموصل، كركوك، السليمانية، أربيل، الإسكان، دهوك، زاخو)، خمسة فروع في منطقة الفرات الأوسط موزعة في: (كربلاء، النجف، الحلة، الأنبار)، ثمانية فروع في المنطقة الجنوبية موزعة في: (البصرة، أم قصر، الرميّة، الناصرية، المثنى، الديوانية، العمارة).

بالإضافة إلى ذلك، استمر فرع المصرف الأهلي العراقي في المملكة العربية السعودية بتقديم خدماته المصرفية للشركات في كلا البلدين وتسهيل المعاملات المصرفية بين العراق والسعودية.

إضافة إلى ما ذكر، فإن المصرف يعمل بشكل دؤوب على افتتاح فروع جديدة ضمن خطة التوسع المرسومة للعام القادم 2025 في العاصمة بغداد والمحافظات الأخرى، وذلك لتقديم خدماتنا لأكثر شريحة ممكنة من العملاء بأسلوب متميز، حيث يهدف المصرف الى افتتاح 10 فروع خلال عام 2025 بالإضافة الى انشاء 50 مكتب خدمة عملاء ومبيعات متوزعة في جميع انحاء محافظات العراق.

كل ما تقدم، يمثل تطلعات المصرف ونهجه في تقديم أفضل الحلول المصرفية التي تلبي متطلبات واحتياجات شرائح عملائه المختلفة ودعم وتعزيز ثقافة التوفير لدى العملاء لاستقطاب أكبر قيمة من الودائع والعمل على منح تسهيلات مصرفية منافسة (قروض شخصية بمختلف أنواعها بالإضافة للبطاقات الائتمانية) مع الاستمرار بالعمل على ضمان توسيع قاعدة الانتشار في الخدمة وتحديداً في المحافظات غير المخدومة بفروع أو شبكة صراف آلي بهدف توفير الخدمة بأسلوب جديد وبأعلى المعايير بما يتوافق مع توجه المصرف الأهلي العراقي عبر تعزيز خدمات الدفع الإلكتروني بواسطة منافذ السحب وحث العملاء على استخدام هذه الخدمات وتوسيع شبكة الفروع بتقديم أفضل الخدمات.

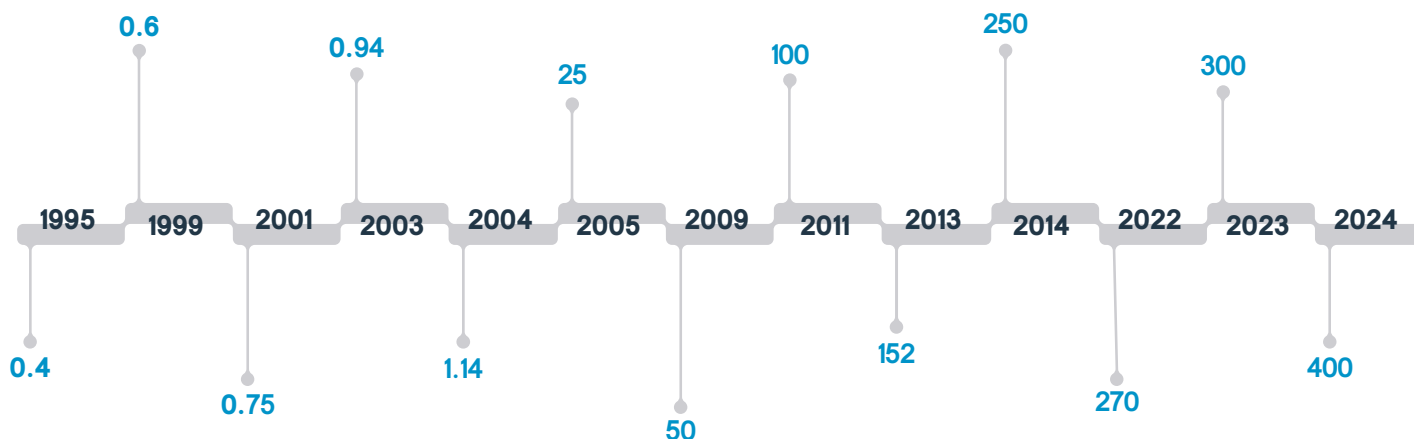
وفي ذات السياق، بإمكان عملاء المصرف الأهلي العراقي ربط حسابهم المصرفي مع المحفظة الإلكترونية "زين كاش" عبر خطوات بسيطة وسلسة وسريعة توفر للعملاء خيارات عديدة لعمليات السحب وعمليات الشراء عبر التطبيق الخاص بهذه الخدمات.

ومن الجدير بالذكر أنه تم إعادة هيكلة دائرة النخبة التي تهتم بشريحة كبار العملاء لتصبح إدارة الأعمال البنكية الخاصة والتي تستهدف شريحة محددة من العملاء بناءً على حجم تعاملاتهم القائمة مع المصرف واستقطاب عملاء جدد وتصنيفهم كعملاء ضمن شروط تعتمد على حجم تعاملاتهم، ولأجل إنجاز هذا البرنامج تم تخصيص كافة الموارد اللازمة والطاقات البشرية المتميزة لدعم الإدارة الجديدة وتوفير مزايا مبتكرة تخدم تطلعات العملاء وتعد الأولى من نوعها على مستوى العراق من ناحية تخصيص مراكز خدمة محددة لعملاء إدارة الأعمال البنكية الخاصة في بغداد، البصرة، السليمانية، أربيل مجهزة بكافة وسائل الرفاهية التي تتناسب مع متطلبات هذه الشريحة من العملاء.

كما تشارك فروعنا بصورة فعالة بعملية تنمية الأعمال التجارية الخاصة بقطاع الشركات وتوفير الدعم والخدمة اللازمين لضمان استمرارية نمو هذه الأعمال وخلق تجربة مميزة تعكس قيمة ورؤى المصرف وفريق عمله.

تطور رأس المال وحقوق الملكية والاحتياطيات وعضوية مساهمة المصرف في الشركات

تأسس المصرف في عام 1995 برأس مال قدرة 400 مليون دينار عراقي، أدناه تطور رأسمال المصرف (بالمليار دينار)



حقوق الملكية

(بالألف دينار)

السنة المالية	حقوق الملكية	الربح قبل الضريبة	الأرباح الموزعة توزيعات نقدية أسهم مجانية	سعر الإغلاق
2024	697,504,933	293,924,710	60,000,000	100,000,000
2023	505,090,160	228,985,801	-	30,000,000
2022	333,266,886	34,598,436	-	-
2021	315,862,148	32,370,618	-	20,000,000
2020	307,294,926	24,707,854	20,000,000	-

يملك المصرف شركتين تابعتين كالتالي:

اسم الشركة	نوع الشركة	النشاط الرئيسي	رأسمال الشركة	العنوان	نسبة الملكية
شركة المال العراقي للساطة المالية	محدودة المسؤولية	شركة وساطة لبيع وشراء الاوراق المالية	مليار دينار عراقي	بغداد	100%
شركة الاهلي العراقي للتقسيط	محدودة المسؤولية	تجارة و بيع و شراء السيارات و الاليات و المكائن و المعدات	10 مليار دينار عراقي	بغداد	51%

■ يملك المصرف مساهمات بشركات اخرى ولكن بنسب تقل عن 10%.

إدارة الشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة

تسهيلات الشركات الكبرى:

تماشياً مع رؤية المصرف في تعزيز موقعه التنافسي كأحد أكبر المصارف العاملة في العراق تم منذ بداية العام 2023 إيلاء قطاع الشركات الكبرى والقطاع الحكومي الاهتمام اللازم لزيادة حجم المعاملات المصرفية لهذا القطاع مع المصرف من خلال تقديم جميع الخدمات والمنتجات المصرفية المتطورة التي توائم احتياجات شركات هذا القطاع المتخصصة وتلبي حجم الأعمال الكبير لديهم ليكون المصرف الأهلي العراقي خيارهم الأول والمفضل.

كما واصلت إدارة الشركات خلال العام 2024 التركيز على استقطاب الحسابات الجارية الرئيسية والاستحواذ على نسبة معتبرة من ودائع هذه الشركات لتكون حجر الأساس في دعم موقف البنك وقدرته على تشغيل وإقراض هذه الأموال لينعكس في النهاية على النمو في أرباح المصرف من خلال التوسع في تقديم خدمات التحوط والمشتقات المالية لعملاء إدارة الشركات الكبرى. بهدف تقليل مخاطر أسعار العملات والفوائد والسلع وفقاً للمعايير والأسس المصرفية المستندة للفهم الصحيح لبيئة الأعمال.

كما وتمكنت إدارة الشركات الكبرى في العام 2024 من الاستمرار في زيادة الربح التشغيلي للمحفظة الائتمانية عن طريق زيادة حجم التسهيلات المباشرة الممنوحة للعملاء الجدد وفق مخاطر مدروسة، وإيجاد منتجات جديدة

كما تم خلال العام 2024 تعزيز استخدام منصة البنك الإلكترونية للأعمال والتي تم تقديمها للعملاء في الجزء الأخير من العام 2024 والمخصصة للشركات بمختلف أنواعها وأحجامها والتي تقدم مجموعة مبتكرة وشاملة من الحلول المصرفية التي تمكن تلك الشركات من تنفيذ عملياتها المصرفية اليومية الداخلية والخارجية إلكترونياً بأحدث الطرق والوسائل وبطرق آمنة وفي أي وقت ومكان.

تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة :

تقدم دائرة الشركات الصغيرة والمتوسطة طويلاً مالية سليمة من خلال دعم لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لإقامة أو إنشاء وتطوير والتوسع في مشاريعهم وأعمال أنشطة الشركات من خلال عمليات التمويل أو الإقراض بهدف تحقيق النمو الاقتصادي أي تحقيق أعمال التوسعة والتطوير وتنمية أعمالهم مع إتاحة فرص عمل لتشغيل الأيدي العاملة وتقليل من البطالة إضافة إلى تقديم برامج للمشاريع الصغيرة والخاص ودعم ونجاح هذا المشاريع واستهداف كافة القطاعات المختلف (التجاري، الخدمي، الطبي، التعليمي، الصناعي، الزراعي والتكنولوجي).

- أول مصرف في العراق يقوم باستحداث وحدة متخصصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مستوى الجمهورية.
- استحداث مفهوم لهذه الفئة من المشاريع وفق المعايير العالمية وبما يتماشى مع واقع السوق العراقي.
- شمول أغلب محافظات العراق في عمليات التمويل.
- رفع مستوى الشمول المالي والثقافة المصرفية ضمن الفئات المستهدفة (حيث أن أغلب المقترضين كانت تجربتهم مع المصرف أول تجربة مصرفية في سيرتهم).
- خلق كادر مؤسسي على مستوى عالي من التدريب والخبرة في هذا المجال الامر الذي انعكس في اهتمام المؤسسات والمنظمات العالمية في المصرف الأهلي العراقي وجعله على رأس قائمة كافة المنح والمشاريع الواردة الى العراق.

إدارة الخدمات المصرفية للأفراد

ضمن استراتيجية المصرف الأهلي العراقي فيما يتعلق باستهداف فئة الأفراد بشرائها المختلفة واستحداث قنوات ومنتجات جديدة تهدف إلى تعزيز وفتح مجالات العمل التي تتوافق مع التوجه الاستراتيجي لخطة المصرف المستقبلية، فقد تم العمل على الاستمرار بطرح المنتجات والخدمات للأفراد والتي تستهدف بدورها العملاء الأفراد من خلال استقطاب عملاء الرواتب المحولة في القطاع الحكومي والخاص بالإضافة الى فئات العملاء الأخرى المختلفة، ليتوافق هذا التوجه مع مبادرة الحكومة العراقية والبنك المركزي العراقي بخصوص تحويل رواتب موظفي القطاعين العام والخاص ضمن مشروع توطين الرواتب عليه، تم توفير الخدمات المصرفية للأفراد منذ عام 2018 ليتم التركيز على استحداث منتجات وخدمات تنافسية تتوافق مع وبناء متطلبات واحتياجات العملاء عبر طرح مجموعة خدمات مصرفية متكاملة، حيث تم تأسيس واستقطاب قاعدة عملاء التوطين وتوفير منتجات جديدة من خلال حملات تسويقية ودعائية تركت أثرها الكبير في السوق العراقي وأسهمت في زيادة المنافسة المصرفية لخدمة العملاء المستهدفين، بذات الوقت عملنا على إعادة طرح منتجات الأفراد من قروض شخصية وبطاقات ائتمانية ومنتجات ادخار بأسلوب تنافسي جديد استطاع المصرف من خلالها استقطاب قاعدة عملاء أوسع مع توفير مستوى خدمات متميزة تتوافق مع السرعة المطلوبة في انجاز وتنفيذ المعاملات وانسجاما مع توجهات المصرف الداعمة لتوفير وتطوير الخدمات الإلكترونية فقد تم توسيع شبكة أجهزة الصراف الآلي لتتجاوز ما مجموعه 265 جهاز صراف آلي توزعت في مواقع حيوية ومراكز تجارية داخل بغداد والمحافظات الرئيسية لخدمة عملاء المصرف الأهلي العراقي و عملاء المصارف الأخرى، كما استمر المصرف بتوجهه نحو إطلاق خدمات جديدة والتركيز على الخدمات الإلكترونية .

بالإضافة لما تقدم، فقد تم إطلاق خدمات مصرفية جديدة على قدر عال من الأهمية والتأثير ضمن منتجات جديدة بما يعزز تجربة العملاء وتقديم مزايا جديدة تتوافق مع تطلعات واحتياجات فئة كبيرة ومهمة من العملاء.

فرع المصرف في المملكة العربية السعودية

باشر فرع المصرف الأهلي العراقي في الرياض أعماله المصرفية في عام 2022 ويقوم بتقديم الخدمات المصرفية للشركات في كلا البلدين وتسهيل المعاملات المصرفية بينهما، وفما يلي أهم تلك الخدمات:

- الحسابات الجارية والودائع.
- الحوالات التجارية (الصادرة والواردة).
- تعزيز وخضم الاعتمادات الواردة.
- إصدار الاعتمادات المستندية.
- التسهيلات الائتمانية المباشرة.

دور اتفاقية المصرف مع بنك التصدير والاستيراد السعودي

وقع المصرف الأهلي العراقي اتفاقية مع بنك التصدير والاستيراد السعودي (EXIM Bank) لتمويل استيراد السلع والخدمات السعودية. يتم من خلال هذه الاتفاقية تمويل مشتريات الشركات العراقية من السوق السعودي.

دائرة تطوير المنتجات: رؤية مستقبلية للتميز المصرفي

شهدت دائرة تطوير المنتجات في المصرف تحولات كبيرة ونمو في مجال تقديم وتحسين المنتجات والخدمات القائمة والمنتجات الجديدة، عبر فريق من الخبراء الملهمين الذين يتميزون بروح الابتكار والرؤية الرائدة. مما أسهم في تعزيز مكانة المصرف الأهلي العراقي في السوق المصرفي في العراق. من خلال إطلاق منتجات مبتكرة، تستهدف شرائح جديدة تخدم خطة الأعمال وتعزز التحول الرقمي، وتطوير استراتيجيات لتوسيع قاعدة العملاء والاحتفاظ بهم، فضلاً عن زيادة حصة المصرف السوقية وتحقيق نتائج متميزة مقارنة بما سبق. نبذه عن المنتجات القائمة

الحساب الجاري:

يعد حساب الجاري من الخدمات المصرفية الأساسية التي يقدمها المصرف الأهلي العراقي، ويتيح للعملاء إمكانية الادخار الآمن والمضمون لأموالهم دون الحصول على عوائد مالية. يُقدم هذا الحساب لفئة الأفراد الذين يفضلون عدم الحصول على فوائد مالية ناتجة عن ادخارهم للأموال لأسباب متنوعة.

حساب التوفير:

مخصص لموظفي القطاع العام والخاص لاستلام رواتبهم، يُقدّم مصرفنا عروضاً متميزة للتوفير في الوزارات والمؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى العروض المخصصة للمؤسسات الأهلية. تُحدّد العمولات والمحددات الخاصة بالحساب للمؤسسات الأهلية حسب العروض المُقدّمة.

حساب التوفير:

يعتبر حساب التوفير من الحسابات الأساسية التي تتيح للعملاء ادخار أموالهم بشكل آمن ومضمون، مع تحقيق فوائد مالية مختلفة حسب قيمة الإيداع ونوع العملة (دينار عراقي أو دولار أمريكي). يستهدف هذا الحساب الأفراد الذين يسعون للاستثمار بطريقة آمنة وموثوقة دون التعرض لمخاطر الاستثمار في السوق والمشاريع.

حساب زناكين:

حساب توفير بدون فوائد مع فرص للفوز بمجموعة كبيرة ورائعة من الهدايا المتنوعة لعملاء المصرف الأهلي العراقي. تُصنف جوائز حساب زناكين بأنها الأكبر في السوق المصرفي العراقي، حيث يوفر الحساب العديد من الجوائز خلال السنة يتم توزيعها على الراغبين بشكل (يومي، شهري، الجائزة السنوية الكبرى) بناءً على رصيد العميل شريطة الاحتفاظ بالمبلغ مدة لا تقل عن 30 يوم يكون السحب عبر نظام القرعة بين العملاء المؤهلين للسحب، ويتم الإعلان عن الفائز عبر منصات التواصل الرسمية الخاصة بالمصرف كما و يوفر الحساب ميزة شمول بكافة المزايا والخدمات المصرفية المتنوعة التي يقدمها المصرف الأهلي العراقي لعملائه

"طفل الأهلي" - حساب توفير خاص بالأطفال:

حساب توفير خاصة بفئة الأطفال القصر الذين لم يبلغوا السن القانوني، وذلك من قبل ولي أمره، أو الوصي عليه بهدف تشجيع الأبوين على ثقافة الادخار وتربية الطفل حول أهمية الاستثمار من الصغر للتغلب على جميع الصعوبات المستقبلية، وعندما يتجاوز السن القانونية.

حساب الودائع لأجل:

يعد حساب الودائع المصرفية فرصة استثمارية رائعة، حيث يتيح للعملاء إيداع مبالغ نقدية في محفظة مالية آمنة مع فوائد مضمونة ومنافسة. يُقسم حساب الودائع المصرفية إلى ودائع ثابتة غير مدفوعة الفائدة مسبقاً وودائع ثابتة مدفوعة الفائدة مسبقاً.

ودائع طريق الذهب:

حساب ودائع ثابتة بدون فوائد، يتم منح العميل غرامات ذهبية تبعاً لقيمة الإيداع ومدة ربط الوديعة وعملة الوديعة، حيث يقوم المصرف بمنح العميل قسيمة بالليرة المستحقة ويقوم العميل بدوره بمراجعة الشركة التي يتعامل معها المصرف لاستلام الليرة بشكل مباشر.

شهادات الإيداع:

منتج شهادات الإيداع يعد من بين المنتجات المميزة في القطاع المصرفي، حيث يتميز بالوضوح والسهولة والشمول. تُصدر هذه الشهادات بقيم مختلفة وأجال متنوعة، وتعتبر ورقة مالية تُصدر بالقيمة الإسمية مقابل ودائع العملاء النقدية، وتقدم فرصاً لادخار مع عائد مضمون وفترات استثمار متعددة.

القروض الشخصية:

يُعد القرض الشخصي من المصرف الأهلي العراقي طلاً مالياً مرناً وفعالاً، يستند إلى فهم دقيق لاحتياجات العملاء. نحن نسعى لتوفير تجربة مصرفية متميزة من خلال حلول تمويلية تناسب متطلبات الحياة المالية المختلفة.

البطاقات الائتمانية:

استخدامات البطاقة الائتمانية: السحب النقدي، التسوق الإلكتروني عبر الإنترنت، بالإضافة إلى الشراء من خلال نقاط البيع.

دائرة الخزينة والاستثمار

واصلت دائرة الخزينة والمؤسسات المالية والاستثمار في المصرف الاهلي العراقي اداء دورها الرئيسي في ادارة موجودات ومطلوبات البنك بفعالية رغم العديد من التحديات الاقتصادية والسياسية التي واجهت العراق والتميز في ادارة تكلفة الاموال والحفاظ على الارباح الجيدة وتعظيم هامش الفائدة.

دائرة المؤسسات المالية

حققت دائرة المؤسسات المالية أداءً قوياً في العام 2024، حيث أتاحت العلاقات المتينة للدائرة مع البنوك المراسلة العالمية والمؤسسات المالية غير المصرفية والجهات السيادية، بالإضافة إلى شراكاتها العالمية، فرصاً جديدة في الأسواق المحلية والدولية لتقديم مجموعة واسعة من حلول الإقراض عبر الخدمات المصرفية والإقراض والخدمات التجارية. كان لدائرة المؤسسات المالية دورٌ بارزٌ في مجال فتح قنوات جديدة للتعامل مع العديد من البنوك والمؤسسات المالية، وتأسيس علاقات مصرفية جديدة، بالإضافة إلى تعزيز وترسيخ العلاقات القائمة ضمن تعاملات تتصف بالمهنية والشفافية من خلال توسيع قاعدة البنوك المراسلة ذات التصنيفات العالية، مما عزز من قدرة البنك على تنفيذ نشاطاته المختلفة ضمن مجموعة حسابات بنكية تجاوز عددها الـ 30 حساب.

أهم النشاطات والتوسعات الرئيسية التي حدثت خلال السنة

- زيادة رأس مال المصرف من (300) مليار دينار عراقي الى (400) مليار دينار عراقي.
- تطبيق النظام المصرف الجديد (Temenos – T24).
- تطبيق الخدمات المصرفية الهاتفية (Mobile Banking) للأفراد.
- الحصول على موافقة البنك المركزي العراقي على الاستثمار في شركة التأمين.
- توقيع اتفاقية تمويل مع مؤسسة تمويل التنمية الدولية الامريكية (DFC) بتخصيص مبلغ 50 مليون دولار لمنح التمويل للشركات في العراق.

- توقيع اتفاقية تعاون مع المنظمة الألمانية الدولية (GIZ) للتعاون الدولية لدعم الشمول المالي في العراق.
- اعادة ترميم كلية ثانوية بغداد.
- افتتاح (4) فروع جديدة بمختلف محافظات العراق.
- فتح (15) حساب لمؤسسات حكومية.
- فتح (933) حساب لمختلف الشركات العراقية.
- افتتاح مركز نقد جديد في محافظة كربلاء ليرتفع عدد مراكز النقد الرئيسية الى 4 مراكز و 7 مراكز عد صغيرة
- زيادة عدد اجهزة الدفع الالكتروني لتصل الى 3164 جهاز POS موزعين على 1841 تاجر.
- استحداث نظام اونلاين جديد للشركات يتضمن جميع الخدمات المالية و غير المالية و اهمها (كشوفات الحسابات بانواعها ، الحوالات الداخلية و الخارجية ، حوالات المزداد ، الرواتب و دفعات التجار ، الاعتمادات المستندية و خطابات الضمان).
- الحصول على شهادة المطابقة للمواصفة القياسية ISO 9001:2015 ضمن نطاق خدمة الحوالات الخارجية.
- إطلاق منتج القروض السكنية.
- تم منح قروض وزيادة سقوف قروض شخصية موزعة على (53.073) زبون.

الخطط المستقبلية للمصرف

- زيادة راس مال المصرف من (400) مليار دينار عراقي ليصبح (520) دينار عراقي.
- اعادة تشكيل مجلس ادارة المصرف الاهلي العراقي.
- البدء ببناء مبنى جديد خاص بالإدارة العامة في الجادرية.
- البدء ببناء مبنى ملحق بالإدارة العامة الحالية في السعدون.
- افتتاح 10 فروع جديدة مع استهداف المناطق الرئيسية والمولات بكافة محافظات العراق.
- افتتاح شبكة من مكاتب المبيعات وخدمة العملاء تغطي مختلف المحافظات.
- الحصول على شهادة المطابقة لنظام ادارة الجودة وفق المواصفة القياسية ISO 9001:2015.
- إطلاق برنامج شامل لتمويل التجارة الخضراء.
- إعداد تقارير بيئية واجتماعية (E&S) وفقاً لمتطلبات البنك المركزي العراقي والمؤسسات المالية التنموية.
- اعادة تأهيل ثانوية المتميزات للبنات في الرصافة.
- اعادة تأهيل المراكز التدريبية برعاية المجلس الاعلى لدعم الشباب.
- انشاء اكااديمية المصرف الاهلي العراقي للتدريب المصرفي.
- استكمال التأهيل المصرفي Banking Ready
- منتجات لدعم المرأة.
- منتجات لدعم الشباب.
- منتجات لدعم الشركات الصغيرة و المتوسطة.
- مواصلة التوسع في الخدمات الدفع الالكترونية (POS).
- مواصلة التوسع في انتشار الصرافات الالية في كافة محافظات العراق.
- مواصلة التوسع في مشروع توظيف رواتب موظفي الدولة.
- مواصلة التوسع في مشروع توظيف رواتب موظفي القطاع الخاص.
- مواصلة التوسع في منح القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- المواصلة التوسع في تمويل الاعمال التجارية للشركات الكبرى.
- المواصلة التوسع في استقطاب الشركات الحكومية.
- المواصلة التوسع في الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية لزيادة انتشار البنك عالمياً.

تحليل المركز المالي والمؤشرات المالية

أولاً: تحليل ربحية المصرف

قائمة الدخل

(بالمليون دينار)

اسم الحساب	2024	النسبة من الاجمالي	2023	النسبة من الاجمالي	نسبة النمو
صافي إيرادات الفوائد	166,253	36.8%	99,868	29.1%	66.5%
صافي إيرادات العمولات	276,045	61.1%	232,500	67.8%	18.7%
إيرادات أخرى	9,747	2.2%	10,789	3.1%	(9.7%)
صافي إيرادات التشغيل	452,045	100.0%	343,157	100.0%	31.7%
رواتب ومناقص الموظفين	(37,268)	23.6%	(24,832)	21.7%	50.1%
مصاريف تشغيلية أخرى	(62,021)	39.2%	(43,086)	37.7%	43.9%
استهلاكات وإطفاءات	(23,265)	14.7%	(14,471)	12.7%	60.8%
إجمالي المصاريف التشغيلية	(122,554)	77.5%	(82,389)	72.2%	48.8%
التدني في قيمة الأصول المستملكة وفاء لديون	(3,333)	2.1%	(12,519)	11.0%	(73.4%)
مخصص الانخفاض والخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية	(31,390)	19.9%	(19,054)	16.7%	64.7%
مصروف مخصصات متنوعة	(843)	0.5%	(209)	0.2%	302.9%
إجمالي المصاريف	(158,120)	100.0%	(114,171)	100.0%	38.5%
صافي الدخل قبل الضريبة	293,925		228,986		28.4%
ضريبة الدخل	(41,577)	14.1%	(38,982)	17.0%	
صافي الدخل بعد الضريبة	252,348		190,004		32.8%

• صافي الربح بعد الضريبة:

نتيجة لتطور أعمال المصرف بشكل ملحوظ خلال العام فقد حقق المصرف صافي ارباح بعد الضريبة بلغت (252,348) مليون دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2024 مقارنة مع صافي ارباح بعد الضريبة بقيمة (190,004) مليون دينار للعام 2023 .

• صافي إيرادات التشغيل:

ان أداء المصرف المتميز مكنه من تحقيق صافي إيرادات تشغيلية بلغت (452,045) مليون دينار للسنة المنتهية في كانون الاول 2024 مقارنة مع (343,157) مليون دينار للعام 2023 ويعود ذلك الارتفاع الى الزيادة في جميع بنود الفوائد و العمولات.

• المصاريف:

ارتفع إجمالي المصاريف بنسبة (38.5%) لتصل الى (158,120) مليون دينار لسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2024 مقارنة مع (114,171) مليون دينار لعام 2023.

تحليل المركز المالي والمؤشرات المالية

ثانياً: المركز المالي للمصرف:

فيما يلي جدول يبين المركز المالي للمصرف

(بالمليون دينار)

اسم الحساب	2024	النسبة من الاجمالي	2023	النسبة من الاجمالي	نسبة النمو
الموجودات	5,144,233	100.0%	3,982,985	100.0%	29.2%
نقد وأرصدة لدى البنك المركزي	1,864,210	36.2%	1,832,757	46.0%	1.7%
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	365,983	7.1%	340,343	8.5%	7.5%
تسهيلات ائتمانية مباشرة، صافي	1,781,307	34.6%	1,309,948	32.9%	36.0%
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	4,421	0.1%	4,214	0.1%	4.9%
موجودات مالية بالقيمة العادلة بالتكلفة المطفأة	920,699	17.9%	364,135	9.1%	152.8%
الموجودات الملموسة و الغير ملموسة، صافي	93,917	1.8%	83,376	2.1%	12.6%
حق استخدام البند المؤجر	22,124	0.4%	17,993	0.5%	23.0%
موجودات أخرى	91,572	1.8%	30,217	0.8%	203.0%
المطلوبات	4,446,728	100.0%	3,477,895	100.0%	27.9%
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	27,259	0.6%	58,783	1.7%	(53.6%)
ودائع العملاء	3,462,694	77.9%	2,926,569	84.1%	18.3%
تأمينات نقدية	656,147	14.8%	266,772	7.7%	146.0%
أموال مقترضة	161,500	3.6%	117,300	3.4%	37.7%
التزام عقود الإيجار	23,796	0.5%	18,951	0.5%	25.6%
المخصصات المتنوعة	8,948	0.2%	46,289	1.3%	(80.7%)
مطلوبات أخرى	106,384	2.4%	43,230	1.2%	146.1%
حقوق الملكية	697,505	100.0%	505,090	100.0%	38.1%
رأس المال	400,000	57.3%	300,000	59.4%	33.3%
الاحتياطيات	297,505	42.7%	205,090	40.6%	45.1%

• الموجودات

أرتفعت الموجودات لتصل الى (5,144,233) مليون دينار في نهاية عام 2024 مقارنة مع (3,982,985) مليون دينار بنهاية عام 2023 بارتفاع نسبته (29.2%).

• نقد وارصدة لدى البنك المركزي

ارتفع رصيد حساب نقد وارصدة لدى البنوك المركزية عن العام السابق بنسبة (1.7%) حيث بلغ الرصيد كما بنهاية العام 2024 ما قيمته (1,864,210) مليون دينار مقارنة مع (1,832,757) مليون دينار بنهاية عام 2023، وهذا الرصيد يمثل السيولة النقدية بالعملة المحلية والأجنبية المودعة في صناديق المصرف وكذلك الارصدة لدى البنك المركزي العراقي.

• المحفظة الاستثمارية

سعى المصرف إلى توسيع وتنويع محفظته الاستثمارية وعدم تركيزه على حقل استثماري واحد، فقد بلغت اجمالي المحفظة الاستثمارية (925,120) مليون دينار في نهاية عام 2024 مقارنة مع (368,350) مليون دينار في نهاية عام 2023 بنسبة ارتفاع بلغت (151.2%).

مرفق أنواع استثمارات المصرف:

1. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي: (لأقرب مليون)

التفاصيل	2024	النسبة من الاجمالي	2023	النسبة من الاجمالي	نسبة النمو
أسهم شركات - غير مدرجة في الأسواق المالية	2,837	64.17%	2,837	67.33%	0%
أسهم شركات - مدرجة في الأسواق المالية	804	18.19%	765	18.16%	5%
المساهمة في الصناديق الاستثمارية	780	17.64%	612	14.52%	27%
المجموع	4,421	100%	4,214	100%	4.91%

• بلغت أرباح التوزيعات النقدية مبلغ 47,128 ألف دينار عراقي وتعود لأسهم شركات يستثمر بها المصرف كما في 31 كانون الأول 2024 مقابل مبلغ 7,187 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2023.

2. موجودات مالية بالقيمة العادلة بالتكلفة المطفأة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي: (لأقرب مليون)

التفاصيل	2024	النسبة من الاجمالي	2023	النسبة من الاجمالي	نسبة النمو
سندات مالية حكومية *	101,815	11.06%	94,793	26.03%	7.41%
سندات مالية حكومية و بكفالتها **	799,542	86.84%	250,000	68.66%	219.82%
أذونات خزينة - حكومات أخرى ***	19,342	2.10%	19,342	5.31%	0.00%
المجموع	920,699	100.00%	364,135	100.00%	152.85%

* قام المصرف بدءاً من العام 2021 بالبدء بالاستثمار بسندات الحكومة العراقية بالدولار الأمريكي و المتداولة بالأسواق العالمية و يبلغ متوسط نسبة العائد على هذه السندات 5.80% و ان الفائدة تستحق بشكل نصف سنوي.

** قام المصرف بالاستثمار بسندات الحكومة العراقية وحسب التفاصيل التالية

- الاستثمار خلال العام 2023 و 2024 بسندات (إعمار) الصادرة عن الحكومة العراقية بالدينار العراقي بقيمة 400 مليار دينار عراقي و يبلغ متوسط نسبة العائد على هذه السندات 8% و لأجل اربع سنوات و تستحق الفائدة بشكل نصف سنوي.

- الاستثمار خلال العام 2024 بسندات (إنجاز) الصادرة عن الحكومة العراقية بالدينار العراقي بقيمة 275 مليار دينار عراقي و يبلغ متوسط نسبة العائد على هذه السندات 8.5% و لأجل اربع سنوات و تستحق الفائدة بشكل نصف سنوي.

- الاستثمار خلال العام 2024 بسندات (إنجاز) الصادرة عن الحكومة العراقية بالدينار العراقي بقيمة 100 مليار دينار عراقي و يبلغ متوسط نسبة العائد على هذه السندات 6.5% و لأجل سنتين و تستحق الفائدة بشكل نصف سنوي.

- الاستثمار خلال العام 2024 بسندات (بناء) الصادرة عن الحكومة العراقية بالدينار العراقي بقيمة 25 مليار دينار عراقي و يبلغ متوسط نسبة العائد على هذه السندات 7% و لأجل سنتين و تستحق الفائدة بشكل نصف سنوي والتي تم شراؤها بخصم.

*** قام المصرف من خلال فرعته المتواجد في المملكة العربية السعودية خلال العام 2024 بالاستثمار بأذونات الخزينة الصادرة عن الحكومة السعودية بالريال السعودي و يبلغ متوسط نسبة العائد على هذه الأذونات 5.34% و لأجل سنة تدفع الفائدة عند الاستحقاق.

• التسهيلات الائتمانية المباشرة

بلغ صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة (1,781,307) مليون دينار نهاية عام 2024 بعد أن كانت (1,309,948) مليون دينار لعام 2023 بارتفاع نسبته (36%) ويعود ذلك الارتفاع الى زيادة منح قروض لقطاع الشركات الكبرى بالإضافة الى التركيز على منح القروض لقطاع الافراد ضمن مبادرة توطين رواتب القطاع العام.

• المطلوبات

ارتفعت المطلوبات بنسبة (27.9%) لتصل الى (4,446,728) مليون دينار في نهاية عام 2024 مقارنة مع (3,477,895) مليون دينار بنهاية عام 2023.

• الودائع

ارتفعت وداائع العملاء بنسبة (18.3%) لتصل الى (3,462,694) مليون دينار في نهاية عام 2024 مقارنة مع (2,926,569) مليون دينار بنهاية عام 2023 نتيجة تركيز المصرف على استقطاب الودائع وزيادة قاعدة عملائه .

• الأموال المقرضة

- قام البنك المركزي العراقي بمنح المصرف الأهلي العراقي عدة قروض خلال العام 2024 بمبلغ 966 مليون دينار عراقي كجزء من خطة البنك المركزي العراقي لمنح البنوك التجارية قروضاً لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بقروض ذات فوائد وهوامش إدارية قليلة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تتراوح نسبة الفائدة التي يستوفيهها المصرف من 0.0% الى 5.1% حسب مبلغ القرض الممنوح.

- قامت مؤسسة التمويل التنموي الدولية (DFC) بمنح المصرف الأهلي العراقي قرض بسقف 50 مليون دولار (ما يعادل 65,500,000 الف دينار عراقي) خلال العام 2024 بسعر فائدة فعلية 5%.

- قام بنك التصدير والاستيراد السعودي بمنح المصرف الأهلي العراقي قرض بسقف 75 مليون دولار (ما يعادل 98,250,000 الف دينار عراقي) خلال تشرين الثاني 2022 بسعر فائدة فعلية تتراوح بين 3.75% لغاية 4.00% .

- قام بنك الاستثمار العربي الأردني - قطر خلال العام 2024 بمنح قرض لشركة الاهلي العراقي للتقسيط بمبلغ 4.75 مليون دولار (ما يعادل 6,222,500 الف دينار عراقي) بالإضافة الى سقف جاري مدين بقيمة 250 الف دولار (ما يعادل 327,500 الف دينار عراقي) حيث بلغت نسبة الفائدة التي يستوفيهها البنك 8.4% .

- قام مصرف بغداد خلال العام 2024 بمنح قرض لشركة الاهلي العراقي للتقسيط بمبلغ 6 مليار دينار عراقي بالإضافة الى سقف جاري مدين بقيمة 600 مليون دينار وبلغت نسبة الفائدة التي يستوفيهها البنك من 9.5% .

• رأس المال والاحتياطيات

ارتفعت حقوق المساهمين (رأس المال والاحتياطيات) بنسبة (38.1%) لتصل الى (697,505) مليون دينار في نهاية عام 2024 مقارنة مع (505,090) مليون دينار بنهاية عام 2023 حيث بلغ مجموع الاحتياطيات لنهاية عام 2024 ما مقداره (297,505) مليون دينار.

• التسهيلات غير المباشرة "العمليات التجارية"

إن الاستراتيجيات التي يتبناها المصرف في تطوير أدواته والخدمات المتنوعة والمميزة التي يقدمها للزبائن اعطاه ميزه تنافسية سواء على صعيد نوعية المنتجات او الخبرات المتطورة التي تلبي احتياجات الزبائن وضمن مساعيه في مجال التطوير وتنمية أعماله في مجال التجارة الخارجية.

قام المصرف بالتركيز على الاعتمادات المستندية لتمويل المستوردات وتوسيع شبكة البنوك المراسلة لديه لخدمة عملائه مع كافة انحاء العالم وذلك تماشياً مع توجيهات البنك المركزي العراقي في زيادة حجم الاعتمادات المستندية في التجارة الخارجية ضمن الضوابط والتعليمات الصادرة بهذا الخصوص.

بلغ رصيد الائتمان التعهدي (1.319.959) مليون دينار نهاية عام 2024 مقارنة مع (683.645) مليون دينار لعام 2023 بزيادة بنسبة (93.1%) كما في الجدول أدناه:

(بالمليون دينار)

اسم الحساب	2024	النسبة من الاجمالي	2023	النسبة من الاجمالي	نسبة النمو
خطابات الضمان	309.574	23.5%	231.881	33.9%	33.5%
الاعتمادات مستندية	1.010.385	76.5%	451.764	66.1%	123.7%
المجموع	1.319.959	100.0%	683.645	100.0%	93.1%

• تحليل المركز المالي للمصرف ونتائج اعماله

النسبة	التفاصيل	2024	2023
العائد على معدل الاصول	صافي الارباح / معدل الاصول	5.53%	5.94%
العائد على معدل حقوق الملكية	صافي الارباح / معدل الاحتياطيات ورأس المال	41.97%	45.33%
العائد لكل سهم	صافي الارباح / رأس المال	63.09%	63.33%
نسبة حقوق الملكية / الموجودات		13.56%	14.38%
نسبة التسهيلات الغير عاملة	(بعد تنزيل الفوائد المعلقة)	4.05%	2.20%
نسبة تغطية المخصصات للتسهيلات ضمن المرحلة الثالثة	(بعد تنزيل الفوائد المعلقة)	58.01%	44.66%
بازل III	حسب تعليمات البنك المركزي	25.52%	21.16%
نسبة تغطية السيولة LCR	حسب تعليمات البنك المركزي	150.80%	152.00%
نسبة صافي التمويل المستقر NSFR	حسب تعليمات البنك المركزي	128.00%	148.00%

• بيان مدى كفاية رأس المال

بلغت نسبة كفاية رأس المال المصرف في نهاية عام 2024 نسبة (25.52%) مقارنة مع (21.16%) لعام 2023 وفقاً للضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل III .

• ثالثاً: معلومات وإيضاحات أخرى.

• سعر سهم المصرف في سوق العراق للأوراق المالية:

أغلق سعر سهم المصرف في سوق العراق للأوراق المالية في آخر جلسة تداول من العام 2024 على سعر (3.75) دينار.

• السياسة المحاسبية

تم تضمين القوائم المالية المرفقة بجميع السياسات المحاسبية المستخدمة في اعداد القوائم المالية

• أجور تدقيق وتنظيم الحسابات

تم احتساب أجور التدقيق للعام 2024 استناداً الى تعليمات مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات بالعدد (756) والصادرة في 12/12/2023، حيث بلغت أجور التدقيق (247) مليون دينار لعام 2024 مقارنة مع (359.5) مليون دينار لعام 2023.

بالإضافة الى احتساب أجور تنظيم الحسابات استناداً الى تعليمات نقابة المحاسبين والمدققين بالعدد (8) والمؤرخ في 02/01/2023 وبنسبة 15٪ من أجور التدقيق حيث بلغت (37.05) مليون دينار. بخصوص فرع المصرف في المملكة العربية السعودية فإنه يتم تدقيق حسابات الفرع من قبل شركة أرنست ويونغ وشركة كرو كعملية تدقيق مشترك وحسب تعليمات البنك المركزي السعودي.

• الدعاوى القضائية المقامة على المصرف

كما في 31 كانون الاول 2024 يوجد دعاوى مقامة ضد المصرف عدد (7) قضايا وفي تقدير الادارة والمستشار القانوني للمصرف فإنه من المستبعد ان يترتب على المصرف اي التزامات مقابل هذه القضايا علماً ان الموقف القانوني للمصرف قوي.

• تقييم المصرف من قبل وكالات التقييم الدولية:

تم تقييم المصرف من قبل وكالتين عالميتين وكالتالي:

- (Capital Intelligence): حصل المصرف على تقييم للقوة المالية (Financial Strength) بدرجة (BB) وذلك بناء على تقييم اداء المصرف المالي وفقاً للبيانات المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

- (Moody's): حصل المصرف على تقييم للقوة المالية (Financial Strength) بدرجة (B3) وذلك بناء على تقييم اداء المصرف المالي وفقاً للبيانات المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

• العقارات والأراضي المملوكة

العنوان	نوع العقار	البنية
بغداد / شارع السعدون قرب ساحة الفردوس	ملك صرف	بنية الادارة العامة والفرع الرئيسي
السليمانية / شارع سالم	ملك صرف	ارض السليمانية
بغداد / الجادرية قرب تقاطع زها حديد	ملك صرف	ارض الجادرية
بغداد / شارع السعدون قرب ساحة الفردوس	ملك صرف	ارض السعدون
اربيل / بختياري شارع-20	ملك صرف	بنية فرع اربيل
بغداد / المنصور	ملك صرف	بنية المنصور

• مبالغ الدعاية والسفر والإعلان والضيافة والتبرعات:

بلغ مجموع المصروفات للأغراض المبينة في أدناه (8.467) مليون دينار عراقي لغرض دعم الخدمات المقدمة للمصرف:

2023	2024	اسم الحساب
3.013	5.561	دعاية واعلان
877	566	تبرعات
440	827	الضيافة
1.780	1.513	السفر والايافاد
6.111	8.467	المجموع

• الاستيرادات والتصدير:

لا توجد صادرات خلال السنة المالية 2024.

بموجب اعمام البنك المركزي العراقي بالرقم 635/2/9، قام المصرف الاهلي العراقي خلال عام 2024 باستيراد نقد من العملة الاجنبية (الدولار الامريكي) لمرة واحدة، وحسب التفاصيل ادناه:

المبلغ - دولار امريكي	موافقة البنك المركزي	تاريخ الادخال الكمركي
25.000.000	2024/01/24 في 9/8/1079	28/01/2024

• التغييرات والاحداث الجوهرية اللاحقة لتاريخ الميزانية:

لا يوجد اي تغييرات او احداث جوهرية تؤثر على البيانات المالية للمصرف.

• ارصدة الاحتياطي واستخداماته:

تم ذكر تفاصيل الرصيد الاحتياطي واستخداماته ضمن القوائم المالية.



جانب من مشاركتنا في معرض بغداد دورة 47



المصرف الاهلي العراقي الراعي الرسمي لملتقى ريادة الاعمال والذي عقد في مجمع نخيل بغداد



جانب من مشاركة المصرف الاهلي العراقي البرونزي للمعرض والمؤتمر السنوي الثامن للمالية والخدمات المصرفية في العراق والذي يقام برعاية اللجنة المالية في البرلمان العراقي والبنك المركزي العراقي



تحت رعاية كريمة من قبل رئيس مجلس الوزراء المهندس محمد شياع السوداني، وبالتعاون مع صندوق العراق للتنمية، شارك المصرف الأهلي العراقي كراعي رئيسي في منتدى الاقتصاد الرقمي الرائد في بغداد



جزء من حملة فرحة رمضان الاولى من المصرف الاهلي العراقي بالتنسيق مع فريق هنريك التطوعي لتوزيع السلالت الرمضانية لعوائلنا الكريمة في محافظة الموصل بواقع 400 سلة غذائية

بمناسبة عيد الأم
زرنا دار بيت عينا لرعاية
المرضى والمهمشين



بمناسبة عيد الام زرنا دار بيت عينا لرعاية المرضى والمهمشين لتقديم هدايا عيد الام والاحتفال معهم



لأهمية التحول الرقمي في العراق تم عمل ورشة بعنوان "الدفع الالكتروني" من قبل قسم التوعية المصرفية
وحماية الجمهور في كلية المستقبل الجامعية



مشاركة المصرف الاهلي العراقي في اليوم الاول لمعرض العراق الدولي للنفط والغاز والمعدات الهندسية والطاقة والذي اقيم على ارض معرض البصرة الدولي

جانب من تكريم المصرف الأهلي العراقي
من قبل هيئة الأوراق المالية في ذكرى تأسيسها العشرين



المصرف
الأهلي العراقي



جانب من تكريم المصرف الاهلي العراقي في مؤتمر التحديات التي تواجه المصارف العربية في الامتثال للقوانين والتشريعات الدولية وتلبية متطلبات البنوك المراسلة



المصرف الأهلي العراقي يحصل على جائزة التميز من Citi Bank

حصل المصرف الأهلي العراقي على "جائزة التميز" تقديراً لتمييزه في إدارة التحويلات الصادرة والواردة.



براعية كريمة من دولة رئيس الوزراء الأكرم تم توقيع اتفاقية تمويل مع مؤسسة تمويل التنمية الدولية الأمريكية (DFC)



جانب من مشاركتنا في معرض ومؤتمر العراق الدولي
لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ITEX)



المصرف الأهلي العراقي الراعي الذهبي لمؤتمر "الدفع
الإلكتروني نحو الاستقرار المالي في العراق"



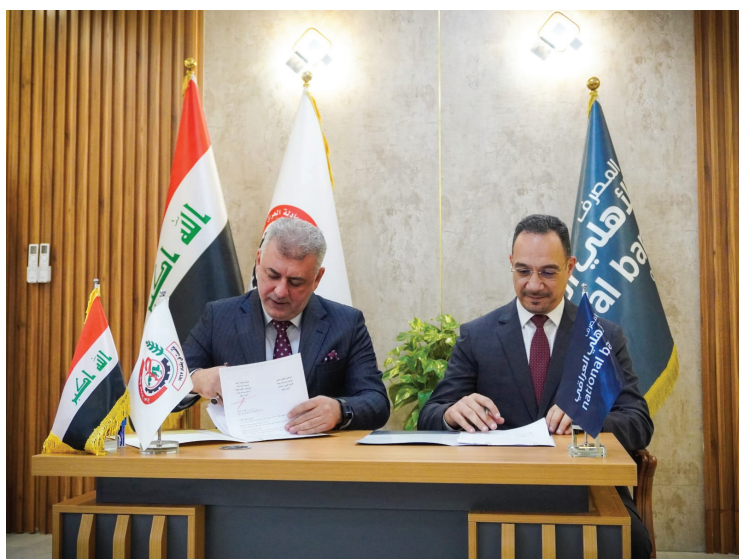
المصرف الاهلي العراقي الراعي الفضي لمؤتمر (يوم المستثمر العالمي)



توقيعنا لاتفاقية تعاون مع المنظمة الالمانية للتعاون الدولي المالي في العراق



جانب من حفل رعاية المصرف الاهلي العراقي لحفل فرقة
سومريات العراقية المقام في محافظة الموصل



توقيع اتفاقية بين المصرف الاهلي العراقي ونقابة الصيادلة



جانب من الفعالية المقدمة لأكثر من 50 يتيم من
جمعية خير النساء للاغاثة والتنمية



جانب من فعالية تكريم عوائل شهداء الصحافة العراقية الذي قدمه المصرف الأهلي العراقي



المصرف الاهلي العراقي يفوز بجائزة التميز في الابتكار المالي والتفني والقيادة الرقمية لعام 2024، المقدمة من الاتحاد الدولي للمصرفيين.



اعادة تأهيل ثانوية كلية بغداد



جانب من صور المدرسة قبل وبعد التعديل

الفروع الجديدة



مجمع النخيل



مول بغداد



الناصرية



الديوانية





تقرير لجنة مراجعة الحسابات الختامية



تقرير لجنة مراجعة الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31

تحية وتقدير

تنفيذا لأحكام المادة 24 من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 وموافقة الهيئة العامة للمصرف بتشكيل لجنة مراجعة الحسابات من أعضاء مجلس الإدارة كل من السيد (خليل إبراهيم عبد الكريم) رئيسا و عضوية كل من السيد (نبيل سمير مكاحلة) و السيد (علي مصطفى حسن) ويسرنا ان نعرض لحضراتكم بان اللجنة مارست عملها مع مراقبي حسابات مصرفنا المشتركين (السادة شركة عادل الحسون وشركاؤه والسادة شركة فرقد السلامان وشركاؤه لتدقيق ومراقبة الحسابات) طيلة فترة عملهم في المصرف كما دقت اللجنة البيانات و الجداول التي تصلها من الادارة التنفيذية في المصرف بضمنها جداول المقارنة الشهرية لأرصدة موازين المراجعة التجميعية و الجداول الخاصة بالمصروفات و الإيرادات المرسلة الى البنك المركزي من قبل الادارة المالية في المصرف و التقارير المقدمة من قسم الرقابة الداخلية و مراقب الامتثال الشهرية و الفصلية و تدقيق البيانات المالية و الحسابات الختامية لمصرفنا للسنة المنتهية في 2024/12/31 و تقرير مجلس الادارة بخصوصها وراجعنا كافة المعلومات و الايضاحات التي كانت برأينا ضرورة لحماية حقوق المساهمين وكان عملنا هذا طبقا للتشريعات النافذة ووفقا لإجراءات التدقيق و المراجعة المعترف بها وطنيا و المقررة وبناء على ما حصلنا عليه من بيانات و معلومات و ايضاحات ونود ان نبين الاتي:-

1. ان التقرير السنوي وما تضمنه من معلومات مالية ومحاسبية يعكس بصورة شاملة مسيرة المصرف خلال السنة موضوعه التدقيق وان هذه المعلومات لا تخالف احكام القوانين والتشريعات المالية السائدة.
2. ان البيانات قد نظمت وفقا للقواعد المحاسبية الوطنية والدولية والتشريعات المرعية وهي متفقة مع ما تظهره السجلات وأنها منظمة طبقا لمتطلبات قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 وقانون الشركات المعدل وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 والانظمة والتعليمات النافذة وإنها على قدر ما تضمنه من مؤشرات وبيانات مالية تعبر بصورة واضحة وعادلة عن الوضع المالي للمصرف ونتائج تدفقاته النقدية للسنة المنتهية في 2024/12/31.
3. اطلعت اللجنة على التقرير المشترك لمراقبي الحسابات (السادة شركة عادل الحسون وشركاؤه والسادة شركة علي غالب العزاوي وشركاؤه لتدقيق ومراقبة الحسابات) الذي تناول نشاط المصرف مؤكدا سلامة كافة اجراءاته التي تمت استنادا الى معايير وقواعد المحاسبة الدولية والوطنية.
4. من خلال مراجعتنا حسابات المصرف لم يثبت لنا ما يدل على ان المصرف قام بعمليات غسل الاموال او مارس عمليات تمويل الارهاب وان كافة العمليات تتماشى مع قانون غسل الاموال رقم 39 لسنة 2015.

ومن الله التوفيق وتقبلوا فائق التقدير....



رئيس لجنة مراجعة الحسابات



القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024



مراقبي حسابات المصرف الأهلي العراقي (شركة مساهمة خاصة) - بغداد

العدد: ع غ / 25/4

التاريخ: 2025/1/16

السادة أعضاء الهيئة العامة المحترمين
المصرف الأهلي العراقي
(شركة مساهمة خاصة) - بغداد
تقرير مراقب الحسابات

لقد فحصنا قائمة المركز المالي الموحدة للمصرف الأهلي العراقي (شركة مساهمة خاصة) - بغداد كما في 31/كانون الأول/2024، وقائمة الدخل الموحدة -والدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات الملحقه معها والتقرير السنوي للمصرف المعد بمقتضى أحكام قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه.

مسؤولية إدارة المصرف:

ان ادارة المصرف مسؤولة عن اعداد هذه البيانات والافصاح عنها بصورة عادلة طبقا للقواعد والمعايير المحاسبية المحلية والدولية بالإضافة الى مسؤوليتها عن اعداد وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالاعداد والافصاح عن البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من الاخطاء الجوهرية الناتجة عن الاخطاء والتلاعب كما تشمل هذه المسؤولية على اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة واستخدام التقديرات المحاسبية المناسبة.

مسؤولية مراقب الحسابات:

ان مسؤوليتنا هي ابداء الراي الفني المحاييد حول البيانات المالية الموحدة المقدمة لنا وذلك وفقا لأدلة ومعايير التدقيق المحلية والدولية حيث تتطلب هذه المعايير ان نقوم بتخطيط وانجاز مهام التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت هذه البيانات المالية خالية من اية أخطاء جوهرية كما يشمل التدقيق فحصاً على اساس اختباري للبيانات والمستندات المؤيدة للمبالغ الظاهرة في البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية كما في 31/كانون الأول/2024 والإفصاح عنها، كما يشمل تقييماً للمبادئ المحاسبية. هذا وباعتقادنا ان تدقيقنا يوفر اساساً معقولاً للرأي الذي نبديه، وندرج أدناه الإيضاحات والملاحظات التالية: -

أولاً: تطبيق المصرف لمعايير المحاسبة الدولية: -

قام المصرف بأعداد البيانات المالية الموحدة حسب المعايير المحاسبية الدولية وذلك استناداً لتعليمات البنك المركزي العراقي النافذة المفعول والمتضمنه التحول من المعايير المحاسبية المحلية الى المعايير المحاسبية الدولية، كما ونود الإشارة هنا الى ان المصرف اعتمد مبدأ التسجيل بالكلفة التاريخية للعقارات والمعدات ولم يقيم بإعادة التقييم لهذه الموجودات واستناداً الى القيمة العادلة لها.

مراقبي حسابات المصرف الأهلي العراقي (شركة مساهمة خاصة) - بغداد

ثانياً: حقوق المساهمين: -

1- زيادة رأس المال:

أقرت الهيئة العامة للمصرف في اجتماعها المنعقد بتاريخ 8 / 4 / 2024 زيادة رأسمال المصرف من خلال توزيع أسهم مجانية على المساهمين بقيمة (100,000,000) ألف دينار والتي تمثل (33.33 %) من رأسمال المصرف المكتتب به و المدفوع ليصبح أجمالي رأس المال (400,000,000) ألف دينار ، وان الزيادة تمت امتثالاً لتعليمات البنك المركزي العراقي في جلسته المنعقدة بتاريخ 18 / 7 / 2023 والمتضمن قرار بزيادة رؤوس أموال كافة المصارف العاملة في العراق من (250) مليار دينار إلى (400) مليار دينار كحد أقصى في تاريخ 31 / كانون الأول / 2024.

2- توزيع أرباح:

قررت الهيئة العامة للمصرف بجلستها المنعقدة بتاريخ 8 / 4 / 2024 توزيع أرباح بنسبة 20% من رأس مال المصرف والتي تعادل (60,000,000) ألف دينار، واستناداً الى موافقة البنك المركزي العراقي بكتابه ذي العدد (10745/4/9) والمؤرخ في 2024/9/8.

2- التغير في حقوق المساهمين

لقد ازدادت حقوق المساهمين عما كانت عليه في السنة السابقة بمبلغ (191,295,893) ألف دينار وان هذه الزيادة تمثل نسبة قدرها (38%).

ثالثاً: نشاط المصرف خلال السنة موضوعة التقرير:-

لقد بلغت أرباح النشاط المتحققة بعد استقطاع ضريبة الدخل خلال السنة الحالية مبلغ (252,348,010) ألف دينار للمصرف والشركتين التابعتين له بينما كانت نتيجة نشاط المصرف للسنة السابقة ربحاً بعد استقطاع ضريبة الدخل مقداره (190,003,566) ألف دينار، أي بزيادة عن السنة السابقة بلغت نسبتها (33%) ، وكما مبين في قائمة (ب) "قائمة الدخل" .

رابعاً : الأرصدة النقدية المقيدة:-

استناداً الى موافقة البنك المركزي العراقي بموجب كتابه المرقم (17523/2/9) والمؤرخ في 2020/11/26 والذي نص على أطفاء الأرصدة النقدية المقيدة الناتجة عن عملية الاستحواذ على فروع بنك عودة في لبنان والبالغ (100,000,000) دولار أمريكي ما يعادل (146,000,000) ألف دينار خلال (10) سنوات وبشكل سنوي على أن لا يتعدى المخصص السنوي قيمة الأرباح السنوية للمصرف، فقد بلغ المبلغ المطفأ لغاية 31/ كانون الأول / 2024 (41,970,138) ألف دينار، بقسط سنوي يبلغ (8,002,297) ألف دينار إيضاح رقم (5).

مراقبي حسابات المصرف الأهلي العراقي (شركة مساهمة خاصة) - بغداد

خامساً : السيارات المستحوذ عليها:-

بخصوص السيارات البالغ عددها سبع سيارات والتي حصل عليها المصرف نتيجة عملية الاستحواذ مازالت إجراءات نقل ملكيتها باسم المصرف لدى دائرة المرور العامة مستمرة لغاية تاريخ تقريرنا هذا، نوصي بضرورة الإسراع باستكمال إجراءات نقل ملكية هذه السيارات.

سادساً : الاستثمارات المالية:-

تمثل الاستثمارات المالية للمصرف محفظة استثمارية باسهم شركات مدرجة وغير مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كذلك سندات حكومة العراق وسندات بناء، حيث لوحظ أن نسبة الاستثمارات الى راس المال والاحتياطيات السليمة بلغت 0.6% وهي اقل من النسبة المقررة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة 20% بعد استبعاد الاستثمارات في سندات حكومة العراق المتداولة بالدولار الأمريكي وأذونات الخزينة الصادرة عن الحكومة السعودية بالريال السعودي من سقف أرصدة الاستثمارات.

سابعاً : التسهيلات الائتمانية:-

- 1- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة كما في 31/كانون الأول/2024 (92,336,113) ألف دينار عراقي وبعد تنزيل الفوائد المعلقة والتي بلغت (16,909,436) ألف دينار وتمثل نسبة (4%) من أجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة علماً بأن المخصص الديون المشكوك في تحصيلها لائتمان غير العامل بلغ (55,164,503) ألف دينار، نوصي بضرورة متابعة وتحصيل هذه التسهيلات المتأخرة ومعالجة أسباب التأخير في تسديدها.
- 2- تم خلال السنة الحالية زيادة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية كما في 31/كانون الأول/2024 بمبلغ (21,049,793) ألف دينار ليصبح رصيده كما في نهاية السنة (79,874,093) ألف دينار إيضاح رقم (7).
- 3- استناداً الى محضر اجتماع الهيئة العامة للمصرف المنعقدة بتاريخ 2023/4/16 القرار المرقم (10) منه، تمت الموافقة على نقل مبلغ (21,304,615) ألف دينار من تسهيلات ائتمانية غير عاملة داخل الميزانية الى تسهيلات ائتمانية غير عاملة خارج الميزانية العامة والمغطاة بمخصصات وفوائد معلقة بنسبة (100%) نوصي إدارة المصرف بمتابعة استحقاق هذه الديون بكافة السبل الودية والقانونية بما يضمن حقوق المصرف وكما مبين بالجدول أدناه:

مراقبي حسابات المصرف الأهلي العراقي (شركة مساهمة خاصة) - بغداد

المبلغ	اسم الحساب
21.304.615	تسهيلات ائتمانية مباشرة
9.490.435	مخصص فوائد معلقة
11.814.180	مخصص تسهيلات ائتمانية
21.304.615	

ثامنا : الموجودات الأخرى:-

1- أن الموجودات الأخرى تشكل ما نسبة (2%) من مجموع الموجودات المتداولة، حيث ازداد رصيد السنة الحالية عن السنة السابقة بمبلغ (61.354.703) ألف دينار.

2- قام البنك المركزي العراقي باستقطاع مبلغ (30.000.000) ألف دينار من حسابات المصرف المودعة لديه استنادا الى كتابه ذي العدد (6295/8/9) والمؤرخ في 2024/5/23 حيث اعتبر البنك المركزي العراقي بان إدارة المصرف قد قامت بتحميل واستحصال مبالغ إضافية من زبائن المصرف عن التحويلات الخارجية في حين أن إدارة المصرف تعتبر بان هذه المبالغ هي إيرادات عمولات عد وفرز وليست تحميلات إضافية على سعر الصرف الرسمي المعتمد من قبل البنك المركزي العراقي وما زالت إدارة المصرف بصدد متابعة هذا الأمر لحين البت النهائي به حيث ادرج هذا المبلغ ضمن حساب " الموجودات الأخرى / مبالغ مستقطعة"، نوصي بضرورة الاستمرار بجهود إدارة المصرف لفرض التوصل الى حل لهذا الموضوع مع البنك المركزي العراقي.

تاسعا : الدعاوى القانونية:-

استنادا الى تأييد القسم القانوني للمصرف بخصوص الدعاوى القضائية خلال السنة 2024 ندرج الجدول التالي:

العدد	نوع الدعوى
7	الدعاوى المقامة ضد المصرف من قبل الغير
11	الدعاوى المقامة من قبل المصرف ضد الغير

واستنادا الى تقدير الإدارة والمشاور القانوني فانه من المستبعد أن يترتب على المصرف أي التزامات مالية مقابل هذه القضايا.

عاشرا: موجودات المصرف:-

أن الموجودات الثابتة للمصرف ومن ضمنها العقارات هي مملوكة ومسجلة باسم المصرف لدى الدوائر الرسمية المختصة، عدا ما تم ذكره في "خامسا" أعلاه بخصوص السيارات التي حصل عليها المصرف نتيجة عملية الاستحواذ والتي مازالت مسجلة باسم مصرف عودة اللبناني /العراق.

مراقبي حسابات المصرف الأهلي العراقي (شركة مساهمة خاصة) - بغداد

احد عشر: كفاية رأس المال:-

استنادا لقرار البنك المركزي العراقي المرقم (110) لسنة 2022 المتضمن المصادقة على الضوابط الرقابية الخاصة بمعيار كفاية رأس المال للمصارف التجارية وفق متطلبات بازل (I & II) والموافق خلال فحصنا للسجلات المحاسبية ومراجعتنا لطبيعة العمليات المصرفية التي مارستها المصرف خلال السنة موضوعة التدقيق، والكشوفات المعدة لغرض احتساب كفاية رأس المال، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال التنظيمي (26%) بينما بلغت نسبة رأس المال الأساسي (24%).

اثنا عشر: البيانات المالية الموحدة:-

أن البيانات المالية المرفقة هي بيانات موحدة للمصرف الأهلي العراقي (شركة مساهمة خاصة) مع الشركتين المدرجتين أدناه:

- 1- شركة المال العراقي المحدودة وتبلغ نسبة ملكية المصرف فيها (100%) من رأسمالها البالغ (1.000.000) ألف دينار.
- 2- شركة الأهلي العراقي لتجارة وبيع وشراء السيارات والأليات والمعدات محدودة المسؤولية تبلغ نسبة ملكية المصرف فيها (51%) من رأسمالها البالغ (10.000.000) ألف دينار.

وتجدر الإشارة الى أن عملية التوحيد استندت الى موازين المراجعة لهذه الشركتين لعدم صدور القوائم المالية المدققة من قبل مراقبي الحسابات الخارجي لهاتين الشركتين لغاية تاريخ تقريرنا هذا.

ثلاثة عشر: فرع المصرف في المملكة العربية السعودية:-

كانت نتائج نشاطه خسارة بمبلغ (4.848.724) ألف دينار بعد ضريبة الدخل، ولغاية تاريخ تقريرنا هذا لم تصدر القوائم المالية المدققة من قبل مراقبي الحسابات الخارجي لهذا الفرع لغاية تاريخ تقريرنا هذا حيث تمت عملية التوحيد مع فروع المصرف في العراق استنادا الى ميزان المراجعة وغير مدقق من قبلنا.

أربعة عشر: نافذة مزاد بيع العملة:-

بلغ حجم المشتريات المصرف لصالح الزبائن من نافذة العملة لغاية نهاية كانون الأول 2024 بمبلغ (16.263.707) ألف دولار أميركي وتم تحقيق عمولات بمبلغ (151.077.530) ألف دينار.

خمس عشر: العقارات المستملكة:-

بلغ عدد العقارات التي آلت ملكيتها للمصرف 31/كانون الأول/2024 (50) عقار وان القيمة الصافية لها بلغت (4.236.912) ألف دينار وكما موضح في الإيضاح رقم (12) "الموجودات الأخرى" وحسب تعليمات البنك المركزي العراقي يجب التخلص من هذه العقارات خلال مدة أقصاها سنتين من تاريخ التملك، ويتم احتساب مخصص تصفية العقارات المستملكة بنسب مختلفة لمدة (6) سنوات وذلك استنادا للاستثناء الممنوح من قبل البنك المركزي العراقي للمصرف بكتابه المرقم (17523 / 2/9) في 2020/11/26، وقد قام المصرف بتطبيق هذه التعليمات بدء من القوائم المالية لسنة 2020، نوصي بضرورة التخلص من هذه العقارات تطبيقا للتعليمات الأساسية للبنك المركزي العراقي بضرورة التخلص منها خلال سنتين من تاريخ الاستملاك.

مراقبي حسابات المصرف الأهلي العراقي (شركة مساهمة خاصة) - بغداد

سبعة عشر: غسيل الأموال وتمويل الإرهاب:-

من خلال فحصنا للسجلات المحاسبية ومراجعتنا لطبيعة العمليات المصرفية التي مارسها المصرف خلال السنة موضوعة التدقيق، فلم يتبين لنا ما يشير الى ان هنالك عمليات مصرفية متعلقة بـ "غسيل الأموال" أو تلك التي ساهمت بتمويل "عمليات الإرهاب" لم يتم الإبلاغ عنها حيث قامت إدارة المصرف خلال السنة الحالية بإبلاغ مكتب مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب عن عدد من حالات اشتباه بغسيل أموال متعلقة بثلاث أنواع من أنشطة المصرف، كما وان المصرف اتخذ اجراءات كافية لمنع غسيل الاموال أو تمويل الارهاب ويجري تنفيذ هذه الاجراءات وفقاً للأنظمة والتوجيهات الصادرة من البنك المركزي العراقي.

أن المصرف الأهلي العراقي يعتمد الإجراءات التالية والخاصة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب:

- 1- محرك بحث (OFAC) يحتوي على القوائم الدولية والمحلية وهو متصل بأنظمة المصرف ويتم من خلاله البحث والاستعلام الآلي على العملاء الجدد قبل فتح حساباتهم وكذلك مراجعة الحسابات القائمة بشكل يومي/شهري وأية حوالات صادرة / واردة قبل تنفيذها، وان القوائم السوداء يتم تحديثها بصورة مستمرة من خلالها.
- 2- محرك بحث (CBS) يتم من خلاله البحث والاستعلام الانتماني للزبائن.
- 3- النظام الإلكتروني (AML Profiling) المفعّل والخاص بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، مرتبط بأنظمة البنك الداخلية ويراقب العمليات المالية التي تمت على حسابات العملاء وذلك من خلال سيناريوهات تم وضعها لرصد العمليات المنفذة وإصدار تنبيهات (يومية وشهرية)، علماً ان السيناريوهات المطلوبة من قبل البنك المركزي العراقي متوفرة في النظام.
- 4- النظام المصرفي (T24) المفعّل يحتوي على حقل خاص بتصنيف العملاء وفقاً لدرجة المخاطر "Risk Rating"، وهو متصل بنظام مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب (AML Profiling).

سبعة عشر: تقارير الامتثال:-

تم الاطلاع على تقارير قسم الامتثال المرسلة الى البنك المركزي والمرسلة الى مجلس ادارة هذا المصرف حيث قامت إدارة المصرف بالعمل الجدي لغرض الالتزام التام بكافة القوانين والتعليمات الصادرة من البنك المركزي والخاصة بنشاط المصرف للسنة موضوعة التدقيق وتم إرسال التقارير الدورية بالأوقات المحددة وحسب النماذج المطلوبة.

ثمانية عشر: الإيضاحات الأخرى:-

1- تطبيق تعليمات الحوكمة المؤسسية:-

اطلعنا على الأداء الخاص بدليل الحوكمة المؤسسية للمصرف وفي رأينا أن المصرف ممثّل بشكل عام بالمتطلبات الكمية والنوعية وبحسب نموذج مشروع بطاقة الأداء المتوازي وان مجلس الادارة وإدارة المصرف تعمل بجهد وبشكل دؤوب على الالتزام بتطبيق تعليمات الحوكمة المؤسسية والخاص بممارسات الإفصاح والشفافية.

مراقبي حسابات المصرف الأهلي العراقي (شركة مساهمة خاصة) - بغداد

2- نتائج تدقيق المكتبي من قبل البنك المركزي العراقي :-

تم الاطلاع على مراسلات البنك المركزي والخاصة بنتائج تدقيق الموازنات الفصلية التي ترسل من المصرف والى البنك المركزي في نهاية كل فصل من فصول السنة، وتم متابعة تنفيذ المعالجات الخاصة بالبنك المركزي الخاصة بالموازنات الفصلية واية اجراءات تنفيذية اخرى يحددها البنك المركزي للمصرف. مثل تقارير قسم الرقابة الداخلية الفصلي ايضاً.

3- المراسلات مع البنك المركزي العراقي:-

من خلال دراستنا لملف المراسلات الخاص بالمصرف مع البنك المركزي بالتقارير الشهرية والفصلية ولوحظ عدم وجود امور جوهريه ممكن ان تؤثر على كفاية المعلومات المرسله للبنك المركزي العراقي.

4- الأنظمة المعتمدة في عملية التسجيل للمصرف

ان المصرف يعتمد الانظمة الالكترونية في عمليات التسجيل المعاملات المالية وفقاً لنظام المصرفي (T24) ويتم الاحتفاظ بكل السجلات المحاسبية بشكل الكتروني، اما بخصوص المستندات فتوثق ورقياً ويحتفظ بها في اماكن امنه وبطريقة حفظ سليمة.

5- الأرصدة لدى المصارف المراسلة:-

بلغت نسبة الارصدة لدى المصارف المراسلة في الخارج (11%) من رأس المال والاحتياطيات السليمة كما في 31/كانون الأول/2024 وهي نسبة لا تتجاوز نسبة (20%) المحددة من قبل البنك المركزي.

6- مراكز النقد الأجنبية:-

قام المصرف باحتساب نسبة مراكز النقد الأجنبية وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي والكشوفات المطلوبة من قبله وقد بلغت (17%) كما في

31/كانون الأول/2024 وهي مركز نقد مدين (Long FX position) وهي لا تتجاوز نسبة 20% الى راس المال والاحتياطيات السليمة.

7- الملاءة والسيولة المالية:-

أ. بلغت نسبة (أرصدة النقد والمصارف الى ودائع عملاء) 37% وهي نسبة متوسطة.

ب. بلغت نسبة تغطية السيولة (LCR) حسب مقررات بازل (III) 151% بينما الحد الأدنى المطلوب من قبل البنك المركزي هو 100%.

ج. بلغت نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) حسب مقررات بازل (III) 128% بينما الحد الأدنى المطلوب من قبل البنك المركزي هو 100%.

أن النسب أعلاه هي قريبة جداً من النسب المعيارية، وبالتالي فانه لا توجد مخاوف عالية من ناحية قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين خلال الفترة اللاحقة.

مراقبي حسابات المصرف الأهلي العراقي (شركة مساهمة خاصة) - بغداد

8- تطبيق المعيار الدولي رقم (9): -

أن المصرف ملتزم بتطبيق المعيار الدولي رقم (9) في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) حيث بلغ رصيد المخصصات من تطبيق هذا المعيار (88,484,998) ألف دينار وكما موضح في الجدول أدناه:

رصيد المخصص 2024/12/31 ألف دينار	التغيير خلال السنة ألف دينار	رصيد المخصص 2024/1/1 ألف دينار	اسم الحساب
385.668	258.127	127.541	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - إيضاح رقم (5)
79.874.093	21.049.120	58.824.973	تسهيلات ائتمانية مباشرة - إيضاح رقم (7)
322.699	322.699	-	موجودات مالية بالكلفة المطفأة - إيضاح رقم (8)
7.902.538	1.758.139	6.144.399	بنود خارج قائمة المركز المالي - إيضاح رقم (17)
88.484.998	23.388.085	65.096.913	المجموع

9- المطلوبات الأخرى: -

بلغ رصيد المطلوبات الأخرى والمبينة تفصيلها في الإيضاح رقم (19) من القوائم المالية مبلغ (64,063.958) ألف دينار وكما في نهاية السنة موضوعة التدقيق، وتم دراسة أرصدة جميع الحسابات التي يتشكل منها الرصيد بالتأكد على المبالغ المادية (الجوهرية).

10- الائتمان النقدي لأكثر (20) زبون:-

بلغ رصيد أكبر (20) زبونا تم منحهم ائتمان نقدي (367,805,135) ألف دينار وتشكل نسبة (20%) من حجم الائتمان النقدي الممنوح لزبائن المصرف، مما يعني أن نسبة تركيز الائتمان لدى هذا العدد القليل من الزبائن مرتفعة، نوصي بضرورة أن يكون المنح لزبائن أكثر وبمبالغ تسهيلات أقل.

11- التركزات الائتمانية: -

لا توجد أي تركيزات ائتمانية لدى زبون واحد للمصرف.

12- فجوة السيولة: -

من خلال مراجعة الائتمان النقدي والبالغ رصيده كما في 31/كانون الأول /2024 (1,878,090,219) ألف دينار لوحظ بان اغلب هذا الائتمان ممنوح للفترة تتراوح من سنة ولغاية خمسة سنوات في حين يقابلها ودائع لزبائن المصرف حيث أن أغلبها مستحقة السداد فورا حيث بلغ مجموع أرصدة الحسابات الجارية تحت الطلب وحسابات التوفير (2,674,918,606) ألف دينار مما يعني أن المصرف يمنح ائتمان نقدية طويلة الأجل من ودائع قصيرة الأجل وبالتالي يؤدي ذلك الى مخاطر عالية تؤدي الى ان تكون هنالك فجوة سيولة نقدية سالبة.

مراقبي حسابات المصرف الأهلي العراقي (شركة مساهمة خاصة) - بغداد

13- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة: -

كما في 31 كانون الأول 2024 لا يوجد أي تسهيلات ائتمانية نقدية ممنوحة لأشخاص ذوي صلة وان كافة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة أدرجت ضمن الإيضاح رقم (32) من البيانات المالية.

14- بلغت مكافآت وتنقلات أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة الحالية (340.080) ألف دينار.

15- سعر السهم لمصرف في سوق العراق للأوراق المالية حسب آخر نشرة لسنة 2024 هو (3.75) دينار.

وحسب رأينا وبقدر ما توصلنا اليه ومن خلال فحصنا وطبقاً لما هو مدون في سجلات المصرف ووفقاً للمعلومات والإيضاحات المعطاة لنا:

1- أن المجموعة الدفترية المستخدمة من قبل المصرف كانت متفقة مع متطلبات نظام مسك الدفاتر، وقد تضمنت حسب تقديرنا تسجيل كافة موجودات ومطلوبات ونفقات وإيرادات المصرف، كما ان نظام الرقابة الداخلية قد اشتمل على الاجراءات الضرورية التي تضمن صحة ودقة هذه البيانات بدرجة تتناسب مع حجم النشاط المصرفي.

2- أن عملية جرد الموجودات الثابتة والنقدية قد تمت بشكل سليم وبإشرافنا، وان نتائج الجرد جاءت مطابقة للسجلات المساعدة، وقد تم تقييم هذه الموجودات وفقاً للأسس والأصول والمبادئ المعتمدة والمتبعة في السنة السابقة.

3- أن التقرير السنوي وما تضمنه من معلومات مالية ومحاسبية يعكس بصورة شاملة مسيرة المصرف خلال السنة موضوعة التدقيق، وانه لا يتضمن ما يخالف أحكام القوانين والتشريعات السائدة.

4- أن البيانات والحسابات الختامية قد نظمت وفقاً للقواعد المحاسبية والتشريعات المرعية وهي متفقة مع ما تظهره السجلات وإنها منظمة طبقاً لقانون الشركات والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه، وقانون المصارف.

الرأي

بناءً على ما تقدم من إيضاحات وملاحظات في تقريرنا هذا فبرأينا ان البيانات المالية الموحدة "المصرف الاهلي العراقي (شركة مساهمة خاصة) وتقرير الإدارة المرفق بها، متفقة مع السجلات ومستوفية للمتطلبات القانونية، وأنها على قدر ما تضمنته من مؤشرات للأداء تعبر بصورة واضحة وعادلة عن الوضع المالي الموحد للمصرف كما في 31/ كانون الأول/ 2024 ونتائج نشاط المصرف الموحدة وتدقيقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذات التاريخ.



علي غالب عباس العزاوي

محاسب قانوني ومراقب حسابات

من شركة علي غالب العزاوي وشركاؤه لمراقبة وتدقيق الحسابات
(تضامنية)



عادل محمد الحسون
من شركة عادل الحسون وشركاؤه
محاسبون قانونيون واستشاريون
(تضامنية)

القوائم المالية الموحدة

قائمة المركز المالي الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	إيضاحات	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي		
1.832.757.355	1.864.209.530	4	الموجودات
340.343.207	365.983.012	5	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
4.214.287	4.421.460	6	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
1.309.947.975	1.781.306.690	7	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
364.135.402	920.699.421	8	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
55.304.664	61.458.107	9	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
28.071.653	32.458.628	10	ممتلكات ومعدات - بالصافي
17.993.190	22.124.241	11	موجودات غير ملموسة - بالصافي
30.217.130	91.571.833	12	حق استخدام البند المؤجر
3.982.984.863	5.144.232.922		موجودات أخرى
			مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
58.783.432	27.258.549	13	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
2.926.569.285	3.462.694.445	14	ودائع عملاء
266.772.045	656.147.163	15	تأمينات نقدية
117.300.374	161.500.173	16	أموال مقترضة
18.950.940	23.796.380	11	التزام عقود الإيجار
7.937.400	8.948.470	17	مخصصات متنوعة
38.342.710	42.318.851	18	مخصص ضريبة الدخل
43.238.517	64.063.958	19	مطلوبات أخرى
3.477.894.703	4.446.727.989		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
			حقوق مساهمي المصرف
300.000.000	400.000.000	20	رأس المال المكتتب به والمدفوع
17.863.445	30.643.160	21	إحتياطي إجباري
1.000.000	4.500.000		إحتياطي توسعات
286.385	286.385		فروقات ترجمة
59.398	123.467		إحتياطي القيمة العادلة
180.840.057	255.792.166	22	أرباح مدورة
500.049.285	691.345.178		مجموع حقوق الملكية
5.040.875	6.159.755		حقوق غير المسيطرين
3.982.984.863	5.144.232.922		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

باسم خليل السالم
رئيس مجلس الإدارةأيمن عمران أبو دهيم
المدير المفوضماهر عزت عوالي
المدير المالينوار زياد طارق
الإدارة المالية
رقم العضوية: 29682

يرجى مراجعة تقريرنا بتاريخ 2025/01/16

شركة
علي غالب وشركاؤه
للمحاسبة والتدقيق المحاسبات
علي غالب عباس العزاوي
محاسب قانوني ومراقب حسابات
من شركة علي غالب العزاوي وشركاؤه (تضامنية)عادل محمد الحسن
من شركة عادل الحسن وشركاؤه
محاسبون قانونيون واستشاريون (تضامنية)

قائمة الدخل الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	إيضاحات	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي		
151.650.938	227.798.067	23	الفوائد الدائنة
(51.782.884)	(61.545.118)	24	الفوائد المدينة
99.868.054	166.252.949		صافي إيرادات الفوائد
232.499.716	276.044.916	25	صافي إيرادات العمولات
332.367.770	442.297.865		صافي إيرادات الفوائد والعمولات
8.897.650	8.594.199	26	صافي أرباح عملات أجنبية
1.891.536	1.152.203	27	إيرادات أخرى
343.156.956	452.044.267		إجمالي الدخل
(24.831.763)	(37.267.702)	28	نفقات الموظفين
(14.471.062)	(23.264.778)	9.10.11	استهلاكات وإطفاءات
(43.086.307)	(62.021.387)	29	مصاريف أخرى
(12.519.120)	(3.332.528)	12	التدني في قيمة الأصول المستملكة وفاء لديون
(209.234)	(842.781)	17	مصرف مخصصات متنوعة
(95.117.486)	(126.729.176)		مجموع المصاريف
248.039.470	325.315.091		الأرباح قبل الخسائر الانتمائية المتوقعة
(19.053.669)	(31.390.381)	7	مصرف مخصص الانخفاض والخسائر الانتمائية المتوقعة على الموجودات المالية
228.985.801	293.924.710		الربح قبل الضريبة
(38.982.235)	(41.576.700)	18	مصرف ضريبة الدخل
190.003.566	252.348.010		الربح للسنة
			ويعود إلى:
189.773.856	251.229.130		مساهمي البنك
229.710	1.118.880		حقوق غير المسيطرين
190.003.566	252.348.010		
دينار عراقي	دينار عراقي	30	الحصة الأساسية و المخفضة للسهم من ربح السنة العائد لمساهمي البنك
0.654	0.701		

باسم خليل السالم
رئيس مجلس الإدارة

ايمن عمران ابو دهيم
المدير المفوض

ماهر عزت عوالي
المدير المالي

نوار زياد طارق
الإدارة المالية
رقم العضوية: 29682

قائمة الدخل الشامل الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	إيضاحات	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي		
190.003.566	252.348.010	6	الربح للسنة
1.365.455	64.069		صافي التغير في القيمة العادلة لادوات الملكية و أدوات الدين المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
286.385	-		فروقات ترجمة عملات أجنبية
191.655.406	252.412.079		مجموع الدخل الشامل للسنة
			إجمالي الدخل الشامل العائد إلى:
191.425.696	251.293.199		مساهمي البنك
229.710	1.118.880		حقوق غير المسيطرين
191.655.406	252.412.079		

القوائم المالية الموحدة

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024

مجموع حقوق الملكية	حقوق غير المسجلين	مجموع حقوق مساهمي البنك	أرباح محوطة	موقوفات ترجمة عمالة أجنبية	احتياطي القيمة المضافة	احتياطي توسعات	احتياطي إداري	رأس المال المكتسب به والمجموع	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	1 كانون الثاني 2024
505,090,160	5,040,875	500,049,285	180,840,057	286,385	59,398	1,000,000	17,863,445	300,000,000	الرصيد في بداية السنة
252,348,010	1,118,880	251,229,130	251,229,130	-	-	-	-	-	صافي التغير في القيمة العادلة لادوات الملكية المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
66,763	-	66,763	-	-	66,763	-	-	-	تحويل خسارة بيع موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل
-	-	-	2,694	-	(2,694)	-	-	-	توزيعات نقدية (إبضاج رقم 41)
(60,000,000)	-	(60,000,000)	(60,000,000)	-	-	-	-	-	توزيعات أسهم (إبضاج رقم 41)
-	-	-	(100,000,000)	-	-	-	-	100,000,000	الرصيد الإجمالي قبل تحويل الاحتياطيات
697,504,933	6,159,755	691,345,178	272,071,881	286,385	123,467	1,000,000	17,863,445	400,000,000	احتياطي توسعات (إبضاج رقم 22)
-	-	-	(3,500,000)	-	-	3,500,000	-	-	احتياطي إداري (إبضاج رقم 21)
-	-	-	(12,779,715)	-	-	-	12,779,715	-	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2024
697,504,933	6,159,755	691,345,178	255,792,166	286,385	123,467	4,500,000	30,643,160	400,000,000	

مجموع حقوق الملكية	حقوق غير المسجلين	مجموع حقوق مساهمي البنك	أرباح محوطة	موقوفات ترجمة عمالة أجنبية	احتياطي القيمة المضافة	احتياطي توسعات	احتياطي إداري	رأس المال المكتسب به والمجموع	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	1 كانون الثاني 2023
333,266,886	4,811,165	328,455,721	50,504,591	-	(1,306,057)	1,000,000	8,257,187	270,000,000	الرصيد في بداية السنة
286,385	-	286,385	-	286,385	-	-	-	-	موقوفات ترجمة العملات الأجنبية للمعاملات الأجنبية
190,003,566	229,710	189,773,856	189,773,856	-	-	-	-	-	صافي التغير في القيمة العادلة لادوات الملكية المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
1,376,020	-	1,376,020	-	-	1,376,020	-	-	-	تحويل خسارة بيع موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل
-	-	-	10,565	-	(10,565)	-	-	-	تغطية النقض في مخصصات التسهيلات الائتمانية
(19,842,698)	-	(19,842,698)	(19,842,698)	-	-	-	-	-	توزيعات أسهم
-	-	-	(30,000,000)	-	-	-	-	30,000,000	الرصيد الإجمالي قبل تحويل الاحتياطيات
505,090,160	5,040,875	500,049,285	190,446,315	286,385	59,398	1,000,000	8,257,187	300,000,000	المحول من الاحتياطيات
-	-	-	(9,606,257)	-	-	-	9,606,257	-	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2023
505,090,160	5,040,875	500,049,285	180,840,057	286,385	59,398	1,000,000	17,863,445	300,000,000	

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	إيضاحات	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي		
228.985.801	293.924.710		الأنشطة التشغيلية:
			ربح السنة قبل الضريبة
14.471.062	23.264.778	11g10g9	تعديلات لبنود غير نقدية:
19.053.669	31.390.381	7	استهلاكات وإطفاءات
12.519.120	3.332.528	12	مخصص الانخفاض والخسائر الائتمانية المتوقعة
209.234	842.781	17	التدني في قيمة أصول مستملكة وفاء لديون
13.181	(188.521)		مصروف مخصصات متنوعة
275.252.067	352.566.657		خسائر (أرباح) بيع ممتلكات و معدات
			التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل التغير في الموجودات والمطلوبات
			التغير في الموجودات والمطلوبات
(389.234.100)	(492.407.835)		التسهيلات الائتمانية المباشرة
14.879.347	(63.586.148)		الموجودات الأخرى
(401.879.573)	(64.828.420)		أرصدة مقيدة السحب لدى البنك المركزي
1.387.864.708	536.125.160		ودائع العملاء
94.474.041	389.375.118		التأمينات النقدية
22.082.496	18.483.698		مطلوبات أخرى
(5.840.256)	(1.589.851)		مخصصات متنوعة مدفوعة
997.598.730	674.138.379		صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية قبل الضرائب المدفوعة
(8.133.071)	(38.701.640)	18	ضريبة الدخل المدفوعة خلال السنة
989.465.659	635.436.739		صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
(466.721)	(181.340)		بيع او (شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
66.281.419	40.930		المتحصل من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(257.486.620)	(556.886.718)		(شراء) موجودات مالية بالتكلفة المضافة
(13.624.053)	(16.038.991)		شراء ممتلكات ومعدات
2.942.259	367.443		المتحصل من بيع ممتلكات و معدات
(7.345.983)	(13.364.672)		شراء موجودات غير ملموسة
(209.699.699)	(586.063.348)		صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية
24.898.355	89.333.803		المتحصل من الأموال المقترضة
(57.953.625)	(45.134.004)		تسديد الأموال المقترضة
(43.359)	(56.248.042)		توزيعات أرباح نقدية
(6.429.382)	(5.276.281)		دفعات التزام عقود الإيجار - الأصل
(39.528.011)	(17.324.524)		صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) الأنشطة التمويلية
740.237.949	32.048.867		صافي التغير في النقد وما في حكمه
354.440	-		فروقات ترجمة النقد لدى فرع المصرف في المملكة العربية السعودية
764.255.342	1.504.847.731		النقد وما في حكمه في بداية السنة
1.504.847.731	1.536.896.598	31	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

قائمة الدخل الموحدة (على مستوى المنشأة)

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024

المصرف الأهلي العراقي	المصرف الأهلي فرع المملكة العربية السعودية	الشركات التابعة	الاجمالي
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
227,798,067	4,855,523	9,548,764	213,393,780
(61,545,118)	(565,633)	(4,798,933)	(56,180,552)
166,252,949	4,289,890	4,749,831	157,213,228
276,044,916	(236,951)	1,916,577	274,365,290
442,297,865	4,052,939	6,666,408	431,578,518
8,594,199	-	3,576	8,590,623
1,152,203	2,317	-	1,149,886
452,044,267	4,055,256	6,669,984	441,319,027
(37,267,702)	(447,388)	(4,749,584)	(32,070,730)
(23,264,778)	(38,783)	(2,024,727)	(21,201,268)
(62,021,387)	(571,679)	(5,201,952)	(56,247,756)
(3,332,528)	-	-	(3,332,528)
(842,781)	-	(105,050)	(737,731)
(126,729,176)	(1,057,850)	(12,081,313)	(113,590,013)
325,315,091	2,997,406	(5,411,329)	327,729,014
(31,390,381)	(303,650)	(538,477)	(30,548,254)
293,924,710	2,693,756	(5,949,806)	297,180,760
(41,576,700)	(422,161)	1,101,082	(42,255,621)
252,348,010	2,271,595	(4,848,724)	254,925,139

الفوائد الدائنة
الفوائد المدينة
صافي إيرادات الفوائد
صافي إيرادات العمولات
صافي إيرادات الفوائد والعمولات
صافي أرباح عملات أجنبية
إيرادات أخرى
إجمالي الدخل
نفقات الموظفين
استهلاكات وإطفاءات
مصاريف أخرى
التدني في قيمة الأصول المستملكة وفاء لديون
مصروف مخصصات متنوعة
مجموع المصاريف
الأرباح قبل الخسائر الائتمانية المتوقعة
مصروف مخصص الانخفاض والخسائر الائتمانية المتوقعة
على الموجودات المالية
الربح (الخسارة) قبل الضريبة
مصروف ضريبة الدخل
الربح (الخسارة) للسنة

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

(1) معلومات عامة

إن المصرف الأهلي العراقي (المصرف) هو شركة مساهمة خاصة عراقية تأسس بتاريخ 2 كانون الثاني 1995 بموجب إجازة التأسيس المرقمة م. ش 582/، ومركزه الرئيسي مدينة بغداد. يقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه الرئيسي في مدينة بغداد (حي الكرادة)، وفروعه الاثنان والثلاثون المنتشرة داخل العراق وفروعه في المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى تقديم خدمات الصيرفة وخدمات الوساطة المالية. قام المصرف بالمساهمة بتأسيس شركة تابعة متخصصة في التأجير التمويلي "شركة الأهلي العراقي لتجارة وبيع وشراء السيارات و أليات و المكنان و المعدات" وقد بلغت مساهمته 51% من رأسمال الشركة وقد باشرت الشركة اعمالها خلال الربع الأخير من العام 2022. ان أسهم بنك المصرف الأهلي العراقي مدرجة بالكامل في سوق العراق للأوراق المالية. تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة المصرف في جلسته رقم 2/2025 بتاريخ 29 كانون الثاني 2025.

(2) السياسات المحاسبية

(2.1) أسس إعداد القوائم المالية الموحدة

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للمصرف وشركاته التابعة (شركة المال للوساطة المالية، شركة الأهلي العراقي لتجارة وبيع وشراء السيارات و أليات و المكنان و المعدات) بناءً على موازين المراجعة للشركات كما في 31 كانون الاول 2024 حيث يتم تعديلها وفقاً لمتطلبات لمعايير التقارير المالية الدولية للمحاسبة. إن الدينار العراقي هو عملة إظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للمصرف، وتم تقريب جميع المبالغ لأقرب ألف دينار عراقي.

(2.2) أهم السياسات المحاسبية

أسس توحيد القوائم المالية الموحدة

تشمل القوائم المالية الموحدة كل من القوائم المالية للمصرف وشركاته التابعة (شركة المال للوساطة المالية، شركة الأهلي العراقي لتجارة وبيع وشراء السيارات و أليات و المكنان و المعدات) كما في 31 كانون الاول 2024. تم توحيد القوائم المالية للشركات التابعة من تاريخ السيطرة، وتتحقق السيطرة عندما يكون المصرف قادراً على إدارة الأنشطة الرئيسية للشركة التابعة وعندما يكون معرضاً للعوائد المتغيرة الناتجة من استثماره في الشركة التابعة أو يكون له حقوق في هذه العوائد، ويكون قادراً على التأثير في هذه العوائد من خلال ممارسته السيطرة على الشركة التابعة، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين المصرف والشركة التابعة. تشمل القوائم المالية الموحدة المرفقة موجودات ومطلوبات ونتائج أعمال المصرف وموجودات ومطلوبات ونتائج أعمال شركة المال العراقي (الشركة التابعة)، والمملوكة بنسبة 100% من قبل المصرف وشركة الأهلي العراقي لتجارة وبيع وشراء السيارات و أليات و المكنان و المعدات (شركة تابعة) والمملوكة بنسبة 51% من قبل المصرف. يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للمصرف وباستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة من قبل المصرف. يتم توحيد نتائج عمليات الشركة التابعة في قائمة الدخل الموحدة من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة المصرف على الشركة التابعة، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركة التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الدخل الموحدة حتى تاريخ الاستبعاد وهو التاريخ الذي يفقد المصرف فيه السيطرة على الشركة التابعة.

معلومات القطاعات

- قطاع الاعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معا في تقديم منتجات او خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات اعمال اخرى والتي يتم قياسها وفقا للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير المفوض وصانع القرار الرئيسي لدى المصرف
- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

- تمثل هذه الموجودات الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل، يتم اثبات هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق الملكية بما فيه التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات التحويل، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق الملكية ويتم تحويل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المباعة مباشرة الى الارباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الدخل الموحدة .
- لا يجوز اعادة تصنيف أي موجودات مالية من / إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية.
- لا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر التدني.
- يتم تسجيل الارباح الموزعة في قائمة الدخل الموحدة .

القيمة العادلة

- تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضل أسلوب تقييم آخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، يأخذ البنك بعين الاعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المتشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الاعتبار في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية وفق تلك الأسس، وذلك باستثناء ما يتعلق بإجراءات القياس التي تتشابه مع إجراءات القيمة العادلة ولسيت قيمة عادلة مثل القيمة العادلة كما هو مستعمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (36).
- إضافة إلى ذلك، تُصنف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقارير المالية، إلى المستوى (1) أو (2) أو (3) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل، وهي محددة كما يلي: إضافة إلى ذلك، تُصنف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقارير المالية، إلى المستوى (1) أو (2) أو (3) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل، وهي محددة كما يلي:
- المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق الفعالة للموجودات والمطلوبات المشابهة.
 - المستوى الثاني: تقنيات أخرى حيث تكون على المدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ويمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.
 - المستوى الثالث: تقنيات أخرى حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مبنية على معلومات في السوق يمكن ملاحظتها.

الأدوات المالية

الاعتراف المبدئي والقياس:

يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي الموحد للمصرف عندما يصبح المصرف طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الاعتراف بالقروض والسلف للعملاء حال قيدها الى حساب العملاء. يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي الموحد للبنك عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الاعتراف بالقروض والسلف للعملاء حال قيدها الى حساب العملاء.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجوبات المالية أو المطلوبات المالية، أو خصمها منها، حسب الضرورة، عند الاعتراف المبدئي، كما تُثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل مباشرة في قائمة الدخل. تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجوبات المالية أو المطلوبات المالية، أو خصمها منها، حسب الضرورة، عند الاعتراف المبدئي، كما تُثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر مباشرة في قائمة الأرباح أو الخسائر.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الإقرار الأولي، فإن المصرف يعالج هذا الفرق على النحو التالي: إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الإقرار الأولي، فإن البنك يعالج هذا الفرق على النحو التالي:

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق، فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الإقرار الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول)؛
- في جميع الحالات الأخرى، تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الإلتزام).

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق، فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الإقرار الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول)؛
- في جميع الحالات الأخرى، تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الإلتزام).

بعد الإقرار الأولي، سيتم اخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الدخل على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام أو عند الغاء الاعتراف من تلك الاداء.

بعد الإقرار الأولي، سيتم اخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الأرباح أو الخسائر على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام أو عند الغاء الاعتراف من تلك الاداء.

الموجودات المالية

(أ) الإقرار المبدئي

يتم الاعتراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن إطار زمني محدد من قبل السوق المعني، ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في قائمة الدخل الموحدة.

(ب) القياس اللاحق

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

وعلى وجه التحديد:

- أدوات التمويل المحتفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة؛
- أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كلاً من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- يتم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة، أو المحتفظ بها للبيع) والاستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.
- ومع ذلك، يمكن للمصرف أن يقوم باختيار / تحديد غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدى كما يلي:
- يمكن للمصرف القيام بالاختيار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الاستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إدماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3)، في الدخل الشامل الآخر
- يمكن للمصرف تحديد بشكل غير قابل للإلغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من قائمة الدخل إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).

(ج) أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يقوم المصرف بتقييم تصنيف وقياس الأصل المالي وفق خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال المصرف لإدارة الأصل.

بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم. لغايات اختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال؛ إذا كان هناك تسديد لأصل الدين). تتكون الفائدة من البديل للقيمة الزمنية للنقود، ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى، بالإضافة إلى هامش الربح. يتم إجراء تقييم لمدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملة المقوم بها الأصل المالي.

إن التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي. إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع، لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية والتي تكون فقط من مدفوعات أصل الدين والفائدة. كما يمكن أن يكون الأصل المالي الممنوح أو المستحوذ عليه عبارة عن ترتيب التمويل الأساسي بغض النظر عما إذا كان قرصاً في شكله القانوني.

(د) تقييم نموذج الأعمال

يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمراً أساسياً لتصنيف الأصل المالي. يحدد المصرف نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالمصرف على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية، وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حدى. يتبنى المصرف أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة المصرف لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. تحدد نماذج أعمال المصرف ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

يأخذ المصرف في الاعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع المصرف حدوثها بشكل معقول، مثل ما يسمى بسيناريوهات "الحالة الأسوأ" أو "حالة الإجهاد". كما يأخذ المصرف في الاعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية، والحفاظ على معدل ربح محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك؛ و
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج)، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر.

- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).

عند الاعتراف المبدئي بالأصل المالي، يقوم المصرف بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخرًا هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد. يقوم المصرف بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة

عندما يتم إلغاء الاعتراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الدخل الموحدة. في المقابل، بالنسبة للاستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الدخل الموحدة بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية. تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاختبار التدني.

(هـ) الموجودات المالية - تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط:

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف "أصل المبلغ" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي بتاريخ الاعتراف الأولي. يتم تعريف "الفائدة" على أنها الاعتبار للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بأصل المبلغ القائم خلال فترة زمنية معينة وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش ربح.

في تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة، اخذ المصرف في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تنطوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية وعليه لا تستوفي الشرط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ المصرف بعين الاعتبار:

- الأحداث الطارئة التي من شأنها أن تغير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية.

- ميزات الدفع المسبق وإمكانية التمديد.

- الشروط التي تحدد مطالبة المصرف بالتدفقات النقدية من الموجودات المحددة.

و) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل هي

- موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم ؛ أو / و
- موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للحصول والبيع ؛ أو
- موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل باستخدام خيار القيمة العادلة.

ز) إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه المصرف بموجودات مالية، يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر. تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتباراً من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للمصرف. يتم النظر في التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية في إطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل واستبعاد الموجودات المالية المبينة ادناه.

التدني

يقوم المصرف بالإعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل :

- الأرصدة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية.
- تسهيلات إئتمانية مباشرة (قروض ودفعات مقدمة للعملاء).
- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (اوراق ادوات الدين).
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر- ادوات الدين
- تعرضات خارج قائمة المركز المالي خاضعة لمخاطر الائتمان (عقود الضمان المالي الصادرة).

لا يتم إثبات خسارة تدني في ادوات حقوق الملكية.

باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الإئتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالإعتبار بشكل منفصل أدناه)، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل :

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (12) شهراً بعد تاريخ الإبلاغ، ويشار إليها بالمرحلة الأولى ؛ أو الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.

يتوجب قيد مخصص للخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى، تقاس الخسارة الإئتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديرًا مرجحاً محتملاً للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمصرف بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع المصرف استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية، مضمومة وفقاً لسعر الفائدة الفعال لأصل.

بالنسبة للسقوف غير المستغلة، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمصرف إذا قام المقترض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع المصرف تلقيها إذا تم استغلال التمويل ؛ وبالنسبة لعقود الضمان المالي، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحا منها أي مبالغ يتوقع المصرف استلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر.

تقاس جميع الموجودات المالية الأخرى باستثناء أدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة لاحقاً بالقيمة المعادلة.

يقوم المصرف بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحفظة للقروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة. يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل، بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحفظة.

يتم تكوين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي "تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9) ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها المصرف أيهما أشد، أن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:

تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة العراقية بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة العراقية دون خسائر ائتمانية.

عند احتساب الخسائر الائتمانية مقابل التعرضات الائتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات رقم 94 لسنة (2004) الصادرة عن البنك المركزي العراقي لكل مرحلة على حدا ويؤخذ النتائج الأشد.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً

يعتبر الأصل المالي " متدني ائتمانياً " عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. يشار إلى الموجودات المالية المتدنية ائتمانياً كموجودات المرحلة الثالثة. تشمل الأدلة على التدني الائتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية :

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر؛
- إخلال في العقد، على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد ؛
- قيام المصرف بمنح المقترض، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض، تنازلاً ؛ أو
- إختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية ؛ أو
- شراء أصل مالي بخصم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة.

وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد، وبدلاً من ذلك، قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة ائتمانية متدنية. يقوم المصرف بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدني ائتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير، لتقييم ما إذا كان هناك تدني ائتماني في أدوات الدين السيادية والعائدة للشركات، تعتبر مجموعة عوامل مثل عائدات السندات و التصنيف الائتماني وقدرة المقترض على زيادة التمويل

يعتبر القرض قد تدني ائتمانياً عند منح المقترض امتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي، ما لم يتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الامتياز، فإن خطر عدم إستلام التدفقات النقدية التعاقدية قد إنخفض إنخفاضاً كبيراً، ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدني. وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حولها ولكنها لا تمنح، يعتبر الأصل قد تدني ائتمانياً عندما يتوفر دليل واضح على تدني الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد. يشمل تعريف التخلف عن السداد مؤشرات احتمالية عدم السداد والتوقف إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع لمدة (90) يوماً أو أكثر. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحالات التي لا يتم فيها الاعتراف بانخفاض القيمة للموجودات بعد (90) يوماً من الاستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة.

الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية ائتمانياً

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية ائتمانياً بطريقة مختلفة نظراً لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الاعتراف الأولي. وبخصوص هذه الموجودات، يستدرك المصرف جميع التغيرات في الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الاعتراف الأولي كمخصص خسارة، وتستدرك أي تغييرات في قائمة الدخل الموحدة. يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.

تعريف التخلف في السداد

يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو لمدى الحياة، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات احتمالية التخلف عن السداد (Probability of Default)؛ التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان أدناه.

يعتبر المصرف ما يلي بمثابة حدث للتخلف في السداد :

- تخلف المقترض عن السداد لأكثر من 90 يوماً بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى المصرف ؛ أو
- من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزاماته الائتمانية للمصرف بالكامل.

يُصمم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. وتعتبر السحوبات على المكشوف مستحقة الدفع بمجرد إنتهاك العميل حداً محدداً أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد. عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزامه الائتماني، يأخذ المصرف في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات المقيمة على نوع الأصل، وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود، وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة. إن المؤشرات الكمية، مثل التأخر في السداد وعدم سداد إلتزام آخر للطرف المقابل، هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل. كما يستخدم المصرف مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تُطوّر داخلياً أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يقوم المصرف بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، سيقوم المصرف بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً. لا يقوم المصرف باعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية "المنخفضة" بتاريخ التقرير المالي انه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الائتمان. نتيجةً لذلك، يقوم المصرف بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لانخفاض القيمة للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً منذ الاعتراف الأولي، يقوم المصرف بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الإستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعاً لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ المصرف بالاعتبار كل من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له، بناءً على الخبرة التاريخية للمصرف وتقييم الخبير الائتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة أساس تحديد احتمالية التخلف في السداد عند الاعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة. سينتج عن السيناريوهات الاقتصادية المختلفة احتمالية مختلفة للتخلف عن السداد. إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الإحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبير. بالنسبة إلى تمويل الشركات، تشمل المعلومات الإستشرافية الآفاق المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للمصرف، والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى الأخذ في الإعتبار المصادر الداخلية والخارجية المتنوعة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة. وبخصوص تمويل الافراد، تتضمن معلومات الإقراض الإستشرافية التوقعات الاقتصادية عيناها مثل الإقراض المؤسسي وتوقعات إضافية للمؤشرات الاقتصادية المحلية، خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة، بالإضافة إلى معلومات داخلية عن سلوك العملاء المتعلقة بالسداد. يخصص المصرف لنظائره درجة مخاطر ائتمان داخلية ذات صلة بناءً على جودتها الائتمانية.

وتعد المعلومات الكمية مؤشراً أساسياً على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير في احتمالية التخلف عن السداد بناءً على التغيير في احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة من خلال مقارنة :

- احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير؛ و
- احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن الذي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الاعتراف الأولي للتعرض.

تُعتبر احتماليات التخلف عن السداد إستشرافية، ويستخدم المصرف المنهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة.

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج احتمالية التخلف عن السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك، لا يزال المصرف ينظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت زيادة كبيرة. وفيما يتعلق بالإقراض للشركات، فإن هناك تركيز خاص على الأصول التي تشملها "قائمة المراقبة" حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. وبشأن إقراض الافراد، يأخذ المصرف في الاعتبار توقعات حصول فترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله، والاحداث مثل البطالة أو الافلاس أو الوفاة.

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي هي مقياس نسبي، فإن تغييراً معيناً، بالقيمة المطلقة، في احتمالية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأداة مالية ذات احتمالية عدم سداد أولي أقل مقارنة بأداة مالية ذات احتمالية عدم سداد أعلى. وكصمام أمان عند تجاوز إستحقاق أصل لأكثر من 40 يوماً، يعتبر المصرف أن زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان قد حدثت، ويكون الأصل في المرحلة الثانية من نموذج انخفاض القيمة، بمعنى أن مخصص الخسارة يقاس كرسيد خسارة إئتمانية متوقعة مدى الحياة.

تعديل وإلغاء الإعتراف بالموجودات المالية

يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولي واستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و / أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة إلى ذلك، سيشكل إدخال أو تعديل العقود القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعديلات الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم فسخ التعهدات).

يقوم المصرف بإعادة التفاوض على القروض مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد. يتم تفسير شروط سداد القرض في الحالات التي يكون فيها المقترض قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، وأن يكون خطر هام من التعثر في السداد أو التقصير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يتمكن المقترض من الوفاء بالشروط المعدلة. تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة استحقاق القرض، التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (تسديد الأصل والفائدة)، تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهدات. ينتهج المصرف سياسة انتظار وتطبيق على إقراض الشركات والأفراد.

عندما يتم تعديل أصل مالي، يقوم المصرف بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الإعتراف. وفقاً لسياسة المصرف، فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف عندما يؤدي إلى اختلاف كبير في الشروط.

- العوامل النوعية، مثل عدم بقاء التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل على أنها فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، أو التغيير في العملة أو التغيير في الطرف المقابل، أو مدى التغيير في أسعار الفائدة، أو الإستحقاق، أو المواثيق.

وإذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري، يتم عندها ؛

- إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية في إطار الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقاً للشروط المعدلة، وخصم كلا المبلغين على أساس الفائدة الفعلية الأصلية.

في حالة إلغاء الإقرار بالأصل المالي، يتم إعادة قياس مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الإقرار لتحديد صافي القيمة المدرجة لأصل في ذلك التاريخ. إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الإقرار. سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر ائتمانية متوقعة لمدة (12) شهراً باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد نشأ متدني ائتمانياً. ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخضم كبير لمبلغ القيمة الاسمية المعدل حيث لا يزال هناك خطر كبير للتعثّر عن السداد ولم يتم تخفيضه نتيجة التعديل. يراقب المصرف مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تعثر سابقة بموجب الشروط الجديدة.

عند تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى إلغاء الإقرار، يحدد المصرف ما إذا كانت مخاطر ائتمان الموجودات المالية قد زادت زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي من خلال مقارنة:

- احتمالية عدم السداد للفترة المتبقية مقدرة على أساس البيانات عند الاعتراف الأولي والشروط التعاقدية الأصلية ؛ مع
- احتمالية عدم السداد للفترة المتبقية في تاريخ التقرير استناداً إلى الشروط المعدلة.

وبخصوص الموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للمصرف، عندما لا ينتج عن التعديل إلغاء الإقرار، فإن تقدير احتمالية عدم السداد يعكس مدى قدرة المصرف على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرات المصرف السابقة من إجراءات التحمل المماثلة، وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية، بما في ذلك أداء الدفع للمقترض في ظل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا بقيت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعاً عند الاعتراف الأولي، فإن مخصص الخسارة يقاس بمبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة. وعموماً، يقاس مخصص الخسارة للقروض التي يتم تحملها على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً عندما يتوفر دليل على تحسن سلوك المقترض في السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الكبيرة السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الإقرار، يقوم المصرف باحتساب ربح / خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة). ويقوم المصرف بعد ذلك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المعدل حيث تُدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي.

يقوم المصرف بإلغاء الإقرار بالأصل المالي عند انتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر. أما في حالة عدم قيام المصرف بالتحويل أو الاحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري واستمراره بالسيطرة على الأصل المحول، يقوم المصرف بالإقرار بحصته المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقعة دفعها. أما في حالة احتفاظ المصرف بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري، فإن المصرف يستمر بالإقرار بالأصل المالي وبأية إقتراضات مرهونة للعوائد المستلمة.

عند إلغاء الإقرار بأصل مالي بالكامل، يتم الإقرار بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع كل من المبلغ المستلم والمستحق والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والتي تم الإقرار بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية في قائمة الدخل، مع استثناء الاستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الدخل لاحقاً.

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة للاسترداد، مثل عدم قيام العميل بالاشتراك في خطة دفع مع المصرف. يقوم المصرف بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد استنفاد جميع طرق الدفع الممكنة. ولكن في حال تم شطب التمويل أو الذمم المدينة، يستمر المصرف في نشاط الإنفاذ لمحاولة استرداد الذمة المدينة المستحقة، والتي يتم إثباتها في قائمة الدخل الموحدة عند استردادها.

عرض مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة

- يتم عرض مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة كما يلي:
- للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول؛
 - لأدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص خسارة في قائمة المركز المالي الموحدة حيث أن القيمة الدفترية هي بالقيمة العادلة. ومع ذلك، يتم تضمين مخصص الخسارة كجزء من مبلغ إعادة التقييم في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات
 - التزامات القروض وعقود الضمان المالي: كمخصص ؛ و
 - عندما تشمل الأداة المالية على مكون مسحوب وغير مسحوب، ولا يمكن للمصرف تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مكون التزام القرض بشكل منفصل عن تلك على المكون المسحوب : فإن المصرف يقدم مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين. يُعرض المبلغ المجمع كخضم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب. تُعرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للمكون المسحوب كمخصص.

ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب السنوية التالية:

%	
2	مباني
20	معدات وأجهزة وأثاث
20	وسائط نقل

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استرداده وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحدة.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يعود هناك أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو من التخلص منها.

الموجودات غير الملموسة

الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيّد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها، أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة، ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في قائمة الدخل الموحدة. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحدة.

لا يتم رسمة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال المصرف ويتم تسجيلها في قائمة الدخل الموحدة في نفس الفترة. يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

تشمل الموجودات غير الملموسة برامج وأنظمة الحاسب الآلي وتقوم إدارة المصرف بتقدير العمر الزمني لكل بند حيث يتم إطفاء تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت بنسبة 20٪ سنوياً.

عقود الإيجار

قام المصرف بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) "الإيجارات" الذي حل محل الإرشادات الموجودة بشأن عقود الإيجار، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (17) "عقود الإيجار" والتفسير الدولي (4) "تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار" وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (15) "عقود الإيجار التشغيلي- الحواجز" وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (27) "تقويم جوهر المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد الإيجار".

يتم قياس الحق في استخدام الموجودات المؤجرة عموماً لمبلغ التزام التأجير باستخدام سعر الفائدة عند التطبيق لأول مرة. يحدد المصرف فيما إذا كان العقد عقد إيجار أو يتضمن بنود إيجار. ويعتبر العقد عقد إيجار أو يتضمن إيجار إذا كان يتضمن نقل السيطرة على أصل محدد لفترة محددة مقابل تعويض حسب تعريف العقد التأجيري في المعيار.

المصرف كمستأجر

في تاريخ توقيع العقد، أو في تاريخ إعادة تقييم العقد الذي يحتوي على عناصر الإيجار، يقوم المصرف بتوزيع كامل قيمة العقد على مكونات العقد بطريقة نسبية تتماشى مع القيمة. علماً بأن المصرف قد قرر فيما يتعلق بعقود الإيجار التي تتضمن أرض ومبنى بأن تعامل مكونات العقد كبنود واحد.

يعترف المصرف بحق استخدام الأصل والالتزامات الخاصة بعقد الإيجار عند بداية عقد الإيجار. يتم قياس حق الاستخدام عند الاعتراف الأولي بالتكلفة، التي تتضمن القيمة الأولية للالتزام عقد الإيجار معدلة لدفعات الإيجار التي تمت في تاريخ بداية العقد أو قبله، بالإضافة إلى أي تكاليف مباشرة أولية تحققت وأية تكاليف متوقعة تتعلق بإزالة الأصل أو إعادة الأصل إلى وضعه قبل العقد، مطروحاً منها أثر أية حوافز إيجار قد تم إستلامها.

يتم لاحقاً استهلاك حق استخدام الأصل باستخدام طريقة القسط الثابت من تاريخ بداية العقد بإعتبار العمر الانتاجي إما مدة عقد الإيجار أو المتبقي من العمر الانتاجي للأصل المستأجر إيهما أقل. يتم تقدير العمر الانتاجي للأصل المستأجر بنفس اسس تقدير العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات. كما يتم تخفيض قيمة الحق في استخدام الأصل بشكل دوري لعكس قيمة التدني (ان وجدت) ويتم تعديلها لعكس أثر التعديلات على بند الالتزامات المرتبطة بعقود الإيجار.

يتم قياس الالتزامات المرتبطة بعقد الإيجار عند الاعتراف الأولي بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار غير مدفوعة في تاريخ عقد الإيجار مخصوماً باستخدام معدل الفائدة المحدد ضمناً في عقد الإيجار، وإذا لم يكن بالإمكان تحديده فيتم استخدام معدل الاقتراض المستخدم من قبل المصرف. وعادةً يتم استخدام معدل الاقتراض المستخدم من قبل المصرف.

يحدد المصرف معدل الاقتراض من خلال تحليل قروضه من مختلف المصادر الخارجية وإجراء بعض التعديلات لتعكس شروط الإيجار ونوع الموجودات المؤجرة.

تشمل دفعات الإيجار المأخوذة بعين الاعتبار لغايات احتساب الالتزامات المتعلقة بعقد الإيجار ما يلي:

- الدفعات الثابتة والتي تتضمن دفعات ثابتة جوهرية،
- عندما يتم قياس الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار بهذه الطريقة، يتم تسجيل أثر التعديلات على بند الحق في استخدام الأصل أو في يتم تسجيلها بيان الربح أو الخسارة إذا ما كانت القيمة الدفترية للحق في استخدام الأصل قد تم اطفائها بالكامل.
- الدفعات المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو نسبة والتي يتم قياسها عند الاعتراف المبدئي أخذاً بعين الاعتبار هذا المؤشر أو النسبة في تاريخ عقد الإيجار،

• المبالغ المتوقعة دفعها بموجب بند ضمان القيمة المتبقية؛ و

- سعر خيار الشراء عندما تكون المصرف على ثقة انها ستقوم بتنفيذ بند خيار الشراء، دفعات الإيجار عندما يتواجد بند تجديد اختياري ولدى المصرف النية بتجديد عقد الإيجار، والفراغات المتعلقة بالإنهاء المبكر للعقد ما لم تكن المصرف على ثقة انها لن تقوم بالإنهاء المبكر.

يتم قياس الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار بناءً على التكلفة المطفأة باستخدام معدل الفائدة الفعال. ويتم إعادة قياس الالتزامات عندما يكون هناك تغيير على دفعات الإيجار المستقبلية نتيجة التغير في مؤشر أو نسبة معينة، وعندما يكون هناك تغير في تقديرات الإدارة فيما يتعلق بالقيمة الواجبة الدفع تحت بند ضمان القيمة المتبقية، أو عندما تتغير خطة المصرف فيما يتعلق بممارسة خيار الشراء، التجديد أو الإنهاء للعقد.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات ذات القيمة المنخفضة:

اختار المصرف عدم الاعتراف بالموجودات الخاصة بحق الاستخدام والالتزامات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل للبنود التي لها فترة إيجار لمدة 12 شهراً أو أقل وإيجارات منخفضة القيمة. حيث يعترف المصرف بدفعات الإيجار المرتبطة بهذه العقود كمصاريف تشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

لم يكن هناك أي عقود تأجير تمويلي لدى المصرف حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي (37) "الإيجارات".

تم تصنيف الموجودات المحتفظ بها كموجودات أخرى كعقود تأجير تشغيلي ولم يتم الاعتراف بها في بيان المركز المالي للمصرف. تم الاعتراف بالمبالغ المدفوعة بموجب عقود إيجار تشغيلية في بيان الربح أو الخسارة على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. وكانت حوافز الإيجار المعترف بها كجزء لا يتجزأ من إجمالي نفقات التأجير، على مدى مدة عقد الإيجار.

الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن بند "موجودات أخرى" وذلك بالقيمة التي آلت بها للمصرف أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

التدني في الموجودات الغير المالية

يتم مراجعة القيمة المدرجة للموجودات غير المالية للمجموعة في نهاية كل سنة مالية ما عدا الموجودات الضريبية المؤجلة لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشر حول التدني، وفي حال وجود مؤشر حول التدني يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات. في حال زادت القيمة المدرجة للموجودات عن المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات، يتم تسجيل خسارة التدني في تلك الموجودات

المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة للأصل - مطروحا منها تكاليف البيع - أو قيمة استخدامه أيهما أكبر يتم تسجيل كافة خسائر التدني في قائمة الدخل الموحدة

لا يتم عكس خسارة التدني في قيمة الشهرة. بالنسبة للموجودات الأخرى، يتم عكس خسارة التدني في القيمة فقط اذا كانت القيمة الدفترية للموجودات لا تتجاوز القيمة الدفترية التي تم تحديدها بعد تنزيل الاستهلاك أو الاطفاء اذا لم يتم الاعتراف بخسارة التدني في القيمة

المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أو المطلوبات المالية الأخرى.

أ) المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

تصنف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عندما تكون المطلوبات المالية (1) محتفظ بها للمتاجرة أو (2) تصنف بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. يصنف الالتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان :

- تم تكبده بشكل أساسي لغرض إعادة شرائه على المدى القريب ؛ أو
- عند الإعراف الأولي، يعد هذا جزءاً من محفظة الأدوات المالية المحددة التي يديرها البنك ولديه نمط فعلي حديث لجني الأرباح على المدى القصير؛ أو
- هو مشتق غير محدد وفعال كأداة تحوط.

يمكن تحديد الالتزام المالي بخلاف الالتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة أو الإعتبار المحتمل الذي يمكن أن يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عند الاعتراف الأولي إذا :

- كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ خلافاً لذلك ؛ أو
- كان الالتزام المالي يشكل جزءاً من مجموعة موجودات مالية أو مطلوبات مالية أو كليهما، والتي تدار ويقيم أدائها على أساس القيمة العادلة، وفقاً لإستراتيجية إدارة المخاطر أو الاستثمار الموثقة للبنك، وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المجموعة مقدمة داخليا على هذا الأساس ؛ أو
- إذا كان الالتزام المالي يشكل جزءاً من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات، ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (9) بعقد هجين بالكامل (المركب) ليتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

تدرج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالقيمة العادلة، ويعترف بأي أرباح أو خسائر تنشأ من إعادة القياس في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءاً من علاقة تحوط محددة. يشتمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في قائمة الدخل على أي فوائد مدفوعة على المطلوبات المالية ويجري تضمينها في بند "صافي الأرباح أو الخسائر من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل".

ومع ذلك، فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، يُدرج مبلغ التغيير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي نتج عن التغييرات في المخاطر الائتمانية لتلك الالتزامات في الدخل الشامل الآخر، ما لم يؤدي الاعتراف بآثار التغييرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر الى خلق أو زيادة عدم التوافق محاسبياً في قائمة الدخل الموحدة. يُعترف بالمبلغ المتبقي من التغييرات في القيمة العادلة للالتزام في قائمة الدخل الموحدة، ولايعاد تصنيف التغييرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر ائتمان المطلوبات المالية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر لاحقاً قائمة الدخل. وبدلاً من ذلك، تحول إلى أرباح محتجزة عند إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي.

وبخصوص إلتزامات القروض الصادرة و عقود الضمانات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، تدرج كافة الأرباح والخسائر في قائمة الدخل الموحدة.

عند تحديد ما إذا كان الاعتراف بالتغيرات في مخاطر انتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر سيخلق أو يزيد من عدم التطابق المحاسبي في قائمة الدخل الموحدة، فإن البنك يقيّم ما إذا كان يتوقع تعويض آثار التغيرات في مخاطر الانتمان الخاصة بالمطلوبات في قائمة الدخل الموحدة بتغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.

(ب) مطلوبات مالية أخرى

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى، بما في ذلك الودائع والقروض، مبدئيًا بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملة. وبعد ذلك تُقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يخضم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للالتزام المالي، أو، عند الاقتضاء، فترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف الأولي. للحصول على تفاصيل حول معدل الفائدة الفعال.

(ج) إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يلغي المصرف الإعتراف بالمطلوبات المالية فقط عند الوفاء أو إلغاء أو انتهاء الإلتزامات المصرف. كما يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي ألغى الإعتراف بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الدخل الموحدة. عندما يبادل المصرف أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى بشروط مختلفة إختلافاً كبيراً، فإن هذا التبادل يُحتسب كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية ويُعترف بمطلوبات مالية جديدة. وبالمثل، يعالج المصرف التعديل الجوهرى لشروط الإلتزام القائم أو جزءاً منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية واعتراف بالإلتزام الجديد. ويفترض أن تختلف الشروط اختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصادفي بعد طرح أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام المعدل الفعال الأصلي بفارق (10) في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية.

مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المصرف الإلتزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة ناشئة عن أحداث سابقة وإن تسديد هذه الإلتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة. تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتزليل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتزليل لأغراض ضريبية. تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في جمهورية العراق .

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية والمؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحدة وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تأدية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

أدوات حقوق الملكية

أ) رأس المال

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن المصرف وفقاً للعوائد المستلمة، بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة، وكذلك عندما يتم تسديدها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسديد المطلوبات في نفس الوقت.

العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسيطة السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة والمعلنة من البنك المركزي العراقي.

يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحدة.

يتم تسجيل فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.

صافي إيرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصرفات الفوائد لجميع الأدوات المالية باستثناء تلك المصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة أو تلك المقاسة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة في "صافي إيرادات الفوائد" كـ "إيرادات فوائد" و "مصرفات فوائد" في قائمة الدخل باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. كما تُدرج الفوائد على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل ضمن حركة القيمة العادلة خلال الفترة.

معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، عند الإقتضاء، لفترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو المطلوبات المالية. كما تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بمراجعة جميع الشروط التعاقدية للأداة.

تُحتسب إيرادات الفوائد / مصروفات الفوائد من خلال العمل بمبدأ معدل الفائدة الفعال على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية غير المتدنية إئتمانياً (أي على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. وبخصوص الموجودات المالية المتدنية إئتمانياً (المرحلة الثالثة) يتم الاستمرار باحتساب الفوائد عليها وتعليقها خلال نفس الفترة. أما بخصوص الموجودات المالية التي نشأت أو تم الاستحواذ عليها وهي متدنية إئتمانياً، فإن معدل الفائدة الفعال يعكس الخسائر الإئتمانية المتوقعة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة استلامها من الأصل المالي. تتضمن إيرادات ومصروفات الفوائد في قائمة الدخل الموحدة للمصرف أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كأدوات تحوط في تحوطات التدفقات النقدية لمخاطر سعر الفائدة. وبخصوص تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة حول مصاريف وإيرادات الفوائد، يُدرج أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المحددة، وتدرج كذلك تغيرات القيمة العادلة للمخاطر المحددة للبند المتحوط له في إيرادات ومصروفات الفوائد، كما وتتضمن مصاريف الفوائد قيمة الفوائد مقابل التزامات عقود الإيجار.

صافي إيرادات العمولات

يتضمن صافي إيرادات ومصروفات العمولات رسوماً غير الرسوم التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال. كما تتضمن العمولات المدرجة في هذا الجزء من قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للمصرف العمولات المفروضة على خدمة القرض، وعمولات عدم الاستخدام المتعلقة بالتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للإقراض وعمولات التمويل المشترك للقروض. وتُحتسب مصاريف عمولات فيما يتعلق بالخدمات عند استلام الخدمات. العقود مع العملاء التي ينتج عنها اعتراف بأدوات مالية قد يكون جزء منها ذا صلة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أو (15)، في هذه الحالة يتم الاعتراف بالعمولات بالجزء الذي يخص المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والجزء المتبقي يتم الاعتراف به حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15).

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

حددت القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية وتترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير. وعلى وجه التحديد:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة، فإنه يعترف بفروقات العملة في قائمة الدخل، و
- فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي هي ليست جزءاً من علاقة تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف على التكلفة المطفأة لأداة الدين في قائمة الدخل. كما يُعترف بفروقات الصرف الأخرى في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات؛ و
- فيما يتعلق بالموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والتي هي ليست جزءاً من علاقة محاسبية تحوطية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف من ربح أو خسارة في قائمة الدخل؛
- فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يُعترف بفروقات أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

خيار القيمة العادلة

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (خيار القيمة العادلة) عند الاعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم اقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء. يمكن استخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يقضي أو يقلل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الاعتراف الذي كان سينشأ بظلال ذلك من قياس المطلوبات أو الموجودات، أو الاعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف ("عدم التطابق المحاسبي"). يمكن اختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية :

- إن كان الاختيار يؤدي إلى الغاء أو تخفيض بشكل كبير عدم التطابق المحاسبي.
 - إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءاً من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة، وفقاً لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار؛ أو
 - إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطاً وثيقاً بالعقد الأساسي.
- لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أثناء الاحتفاظ بها أو إصدارها. يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في إيرادات الاستثمار.

صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر:

يشمل صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر جميع المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة. لقد اختار المصرف عرض الحركة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح والخسائر ، بما في ذلك إيرادات الفوائد و المصروفات و ارباح اسهم ذات الصلة.

إيراد توزيعات الأرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عند إثبات حق استلام المدفوعات ، وهو التاريخ السابق لأرباح الأسهم المدرجة ، وعادةً التاريخ الذي يوافق فيه المساهمون على توزيعات أرباح الأسهم غير المدرجة.

- يسجل توزيع أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد على تصنيف وقياس الاستثمار في الأسهم ، أي:
- بخصوص أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر ، تدرج إيرادات توزيعات الأرباح في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند ارباح (خسائر) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر ، و
 - بخصوص أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، تُدرج أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند توزيعات ارباح من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، و
 - بخصوص أدوات حقوق الملكية غير المُصنّفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وغير المحتفظ لأغراض المتاجرة ، تُدرج إيرادات توزيعات الأرباح كدخل صافي من أدوات أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

منافع الموظفين

منافع الموظف قصيرة الأجل

يتم إثبات منافع الموظف قصيرة الأجل كمصروفات عند تقديم الخدمات ذات العلاقة. يتم إثبات الالتزام المتعلق بالمبلغ المتوقع دفعه عندما يكون على المصرف التزام قانوني أو ضمني حالي لدفع مقابل الخدمات السابقة التي قدمها الموظف ويمكن تقدير الالتزام بصورة موثوقة.

منافع الموظف الأخرى طويلة الأجل

صافي التزامات المصرف فيما يتعلق بمنافع الموظف هي مبلغ المنافع المستقبلية التي حصل عليها الموظفين نظير خدماتهم في الفترات الحالية والسابقة. يتم خصم تلك المنافع لتحديد قيمتها الحالية. يتم إثبات إعادة القياس في بيان الربح أو الخسارة الموحد في الفترة التي نشأت فيها.

الربح للسهم

يتم احتساب الربح للسهم الأساسي والمخفض والمتعلق بالأسهم العادية. ويحتسب الربح للسهم الأساسي بقسمة الربح أو الخسارة للسنة العائدة لمساهمي المصرف على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال السنة. ويحتسب الربح للسهم المخفض بتعديل الربح أو الخسارة للسنة العائدة لمساهمي المصرف والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية بحيث تظهر التأثير على حصة السهم من أرباح جميع الأسهم العادية المتداولة خلال السنة والمحتمل تراجع عاندها.

(3) التغييرات و الاحكام في السياسات المحاسبية الجوهرية

(3.1) التغييرات في السياسات المحاسبية الجوهرية

ان السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية الموحدة متفقة مع تلك التي اتبعت في اعداد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2023، باستثناء أن المصرف قام بتطبيق التعديلات التالية اعتباراً من 1 كانون الثاني 2024:

أ. المعايير الجديدة والتعديلات والتفسيرات التي تم تطبيقها من قبل المصرف :

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16): التزامات عقود الايجار في عمليات البيع وإعادة التأجير

أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية في شهر أيلول من عام 2022 تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) وذلك لتحديد المتطلبات التي يجب على "البائع - المستأجر" استخدامها في قياس التزامات عقود الايجار الناشئة عن عملية البيع وإعادة التأجير، لضمان عدم قيام "البائع - المستأجر" بالاعتراف بأي أرباح أو خسائر متعلقة بحق الاستخدام الذي يحتفظ به. سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من 1 كانون الثاني 2024 لمعاملات البيع وإعادة التأجير المبرمة بعد تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16). يُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن ذلك. من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية المصرف.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1): تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال كانون الثاني 2020 وتشرين الأول 2022 بإصدار تعديلات على فقرات (69) الى (76) من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة. توضح هذه التعديلات ما يلي:

- تعريف "الحق لتأجيل السداد"،
- الحق لتأجيل السداد يجب ان يكون موجود في نهاية الفترة المالية،
- ان التصنيف لا يتأثر باحتمالية ممارسة المنشأة حقها في التأجيل،
- وفي حال كانت المشتقات المتضمنة في المطلوبات القابلة للتحويل في حد ذاتها أداة حقوق ملكية عند اذ لا تؤثر شروط المطلوبات على تصنيفها.

بالإضافة الى ذلك، تم ادراج شرط يقضي بضرورة الإفصاح عند وجود التزام ناتج عن اتفاقية قرض تم تصنيفه كالتزام غير متداول وان حق المنشأة بتأجيل السداد غير مؤكد حيث انه يعتمد على الامتثال مع شروط مستقبلية خلال اثني عشر شهراً. سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من 1 كانون الثاني 2024. يقوم المصرف حالياً بتقييم تأثير التعديلات على الممارسات الحالية وما إذا كانت اتفاقيات القروض الحالية قد تتطلب إعادة تفاوض. من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية الموحدة للمصرف.

ترتيبات تمويل الموردين - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (7) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7)

في شهر أيار 2023، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) قائمة التدفقات النقدية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7) الأدوات المالية: الإفصاحات؛ لتوضيح خصائص ترتيبات تمويل الموردين وتتطلب هذه التعديلات أيضاً إفصاح إضافي عن هذه الترتيبات. تهدف متطلبات الإفصاح في التعديلات على مساعدة مستخدمي القوائم المالية في فهم أثر ترتيبات تمويل الموردين على التزامات المنشأة والتدفقات النقدية والتعرض لمخاطر السيولة. سيتم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من 1 كانون الثاني 2024 ويُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن ذلك. من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمصرف.

ب. معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

إن المعايير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة حتى تاريخ القوائم المالية الموحدة مبيّنة أدناه، وسيقوم المصرف بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق اللازم:

عدم القابلية للتبادل - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (21)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في آب 2023 تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (21) "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية". تبين التعديلات كيفية تقييم المنشأة لقابلية تحويل أية عملة وكيفية تحديد سعر الصرف الفوري في حال عدم وجود قابلية لتحويل تلك العملة. تتطلب التعديلات أيضاً الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية الموحدة من فهم كيف يؤثر أو من المتوقع أن يؤثر، عدم إمكانية تحويل أية عملة إلى عملة أخرى على الأداء المالي والمركز المالي والتدفقات النقدية للمنشأة. سيتم تطبيق التعديلات اعتباراً من 1 كانون الثاني 2025. يُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عنه. عند تطبيق التعديلات، لا يمكن للمنشأة إعادة عرض المعلومات المقارنة.

لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمصرف.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (18): العرض والإفصاح في القوائم المالية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في نيسان 2024 المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (18)، الذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية". يقدم المعيار الجديد متطلبات جديدة للعرض ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر، بما في ذلك تحديد المجاميع والمجامع الفرعية. كما يتطلب من المنشآت تصنيف كافة الإيرادات والمصروفات في قائمة الأرباح أو الخسائر إلى إحدى الخمس فئات التالية: التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية، ضريبة الدخل، والعمليات المتوقفة، علماً أن الفئات الثلاث الأولى هي الفئات الجديدة وفقاً لمتطلبات المعيار.

كما يتطلب المعيار أيضاً الإفصاح عن مقاييس الأداء المستخدمة من قبل الإدارة والتي تم تحديدها حديثاً، والأرصدة الفرعية للإيرادات والمصروفات التي تستخدمها الإدارة، وكما يتضمن المعيار متطلبات جديدة لتجميع وتفصيل المعلومات المالية بناءً على الأدوار المحددة لكل من القوائم المالية الأساسية والايضاحات المتعلقة بها.

بالإضافة إلى ذلك، أجريت تعديلات محدودة النطاق على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) "قائمة التدفقات النقدية". تشمل هذه التعديلات تغيير نقطة البداية لتحديد التدفقات النقدية التشغيلية باستخدام الطريقة غير المباشرة من الأرباح أو الخسائر إلى الأرباح أو الخسائر التشغيلية وإزالة الخيارات المتعلقة بتصنيف التدفقات النقدية من توزيعات الأرباح والفوائد. كما توجد تعديلات على عدة معايير أخرى متعلقة بإصدار المعيار الجديد.

سيتم تطبيق المعيار والتعديلات على المعايير الأخرى والمتعلقة بإصدار المعيار بأثر رجعي اعتباراً من 1 كانون الثاني 2027. يُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عنه.

يعمل المصرف حالياً على تحديد كافة التأثيرات التي ستترتب على القوائم المالية الأساسية والملاحظات التوضيحية نتيجة لهذه التعديلات.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (19): الإفصاحات للمنشآت التابعة بدون مسؤولية عامة

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في أيار 2024 المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (19)، الذي يسمح للمنشآت المؤهلة باختيار تطبيق متطلبات إفصاح مخفضة مع الاستمرار في تطبيق متطلبات الاعتراف والقياس والعرض، الواردة في معايير المحاسبة الدولية الأخرى. لتكون المنشأة مؤهلة، يجب أن تكون المنشأة شركة تابعة وفقاً لتعريف معيار التقارير المالية الدولي رقم (10)، ولا تتحمل مسؤولية عامة، ويجب أن تكون لديها شركة أم (الرئيسية أو متوسطة) تعد قوائم مالية موحدة متاحة للاستخدام العام ومتوافقة مع معايير المحاسبة الدولية.

سيتم تطبيق المعيار اعتباراً من 1 كانون الثاني 2027. يُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عنه.

لا يتوقع أن يكون لهذا المعيار أثر جوهري على القوائم المالية للمصرف.

(3-2) الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة المصرف القيام باجتهادات وتقديرات وافتراسات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الإنتمانية المتوقعة وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق المساهمين. وبشكل خاص يتطلب من إدارة المصرف إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافتراسات بشكل دوري، ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية. في اعتقاد إدارة المصرف بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة ومفصلة على النحو التالي:

التدني في قيمة العقارات المستملكة

يتم قيد التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني في قيمة الأصل، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري.

الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الادارة باعادة تقدير الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل الموحدة للسنة.

ضريبة الدخل

يخضع المصرف لضريبة الدخل وبالتالي فإن ذلك يتطلب اجتهادات في تحديد مخصص ضريبة الدخل. يقوم المصرف بإثبات مطلوبات ضريبة الدخل بناءً على توقعاتها حول ما إذا كان سينتج عن التدقيق الضريبي أية ضريبة إضافية. إذا كان التقدير النهائي للضريبة مختلفاً عن ما تمّ تسجيله فإن الفروقات ستؤثر على ضريبة الدخل الحالية في الفترة التي يتبين فيها وجود تلك الفروقات.

مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في المصرف والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم احتساب وتكوين مخصص تعويض نهاية الخدمة والذي يمثل التزامات البنك تجاه الموظفين حسب لوائح المصرف الداخلية.

الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة

تقوم الادارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل الموحدة للسنة.

مخصص الخسائر الإنتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة المصرف استخدام اجتهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الإنتمان للموجودات المالية بعد الاعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الإنتمان المتوقعة. إن أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدارة المصرف.

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد المصرف نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. يراقب المصرف الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءاً من التقييم المتواصل للمصرف حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسباً، وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييراً مستقبلياً لتصنيف تلك الموجودات.

زيادة هامة في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً لموجودات المرحلة الأولى، أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي.

لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير، يأخذ المصرف في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والمدعومة. إن التقديرات والمستخدم من قبل إدارة المصرف المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الائتمان والتي تؤدي إلى تغير التصنيف ضمن المراحل الثلاث (الأولى والثانية والثالثة).

إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة، درجة مخاطر الائتمان، نوع الضمانات، تاريخ الاعتراف الأولي، الفترة المتبقية لتاريخ الاستحقاق، الصناعة، الموقع الجغرافي للمقرض، الخ). يراقب المصرف مدى ملاءمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعاً عندما يحدث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (12) شهراً إلى آخر، أو العكس، ولكنها قد تحدث أيضاً ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظراً لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ.

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم المصرف نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة. يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج، والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

أ) تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

يصنف المصرف الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي إما كأصل مالي أو إلتزام مالي أو كأداة ملكية وفقاً لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية الموحدة لجوهرها وليس لشكلها القانوني. ويحدد المصرف التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد، إن أمكن وكان مناسباً، في تاريخ كل قائمة مركز مالي موحد.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية، يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات المصرف بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية. ويستعين المصرف عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى 1، يجري المصرف التقييمات بالاستعانة بمقيمين مستقلين مؤهلين مهنيًا. ويعمل المصرف بتعاون وثيق مع المقيمين المؤهلين الخارجيين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

ب) قياس القيمة العادلة

في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي الموحد، يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية. ويتم التحصل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق، إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية، فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام. وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل تقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعومة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم إختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

خيارات التمديد والإنهاء في عقود الإيجار

يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود الإيجار. تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود ، ان معظم خيارات التمديد والإنهاء المحتفظ بها قابلة للتجديد من قبل كل من المصرف والمؤجر.

تحديد مدة عقد الإيجار

عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تطلق حافزاً اقتصادياً خيار التمديد، أو عدم خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكداً بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنهائه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية الموحدة:

تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو

عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة، يستخدم المصرف معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

(4) نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
512.528.218	415.914.682	نقد في الخزينة
		أرصدة لدى بنوك مركزية :
763.707.843	886.112.983	حسابات جارية وتحت الطلب
59.084.054	174.332	ودائع لأجل لدى البنك المركزي
492.915.587	558.360.248	متطلبات الاحتياطي القانوني *
4.521.653	3.647.285	إحتياطيات تأمينات خطابات ضمان**
1.832.757.355	1.864.209.530	صافي الأرصدة لدى بنوك مركزية

* حسب تعليمات البنك المركزي العراقي يتوجب على المصارف احتساب الاحتياطي القانوني مانسبته 18% من قيمة الودائع الجارية و 13% للودائع الأجلة لجميع العملات.

** حسب تعليمات البنك المركزي العراقي الصادرة بتاريخ 29 أيار 2017 تم البدء بحجز مبالغ كتأمينات خطابات الضمان والتي تمثل نسبة 7% من قيمة صافي خطابات الضمان. تحتجز هذه المبالغ لدى البنك المركزي العراقي لأغراض مواجهة العجز في تغطية خطابات الضمان المطالب بها والغير مسددة ولا يمكن للمصرف التصرف بها. وقد تم تعديل نسبة الاحتياطي لتصبح 3% من قيمة صافي خطابات الضمان حسب التعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي رقم 2/9/510 بتاريخ 30 كانون الأول 2019.

إفصاح الحركة على النقد و الأرصدة لدى البنوك المركزية ذات العلاقة بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (جميع الارصدة ضمن المرحلة الاولى) :

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
720.746.567	1.832.757.355	الرصيد في بداية السنة
1.201.215.454	985.816.898	الأرصدة الجديد خلال العام
(89.204.666)	(954.364.723)	الأرصدة المسددة
1.832.757.355	1.864.209.530	إجمالي الرصيد

(5) أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

المجموع		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		
31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
59.295.049	61.231.697	57.901.211	60.347.434	1.393.838	884.263	حسابات جارية
169.143.394	201.106.975	169.143.394	201.106.975	-	-	تأمينات مقابل اعتمادات مستندية وخطابات ضمان
146.000.000	146.000.000	146.000.000	146.000.000	-	-	* صافي الارصدة المحتجزة
(34.095.236)	(42.355.660)	(34.095.236)	(42.355.660)	-	-	مخصص مقابل الارصدة
340.343.207	365.983.012	338.949.369	365.098.749	1.393.838	884.263	المجموع

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد مبلغ 233.968.068 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2024 مقابل مبلغ 212.501.871 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2023 .

* يبلغ رصيد اطفاء الارصدة المحتجزة كما في 31 كانون الأول 2024 (41.970.138) ألف دينار عراقي مقابل مبلغ (33.967.841) ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2023 .

إفصاح الحركة على الأرصدة والإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية ذات العلاقة بمخصص خسائر ائتمانية متوقعة:

31 كانون الأول 2024				المجموع
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	ألف دينار عراقي	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
228.310.756	-	146.127.687	374.438.443	الرصيد كما في بداية السنة
98.850.081	-	-	98.850.081	الارصدة الجديد خلال السنة
(64.949.852)	-	-	(64.949.852)	الأرصدة المسددة
262.210.985	-	146.127.687	408.338.672	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

31 كانون الأول 2023				المجموع
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	ألف دينار عراقي	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
302.895.847	-	146.142.128	449.037.975	الرصيد كما في بداية السنة
66.222.793	-	-	66.222.793	الارصدة الجديد خلال السنة
(140.807.884)	-	-	(140.807.884)	الأرصدة المسددة
-	-	(14.441)	(14.441)	تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف
228.310.756	-	146.127.687	374.438.443	إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

إفصاح الحركة على مخصص التدني على الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية :

31 كانون الأول 2024				المجموع
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	ألف دينار عراقي	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
-	-	34.095.236	34.095.236	اجمالي الرصيد كما في بداية السنة
258.127	-	8.002.297	8.260.424	خسارة التدني على الأرصدة و الإيداعات
258.127	-	42.097.533	42.355.660	اجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

31 كانون الأول 2023				المجموع
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	ألف دينار عراقي	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
-	-	26.107.526	26.107.526	اجمالي الرصيد كما في بداية السنة
-	-	7.987.710	7.987.710	خسارة التدني على الأرصدة و الإيداعات
-	-	34.095.236	34.095.236	اجمالي الرصيد كما في نهاية السنة

(6) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
765.118	804.261	الموجودات المالية المتوفرة لها أسعار سوقية
765.118	804.261	أسهم متوفرة لها أسعار سوقية
		مجموع الموجودات المالية المتوفرة لها أسعار سوقية
2.837.377	2.837.377	الموجودات المالية الغير متوفرة لها أسعار سوقية
611.792	779.822	أسهم غير متوفرة لها أسعار سوقية
3.449.169	3.617.199	صناديق استثمارية
4.214.287	4.421.460	مجموع الموجودات المالية الغير متوفرة لها أسعار سوقية
		اجمالي الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

فيما يلي الحركة على موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
68.652.874	4.214.287	رصيد أول المدة
477.377	184.034	الاضافات
(59.463.257)	(40.930)	الاستيعادات
(6.818.162)	-	تغير اسعار الصرف
1.365.455	64.069	احتياطي التغير في القيمة العادلة
4.214.287	4.421.460	الرصيد في نهاية السنة

(7) تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
33.883	341.263	الأفراد (التجزئة)
808.907.905	1.213.356.392	حسابات جارية مدينة
2.222.832	3.608.954	قروض وكمبيالات *
		بطاقات الائتمان
		الشركات الكبرى
6.267.284	6.113.616	حسابات جارية مدينة
514.515.353	608.238.738	قروض وكمبيالات *
		منشآت صغيرة ومتوسطة
-	32.814	حسابات جارية مدينة
48.819.185	46.398.442	قروض وكمبيالات *
1.380.766.442	1.878.090.219	المجموع
(11.993.494)	(16.909.436)	ينزل: فوائد معلقة
(58.824.973)	(79.874.093)	ينزل: الانخفاض في القيمة و الخسائر الائتمانية المتوقعة
1.309.947.975	1.781.306.690	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

*تمثل هذه المبالغ صافي الأرصدة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 300.396.904 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الاول 2024 مقابل مبلغ 219.719.356 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الاول 2023.

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة مبلغ 92.336.113 ألف دينار عراقي أي ما نسبته 4.92٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الاول 2024 مقابل مبلغ 37.646.620 ألف دينار عراقي أي ما نسبته 2.73٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الاول 2023 .

- بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 75.426.677 ألف دينار عراقي أي ما نسبته 4.05٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الاول 2024 مقابل مبلغ 30.502.092 ألف دينار عراقي أي ما نسبته 2.21٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الاول 2023 .
ان الحركة الحاصلة على إجمالي تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة هي كما يلي :

31 كانون الأول 2024				المجموع
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	ألف دينار عراقي	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
الرصيد كما في بداية السنة	1.214.627.714	85.812.211	80.326.517	1.380.766.442
التسهيلات الجديدة خلال العام/الإضافات	814.822.860	8.782.176	11.195.510	834.800.546
التسهيلات المسددة	(309.635.964)	(10.762.997)	(17.077.808)	(337.476.769)
ما تم تحويله (من) إلى المرحلة الأولى بالصافي	(22.080.795)	15.447.819	6.632.976	-
ما تم تحويله (من) إلى المرحلة الثانية بالصافي	20.491.550	(38.439.569)	17.948.019	-
ما تم تحويله (من) إلى المرحلة الثالثة بالصافي	2.128.539	2.242.957	(4.371.496)	-
إجمالي الرصيد	1.720.353.904	63.082.597	94.653.718	1.878.090.219

31 كانون الأول 2023				المجموع
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	ألف دينار عراقي	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
الرصيد كما في بداية السنة	866.087.678	99.948.241	40.238.396	1.006.274.315
التسهيلات الجديدة خلال السنة/الإضافات	563.781.730	35.986.324	1.820.467	601.588.521
التسهيلات المسددة	(179.815.531)	(23.870.622)	(2.105.627)	(205.791.780)
ما تم تحويله (من) إلى المرحلة الأولى بالصافي	(41.736.351)	17.122.021	24.614.330	-
ما تم تحويله (من) إلى المرحلة الثانية بالصافي	4.629.316	(43.916.562)	39.287.246	-
ما تم تحويله (من) إلى المرحلة الثالثة بالصافي	1.680.872	542.809	(2.223.681)	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	(35.426.163)	(26.251.732)	61.677.895	-
التسهيلات المعدومة محاسبياً	-	-	(21.304.614)	(21.304.614)
إجمالي الرصيد	1.214.627.714	85.812.211	80.326.517	1.380.766.442

إفصاح الحركة على مخصص التدني بشكل تجميعي حسب القطاع كما في :

31 كانون الأول 2024				
الأفراد	الشركات الكبرى	المنشآت الصغيرة والمتوسطة	المجموع	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
9.765.297	46.662.560	2.397.117	58.824.973	الرصيد كما في بداية السنة خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة ما تم تحويله (من) إلى المرحلة الأولى بالصافي ما تم تحويله (من) إلى المرحلة الثانية بالصافي ما تم تحويله (من) إلى المرحلة الثالثة بالصافي إجمالي الرصيد
6.906.126	27.149.379	1.034.169	35.089.674	
(3.026.541)	(10.168.350)	(845.663)	(14.040.554)	
22.393.387	(2.302.439)	(14.114.607)	5.976.341	
(11.605.014)	28.777.813	(633.661)	16.539.138	
(10.788.373)	(26.475.374)	14.748.268	(22.515.479)	
13.644.882	63.643.589	2.585.623	79.874.093	

31 كانون الأول 2023				
الأفراد	الشركات الكبرى	المنشآت الصغيرة والمتوسطة	المجموع	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
7.629.742	31.886.510	880.957	40.397.208	الرصيد كما في بداية السنة خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة ما تم تحويله (من) إلى المرحلة الأولى بالصافي ما تم تحويله (من) إلى المرحلة الثانية بالصافي ما تم تحويله (من) إلى المرحلة الثالثة بالصافي المخصصات المعدومة محاسبيا إجمالي الرصيد
5.297.037	29.121.684	1.862.363	36.281.084	
(1.972.009)	(3.720.927)	(346.203)	(6.039.139)	
(252.189)	3.999	244.816	(3.374)	
237.451	(3.999)	648.712	882.164	
14.738	-	(893.528)	(878.790)	
(1.189.473)	(10.624.707)	-	(11.814.180)	
9.765.297	46.662.560	2.397.117	58.824.973	

إفصاح الحركة على مخصص التدني حسب المراحل

31 كانون الأول 2024				
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
9.655.397	17.908.342	31.261.234	58.824.973	الرصيد كما في بداية السنة خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة إجمالي الرصيد
6.876.550	1.785.836	26.427.288	35.089.674	
(3.020.920)	(8.495.615)	(2.524.019)	(14.040.554)	
13.511.027	11.198.563	55.164.503	79.874.093	

31 كانون الأول 2023				
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
7.951.612	12.615.548	19.830.048	40.397.208	الرصيد كما في بداية السنة خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة المخصصات المعدومة محاسبيا إجمالي الرصيد
4.738.318	6.007.928	25.534.838	36.281.084	
(3.034.533)	(715.134)	(2.289.472)	(6.039.139)	
-	-	(11.814.180)	(11.814.180)	
9.655.397	17.908.342	31.261.234	58.824.973	

الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة :

31 كانون الأول 2024				
المجموع	المنشآت الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	الأفراد	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
11,993,494	145,316	10,657,846	1,190,332	الرصيد في بداية السنة
4,915,942	336,668	3,582,823	996,451	الفوائد المعلقة خلال السنة
16,909,436	481,984	14,240,669	2,186,783	الرصيد في نهاية السنة

31 كانون الأول 2023				
المجموع	المنشآت الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	الأفراد	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
14,921,284	71,296	12,677,795	2,172,193	الرصيد في بداية السنة
6,562,643	74,020	5,879,096	609,527	الفوائد المعلقة خلال السنة
(9,490,433)	-	(7,899,045)	(1,591,388)	الفوائد المعلقة المعدومة محاسبيا
11,993,494	145,316	10,657,846	1,190,332	الرصيد في نهاية السنة

- مصروف مخصص الانخفاض والخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية

يشمل بند مصروف مخصص الانخفاض والخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية على ما يلي :

31 كانون الأول 2023		31 كانون الأول 2024			
أجمالي	أجمالي	شركات تابعة	المصرف الاهلي العراقي فرع المملكة العربية السعودية	المصرف الاهلي العراقي فروع العراق	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
11,177,525 (126,153)	21,049,119 1,758,139	303,650 -	21,319 440,239	20,724,150 1,317,900	مصروف مخصص التسهيلات الائتمانية المباشرة (مردود) مخصص الانخفاض في البنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة
-	580,826	-	76,919	503,907	مصروف مخصص التدني في ارصدة المصارف و الاستثمارات
8,002,297	8,002,297	-	-	8,002,297	أطفاء الارصدة المحتجزة (ايضاح رقم 5)
19,053,669	31,390,381	303,650	538,477	30,548,254	المجموع

(8) موجودات مالية بالكلفة المطفأة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
		موجودات مالية
94,792,987	101,815,340	سندات مالية حكومية *
250,000,000	799,541,666	سندات مالية حكومية و بكفالتها **
19,342,415	19,342,415	أذونات خزينة - حكومات أخرى ***
364,135,402	920,699,421	إجمالي موجودات مالية بالكلفة المطفأة
		تحليل السندات والأذونات:
364,135,402	920,699,421	ذات عائد ثابت
364,135,402	920,699,421	المجموع

* قام المصرف بدءاً من العام 2021 بالبدء بالاستثمار بسندات الحكومة العراقية بالدولار الأمريكي و المتداولة بالأسواق العالمية و يبلغ متوسط نسبة العائد على هذه السندات 5.80٪ و ان الفائدة تستحق بشكل نصف سنوي.

** قام المصرف بالاستثمار بسندات الحكومة العراقية وحسب التفاصيل التالية

الاستثمار خلال العام 2023 و 2024 بسندات (إعمار) الصادرة عن الحكومة العراقية بالدينار العراقي بقيمة 400 مليار دينار عراقي و يبلغ متوسط نسبة العائد على هذه السندات 8٪ و لأجل اربع سنوات و تستحق الفائدة بشكل نصف سنوي.

الاستثمار خلال العام 2024 بسندات (إنجاز) الصادرة عن الحكومة العراقية بالدينار العراقي بقيمة 275 مليار دينار عراقي و يبلغ متوسط نسبة العائد على هذه السندات 8.5٪ و لأجل اربع سنوات و تستحق الفائدة بشكل نصف سنوي.

الاستثمار خلال العام 2024 بسندات (إنجاز) الصادرة عن الحكومة العراقية بالدينار العراقي بقيمة 100 مليار دينار عراقي و يبلغ متوسط نسبة العائد على هذه السندات 6.5٪ و لأجل سنتين و تستحق الفائدة بشكل نصف سنوي.

الاستثمار خلال العام 2024 بسندات (بناء) الصادرة عن الحكومة العراقية بالدينار العراقي بقيمة 25 مليار دينار عراقي و يبلغ متوسط نسبة العائد على هذه السندات 7٪ و لأجل سنتين و تستحق الفائدة بشكل نصف سنوي والتي تم شراءها بخصم.

*** قام المصرف من خلال فرعه المتواجد في المملكة العربية السعودية خلال العام 2024 بالاستثمار بإذونات الخزينة الصادرة عن الحكومة السعودية بالريال السعودي و يبلغ متوسط نسبة العائد على هذه الأذونات 5.34٪ و لأجل سنة تدفع الفائدة عند الاستحقاق.

(9) ممتلكات ومعدات - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2024					
أراضي	مباني	معدات وأجهزة وأثاث	وسائط نقل	المجموع	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
17.644.677	7.944.899	44.138.212	751.943	70.479.731	الكلفة: الرصيد في 1 كانون الثاني 2024 إضافات إستبعادات
-	-	14.101.242	259.505	14.360.747	
(50.000)	(86.515)	(608.571)	(31.058)	(776.144)	
17.594.677	7.858.384	57.630.883	980.390	84.064.334	الرصيد في 31 كانون الاول 2024
-	1.352.887	21.709.282	517.673	23.579.842	الاستهلاك المتراكم: الاستهلاك المتراكم كما في 1 كانون الثاني 2024 استهلاك السنة إستبعادات
-	346.166	9.259.424	93.074	9.698.664	
-	(37.967)	(520.235)	(31.058)	(589.260)	
-	1.661.086	30.448.471	579.689	32.689.246	الاستهلاك المتراكم كما في 31 كانون الاول 2024
17.594.677	6.197.298	27.182.412	400.701	51.375.088	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات كما 31 كانون الأول 2024
-	-	10.083.019	-	10.083.019	
17.594.677	6.197.298	37.265.431	400.701	61.458.107	

* إن ارتفاع قيمة الإضافات لبند (معدات وأجهزة وأثاث) هو بسبب تنصيب أكثر من 100 صراف آلي في مختلف محافظات العراق بالإضافة الى افتتاح 4 فروع جديدة خلال العام الحالي.

31 كانون الأول 2023					
أراضي	مباني	معدات وأجهزة وأثاث	وسائط نقل	المجموع	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
18.778.491	7.944.899	34.557.648	751.943	62.032.981	الكلفة: الرصيد في 1 كانون الثاني 2023 إضافات إستبعادات
1.808.445	-	9.753.021	-	11.561.467	
(2.942.259)	-	(172.457)	-	(3.114.716)	
17.644.677	7.944.899	44.138.212	751.943	70.479.731	الرصيد في 31 كانون الاول 2023
-	1.007.231	15.180.569	436.278	16.624.078	الاستهلاك المتراكم: الاستهلاك المتراكم كما في 1 كانون الثاني 2023 استهلاك السنة إستبعادات
-	345.656	6.687.989	81.395	7.115.040	
-	-	(159.276)	-	(159.276)	
-	1.352.887	21.709.282	517.673	23.579.842	الاستهلاك المتراكم كما في 31 كانون الاول 2023
17.644.677	6.592.012	22.428.930	234.270	46.899.889	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات كما 31 كانون الأول 2023
-	-	8.404.775	-	8.404.775	
17.644.677	6.592.012	30.833.705	234.270	55.304.664	

- تقدر التكلفة المتبقية لاستكمال مشاريع تحت التنفيذ مبلغ 7.622.517 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الاول 2024 مقابل مبلغ 1.863.772 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الاول 2023.

- تتضمن الممتلكات والمعدات بنود مستهلكة بالكامل بقيمة 9.998.982 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الاول 2024 مقابل مبلغ 8.434.990 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الاول 2023.

(10) موجودات غير ملموسة - بالصادفي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
10,523.945	8,403.019	رصيد بداية السنة
1,649.413	25,995.089	إضافات
(3,770.339)	(8,977.697)	الإطفاء للسنة
8,403.019	25,420.411	رصيد نهاية السنة
19,668.634	7,038.217	دفعات أنظمة كما في نهاية السنة
28,071.653	32,458.628	رصيد نهاية السنة

- تقدر التكلفة المتبقية لاستكمال مشاريع تحت التنفيذ مبلغ 3.131.360 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2024 مقابل مبلغ 3.511.471 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2023 .

- تتضمن الموجودات غير الملموسة بنود مطفاة بالكامل بقيمة 6.876.966 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2024 مقابل 5.945.875 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2023.

(11) حق استخدام البند المؤجر

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
12,588.645	17,993.190	الرصيد في بداية السنة
11,602.949	8,782.248	يضاف: عقود جديدة خلال السنة
(3,585.684)	(4,588.417)	ينزل: الإطفاء خلال السنة
(2,612.720)	(62.780)	ينزل: العقود الملغاة خلال السنة
17,993.190	22,124.241	الرصيد في آخر السنة

التزام عقود الإيجار

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
16,026.459	18,950.940	الرصيد في بداية السنة
11,602.949	8,782.248	يضاف: عقود جديدة خلال السنة
(6,429.382)	(5,276.281)	ينزل: قيمة دفعات السنة
1,245.864	1,410.214	يضاف: فوائد التزام عقود الإيجار للسنة
(2,143.916)	(70.741)	ينزل: العقود الملغاة خلال السنة
(1,351.034)	-	تغير سعر الصرف
18,950.940	23,796.380	الرصيد في آخر السنة

قائمة الدخل الموحدة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
1,245.864	1,410.214	فوائد مدينة
3,585.684	4,588.417	مصروف إطفاء

(12) الموجودات الاخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
9.341.168	4.236.912	أصول مستملكة وفاء لديون مستحقة - بالصافي
-	3.042.613	حسابات المقاصة
11.674.086	16.758.514	فوائد وإيرادات برسم القبض
3.898.213	4.791.018	مصاريف مدفوعة مقدماً
2.165.017	18.711.678	تأمينات لدى الغير*
448.774	1.371.516	مدينو قطاع خاص
882.549	1.983.631	موجودات ضريبية مؤجلة - فرع المملكة العربية السعودية
-	10.000.000	المساهمة في مصرف ريادة / مصارف تحت التأسيس**
-	30.000.000	مبالغ مستقطعة***
1.807.323	675.951	أخرى
30.217.130	91.571.833	المجموع

* يتضمن بند تأمينات لدى الغير مبلغ (16) مليار دينار تمثل رصيد التأمينات لدى شركة (VISA) العالمية.

** إشارة الى قرار مجلس إدارة البنك المركزي بخصوص الموافقة المبدئية على تأسيس مصرف (ريادة) وبرأس مال قدره (35) مليار دينار عراقي، حيث قام المصرف بالمساهمة في تأسيس المصرف بمبلغ (10) مليار دينار عراقي وتم تبويبه من ضمن الموجودات الأخرى تحت بند مشاريع تحت التأسيس وحسب كتاب البنك المركزي بالعدد 9/4/6802 والمؤرخ في 03/06/2024.

*** يمثل الرصيد مبلغ تم استقطاعه من قبل البنك المركزي العراقي وحسب كتابهم بالعدد (9/8/6295) والمؤرخ في (23/05/2024) والذي يمثل تحميلاً إضافية اعتبر البنك المركزي ان المصرف قد قام باستحصالها من الزبائن عن التحويلات الخارجية كعمولات عد وفرز وان المصرف بانتظار التعليمات النهائية من قبل البنك المركزي العراقي بخصوص ذلك.

فيما يلي ملخص الحركة على الأصول المستملكة التي آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون مستحقة:

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
22.109.578	9.341.168	رصيد بداية السنة
(249.290)	(1.771.728)	استبداعات
(12.519.120)	(3.332.528)	خسارة تدني ظلال السنة
9.341.168	4.236.912	رصيد نهاية السنة

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

(13) ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2023				31 كانون الأول 2024				حسابات جارية ونحت الطلب ودائع لأجل المجموع
المجموع	خارج العراق	داخل العراق	المجموع	خارج العراق	داخل العراق			
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي			
41,739,240	41,437,545	301,695	27,258,549	26,983,159	275,390			
17,044,192	17,044,192	-	-	-	-			
58,783,432	58,481,737	301,695	27,258,549	26,983,159	275,390			

(14) ودائع المملاء

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2023				31 كانون الأول 2024				حسابات جارية ونحت الطلب* ودائع التوفير ودائع لأجل شهادات الإيداع المجموع
المجموع	مشتات صغيرة ومتوسطة	شركات كبرى	أفراد	المجموع	مشتات صغيرة ومتوسطة	شركات كبرى	أفراد	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
2,175,970,195	-	1,937,354,394	238,615,801	2,417,817,019	64,381,276	2,025,411,858	328,023,885	
164,856,300	452,053	7,439,250	156,964,997	257,101,587	35,263	20,621,849	236,444,475	
568,848,790	1,310,000	264,968,009	302,570,781	775,121,939	3,734,702	362,697,109	408,690,128	
16,894,000	-	4,500,000	12,394,000	12,653,900	-	-	12,653,900	
2,926,569,285	1,762,053	2,214,261,653	710,545,579	3,462,694,445	68,151,241	2,408,730,816	985,812,388	

* تتضمن مبالغ مستلمة من الزبائن لفرض دخول عملاء المصرف الى نافذة بيع مزاد العملة الأجنبية حيث بلغت قيمتها 269.567.049 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2024 مقابل 625.323.878 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2023.

- تتضمن ودائع الشركات الكبرى وداائع للقطاع العام العراقي مبلغ 7.367.115.259 ألف دينار عراقي أي ما نسبته 7.48 ٪ من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2024 مقابل 2.254.985 ألف دينار عراقي أي ما نسبته 4.25 ٪ من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2023.

- بلغت قيمة الودائع التي لا تحصل فوائد مبلغ 2.562.090.006 ألف دينار عراقي أي ما نسبته 77.99 ٪ من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2024 مقابل 2.263.807 ألف دينار عراقي أي ما نسبته 77.35 ٪ من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2023.

- بلغت الودائع محجوزة (مفيدة السحب) مبلغ 469.048 ألف دينار عراقي أي ما نسبته 0.01 ٪ من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2024 و 25.084 ألف دينار عراقي أي ما نسبته 0.86 ٪ من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2023.

(15) تأمينات نقدية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
43,543,641	22,726,812	تأمينات مقابل تسهيلات ائتمانية مباشرة
110,560,547	532,961,400	تأمينات مقابل اعتمادات مستندية
112,155,927	100,222,106	تأمينات مقابل خطابات الضمان
511,930	236,845	تأمينات أخرى
266,772,045	656,147,163	المجموع

(16) أموال مقترضة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2024	المبلغ "ألف دينار عراقي"	عدد الأقساط	دورية استحقاق الأقساط	معدل فائدة الاقتراض	معدل فائدة إعادة الإقراض
		الأقساط الكلية	الأقساط المتبقية		
اقتراض من البنوك المركزية	79,776,987	4,080	3,078	0% - 0.7%	0% - 5.1%
اقتراض من بنوك محلية*	5,493,814	5	5	9.50%	15% - 16%
اقتراض من مؤسسات خارجية	76,229,372	59	59	3.8% - 5.0%	7% - 16%
المجموع	161,500,173				

31 كانون الأول 2023	المبلغ "ألف دينار عراقي"	عدد الأقساط	دورية استحقاق الأقساط	معدل فائدة الاقتراض	معدل فائدة إعادة الإقراض
		الأقساط الكلية	الأقساط المتبقية		
اقتراض من البنوك المركزية	98,655,951	4,823	3,938	0% - 0.7%	0% - 5.1%
اقتراض من مؤسسات خارجية	18,644,423	4	4	4.65% - 12.206%	6% - 13%
المجموع	117,300,374				

قام البنك المركزي العراقي بمنح المصرف الأهلي العراقي عدة قروض خلال العام 2024 بمبلغ 966 مليون دينار عراقي كجزء من خطة البنك المركزي العراقي لمنح البنوك التجارية قروضاً لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بقروض ذات فوائد وهوامش إدارية قليلة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تتراوح نسبة الفائدة التي يستوفيهها المصرف من 0.0% الى 5.1% حسب مبلغ القرض الممنوح.

قامت مؤسسة التمويل التنموي الدولية (DFC) بمنح المصرف الأهلي العراقي قرض بسقف 50 مليون دولار (ما يعادل 65,500,000 ألف دينار عراقي) خلال العام 2024 بسعر فائدة فعلية 5%.

قام بنك التصدير والاستيراد السعودي بمنح المصرف الأهلي العراقي قرض بسقف 75 مليون دولار (ما يعادل 98,250,000 ألف دينار عراقي) خلال تشرين الثاني 2022 بسعر فائدة فعلية تتراوح بين 3.75% لغاية 4.00%.

قام بنك الاستثمار العربي الأردني - قطر خلال العام 2024 بمنح قرض لشركة الاهلي العراقي للتقسيط بمبلغ 4.75 مليون دولار (ما يعادل 6,222,500 ألف دينار عراقي) بالإضافة الى سقف جاري مدين بقيمة 250 ألف دولار (ما يعادل 327,500 ألف دينار عراقي) حيث بلغت نسبة الفائدة التي يستوفيهها البنك 8.4%.

* قام مصرف بغداد خلال العام 2024 بمنح قرض لشركة الاهلي العراقي للتقسيط بمبلغ 6 مليار دينار عراقي بالإضافة الى سقف جاري مدين بقيمة 600 مليون دينار وبلغت نسبة الفائدة التي يستوفيهها البنك من 9.5%.

(17) مخصصات متنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

رصيد بداية السنة	ما تم اضافته خلال السنة	المكون (المسدد) خلال السنة	ما تم تغطيته من الارباح المدورة	رصيد نهاية السنة
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
6,144,399	1,758,139	-	-	7,902,538
209,233	737,732	-	-	946,965
105,166	105,050	(111,249)	-	98,967
1,478,602	-	(1,478,602)	-	-
7,937,400	2,600,921	(1,589,851)	-	8,948,470

رصيد بداية السنة	ما تم اضافته خلال السنة	المكون (المسدد) خلال السنة	ما تم تغطيته من الارباح المدورة	رصيد نهاية السنة
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
5,477,689	(126,153)	-	792,863	6,144,399
-	209,233	-	-	209,233
-	105,166	-	-	105,166
7,318,858	-	(5,840,256)	-	1,478,602
12,796,547	188,246	(5,840,256)	792,863	7,937,400

(18) ضريبة الدخل

أ. إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
7,128,345	38,342,710	الرصيد بداية السنة
1,004,726	358,930	ضريبة الدخل المستحقة عن سنوات سابقة / تسويات
83,322	409,059	ضريبة الدخل المستحقة / شركة الأهلي للتقسيط
-	10,457	ضريبة الدخل المستحقة / شركة المال العراقي
(8,133,071)	(38,701,640)	ضريبة الدخل المدفوعة خلال السنة
38,259,388	41,899,335	ضريبة الدخل المستحقة
38,342,710	42,318,851	رصيد نهاية السنة

ب. تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الدخل ما يلي:

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
38,259,388	41,899,335	ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة
1,004,726	358,930	ضريبة دخل سنوات سابقة
(365,201)	(1,101,081)	موجودات ضريبية مؤجلة للسنة (فرع السعودية)
83,322	409,059	ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة / شركة الأهلي للتقسيط
-	10,457	ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة / شركة المال العراقي
38,982,235	41,576,700	

- تبلغ نسبة ضريبة الدخل القانونية على أرباح البنوك في العراق 15٪.

- قامت الهيئة العامة للضرائب بمراجعة كشوفات المصرف لعام 2023 وأصدرت تقريرها النهائي خلال شهر ايار 2024 .

- في رأي الإدارة و المستشار الضريبي فإن مخصص ضريبة الدخل المقطوع كافٍ لمواجهة الإلتزامات الضريبية كما في 31 كانون الاول 2024.

(19) مطلوبات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
4.133.085	7.885.043	ذمم دائنة (توزيعات أرباح)
7.868.261	5.188.543	شيكات بنكية مصدقة
3.929.622	4.322.584	مصاريف مستحقة غير مدفوعة*
6.309.753	7.457.769	فوائد مستحقة غير مدفوعة
9.156.790	32.734.941	ذمم دائنة
24.957	2.927.803	حسابات تحت التسوية
441.787	-	أرصدة وتعويضات العملاء المتوفين
10.085.166	2.142.202	مبالغ مقبوضة لقاء تسجيل الشركات
1.289.096	1.405.073	أخرى
43.238.517	64.063.958	المجموع

* يتضمن حساب مصاريف مستحقة غير مدفوعة جميع المبالغ التي تمثل مصاريف فعلية لم يتم ورود فواتير مقابلها من الموردين وقد قام المصرف بالتحوط لتلك المصاريف وقيدها على حسابات الأرباح والخسائر وحسب مبدأ الاستحقاق المحاسبي كون تلك المصاريف تتعلق بفترة القوائم المالية.

(20) رأس المال المكتتب به والمدفوع

يتكون رأس المال المدفوع بالكامل من 400 مليار سهم "2024: 300 مليار سهم" قيمة كل سهم 1 دينار عراقي "2023: 1 دينار عراقي".

(21) احتياطي إجباري

وفقاً لقانون الشركات العراقي يقتطع ما نسبته 5% (كحد أدنى) من دخل السنة بعد الضرائب كاحتياطي إجباري. لا يجوز أن تزيد المبالغ المتجمعة لهذا الحساب عن 50% من رأس مال المصرف، كما لا يجوز توزيع الاحتياطي الإجباري أو أية عوائد ناتجة عنه على المساهمين. يجوز الإستمرار في الإقتطاع بموافقة الهيئة العامة للمصرف على أن لا يتجاوز الاحتياطي الإجباري ما نسبته 100% من رأس مال المصرف.

(22) أرباح مدورة (الضائر المتراكمة)

31 كانون الأول 2024			
ألف دينار عراقي			
أجمالي الأرباح المدورة	الارباح المحتجزة نتيجة تعديل سعر صرف العملة	الارباح المدورة من السنوات السابقة	
180.840.057	-	180.840.057	رصيد الأرباح المدورة في بداية السنة
251.229.130	-	251.229.130	الربح للسنة
2.694	-	2.694	تحويل ربح (خسارة) بيع موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل
(60.000.000)	-	(60.000.000)	أرباح موزعة (توزيعات نقدية)
(100.000.000)	-	(100.000.000)	أرباح موزعة (توزيعات أسهم)
(16.279.715)	-	(16.279.715)	المحول من الاحتياطات
255.792.166	-	255.792.166	الرصيد في نهاية السنة

* تتضمن المبالغ المحولة من الاحتياطات مبلغ (3.5) مليار دينار عراقي تم تحويلها لحساب احتياطي التوسعات والتي تمثل تمويل افتتاح فروع عدد (7) وحسب موافقة الهيئة العامة العادية للمصرف في اجتماعها المنعقد بتاريخ 8 نيسان 2024 وموافقة البنك المركزي بكتابهم بالعدد 9/4/7407 المؤرخ في 26/6/2024.

31 كانون الأول 2023			
ألف دينار عراقي			
أجمالي الأرباح المدورة	الارباح المحتجزة نتيجة تعديل سعر صرف العملة	الارباح المدورة من السنوات السابقة	
50.504.591	19.842.698	30.661.893	رصيد الأرباح المدورة في بداية السنة
189.773.856	-	189.773.856	الربح للسنة
10.565	-	10.565	تحويل ربح (خسارة) بيع موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل
(30.000.000)	-	(30.000.000)	توزيعات أسهم
(9.606.257)	-	(9.606.257)	المحول من الاحتياطيات
(19.842.698)	(19.842.698)	-	* تغطية النقص في مخصصات التسهيلات الائتمانية :
(19.064.422)	(19.064.422)	-	أ . مخصص التسهيلات الائتمانية المباشرة
(792.863)	(792.863)	-	ب . مخصص الانخفاض في البنود خارج قائمة المركز المالي
14.587	14.587	-	ج . مخصص التدني في ارصدة المصارف و المؤسسات المالية
180.840.057	-	180.840.057	الرصيد في نهاية السنة

(23) الفوائد الدائنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
82.825.884	107.818.792	تسهيلات ائتمانية مباشرة:
344.124	437.184	للأفراد (التجزئة) :
		قروض وكمبيالات
		بطاقات الائتمان
597.267	614.757	الشركات الكبرى
29.218.661	42.015.127	حسابات جارية مدينة
		قروض وكمبيالات
2.308.305	1.404.711	المنشآت الصغيرة والمتوسطة
		قروض و كمبيالات
21.542.159	10.586.337	أرصدة لدى البنك المركزي
3.433.240	6.926.923	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
10.662.481	57.994.236	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
718.817	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
151.650.938	227.798.067	المجموع

* يتضمن بند فوائد الموجودات المالية بالكلفة المطفأة مبلغ (1.034.880) ألف دينار تمثل فوائد أذونات الخزينة للملكة العربية السعودية.

(24) الفوائد المدينة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
2.309.985	2.412.534	ودائع عملاء:
4.895.940	7.643.573	حسابات جارية وتحت الطلب
37.300.013	46.055.225	ودائع توفير
1.231.907	1.102.747	ودائع لأجل
821.201	851.641	شهادات الإيداع
1.616.666	1.922.347	أرصدة وإيداعات البنوك والمؤسسات مصرفية المستفلة
1.258.225	1.410.214	أموال مقترضة
2.348.947	146.837	فوائد التزام عقود الإيجار
51.782.884	61.545.118	فوائد ودائع أجلة بنوك
		المجموع

(25) صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
17.782.628	19.802.295	عمولات دائنة:
22.365.710	29.078.456	عمولات تسهيلات مباشرة
69.985.095	37.074.636	عمولات تسهيلات غير مباشرة
93.374.441	151.077.530	حوالات بنكية
51.828.314	72.731.978	عمولات نافذة بيع وشراء العملات الأجنبية *
(22.836.472)	(33.719.979)	عمولات أخرى
232.499.716	276.044.916	عمولات مدينة
		صافي إيرادات العمولات

قام البنك المركزي العراقي وحسب الكتاب المرقم (5/11/1083) والمؤرخ في (19/02/2023) بأصدار تعليمات تتعلق بضوابط التحويل الخارجي من خلال نافذة خاصة بحوالات بيع وشراء العملات الأجنبية. قام البنك المركزي خلال شهر نيسان 2023 بمنح عدد من المصارف الامكانية بتحويل المبالغ من خلال حساباتهم لدى المصارف الخارجية عن طريق تغذية تلك الحسابات بسقوف محددة من قبل البنك المركزي.

بناءً على تلك التعليمات بلغ حجم مشتريات المصرف لصالح الزبائن من نافذة العملة لغاية نهاية كانون الاول 2024 بمبلغ (16.263.707) ألف دولار امريكي وتحقق إيرادات عمولات بمبلغ (151.077.530) ألف دينار عراقي.

(26) صافي أرباح عملات أجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
5.002.164	(55.172)	أرباح (خسائر) ناتجة عن إعادة التقييم
2.627.111	-	أرباح إعادة تقييم مركز العملات ناتجة عن تعديل سعر صرف الدولار الأمريكي*
1.268.375	8.649.371	أرباح ناتجة عن التداول / التعامل
8.897.650	8.594.199	المجموع

(27) إيرادات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
139.805	38.510	مبالغ محصلة من ديون معدومة
1.751.731	1.113.693	أخرى
1.891.536	1.152.203	المجموع

(28) نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024					
أجمالي	أجمالي	شركة الأهلي العراقي لتجارة وبيع وشراء السيارات	شركة المال العراقي للوساطة ببيع وشراء الأوراق المالية	المصرف الأهلي العراقي فرع المملكة العربية السعودية	المصرف الأهلي العراقي فروع العراق	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
21.069.245	32.673.149	395.895	34.258	4.128.455	28.114.541	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
1.388.405	1.820.099	13.035	4.200	185.197	1.617.667	مساهمة المصرف في الضمان الاجتماعي
1.190.602	1.375.411	-	-	179.575	1.195.836	تأمين موظفين
382.059	806.533	-	-	6.116	800.417	تدريب الموظفين
801.452	592.510	-	-	250.241	342.269	مكافأة نهاية الخدمة
24.831.763	37.267.702	408.930	38.458	4.749.584	32.070.730	المجموع

(29) مصاريف أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024					
أجمالي	أجمالي	شركة الأهلي العراقي لتجارة وبيع وشراء السيارات	شركة المال العراقي للوساطة ببيع وشراء الأوراق المالية	المصرف الأهلي العراقي فرع المملكة العربية السعودية	المصرف الأهلي العراقي فروع العراق	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
12.714.800	21.848.756	244.846	2.630	327.265	21.274.015	خدمات مهنية واستشارات
4.371.429	5.403.349	121.272	-	82.283	5.199.794	إيجارات وخدمات
2.058.883	6.032.077	12.806	348	3.568.595	2.450.328	إتصالات وانترنت
7.214.406	10.045.807	53.619	1.587	493.762	9.496.839	اشتراكات ورسوم ورخص
3.013.300	5.561.258	12.323	-	41.357	5.507.578	إعلانات
876.935	565.582	-	-	-	565.582	التبرعات للغير
1.443.162	1.240.094	-	-	36.289	1.203.805	تأمين
3.609.152	1.711.596	16.996	770	36.460	1.657.370	صيانة
1.557.940	645.344	5.859	3.852	281.110	354.523	خدمات قانونية
417.490	533.229	2.510	-	6.395	524.324	استئجار وسائل نقل وانتقال
1.780.374	1.513.034	71.687	460	259.466	1.181.421	سفر وإيفاد
711.256	866.142	2.544	-	-	863.598	الوقود والزيوت
697.445	1.088.216	5.909	381	29.466	1.052.460	قرطاسية
440.253	826.938	8.453	-	36.896	781.589	ضيافة
214.503	-	-	-	-	-	خسائر رأسمالية
26.205	31.083	-	-	-	31.083	مكافآت لغير العاملين
18.107	152.682	-	-	-	152.682	مصرفات سنوات سابقة
259.500	247.000	-	-	-	247.000	اجور مراقب الحسابات
38.925	37.050	-	-	-	37.050	اجور تنظيم الحسابات
396.460	340.080	-	-	-	340.080	مكافآت وتنقلات اعضاء مجلس الادارة
320.999	2.120.392	-	-	-	2.120.392	غرامات وتعويزات
904.783	1.211.678	861	1.966	2.608	1.206.243	أخرى
43.086.307	62.021.387	559.685	11.994	5.201.952	56.247.756	المجموع

(30) الحصة الأساسية المخفضة للسهم من ربح السنة العائد لمساهمي المصرف

الحصة الأساسية للسهم من ربح السنة:

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
189.773.856	251.229.130	ربح السنة العائد لمساهمي المصرف (دينار عراقي)
290.000.000	358.333.333	المتوسط المرجح لعدد الأسهم خلال السنة (سهم)
فلس / دينار	فلس / دينار	
0.654	0.701	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة العائد لمساهمي المصرف

- إن الحصة الأساسية والمخفضة للسهم متساوية حيث لم يقيم المصرف بإصدار أي أدوات مالية قابلة للتحويل إلى أسهم ملكية.

(31) النقد وما في حكمه

لأغراض قائمة التدفقات النقدية الموحدة. يتكون النقد وما في حكمه من الآتي:

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
1.832.757.355	1.864.209.530	نقد وأرصدة لدى البنك المركزي العراقي
(497.437.240)	(562.007.533)	أرصدة مقيدة السحب لدى البنك المركزي
228.438.443	262.338.672	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
(127.395)	(385.522)	مخصص الانخفاض والخسائر الائتمانية المتوقعة على الارصدة
(58.783.432)	(27.258.549)	لدى البنوك و المؤسسات المالية
1.504.847.731	1.536.896.598	ودائع لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
		المجموع

(32) المعاملات مع أطراف ذات علاقة

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للمصرف و الشركة التابعة التالية :

تكلفة الإستثمار		نسبة الملكية		
31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
1.000.000	1.000.000	% 100	% 100	شركة المال العراقي للوساطة ببيع وشراء الاوراق المالية
5.100.000	5.100.000	% 51	% 51	شركة الأهلي العراقي لتجارة وبيع وشراء السيارات و أليات و المكائن و المعدات

قام المصرف بالدخول في معاملات مع البنك الأم ضمن النشاطات الاعتيادية للمصرف وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية السائدة.

- فيما يلي ملخص المعاملات مع جهات ذات علاقة خلال السنة :

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
176.717.931 41.125.629 1.310.000	180.755.192 13.250.013 -	بنود داخل قائمة المركز المالي: ارصدة لدى البنك الام * ارصدة من البنك الام ودائع ثابتة من البنك الام
1.532.836 821.201	1.367.897 6.332	عناصر قائمة الدخل فوائد وعمولات دائنة فوائد وعمولات مدينة

* ان معظم الارصدة لدى البنك الام تتمثل بأرصدة بعملة الدولار الأمريكي حيث تبلغ نسبته 86% من اجمالي الارصدة.
- تتراوح أسعار الفائدة الدائنة على الودائع بالعملة الأجنبية 3% خلال العام (للعام 2023 : 3%)
- تتراوح أسعار الفائدة المدينة على الودائع بالعملة الأجنبية 6% خلال العام (للعام 2023 : 6%)
- تبلغ قيمة اتفاقية الادارة 4% من اجمالي الدخل (2023 : 5%)

(33) القيمة العادلة للأدوات المالية

تشمل هذه الأدوات المالية الأرصدة النقدية والودائع لدى البنوك والبنوك المركزية، التسهيلات الإئتمانية المباشرة، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، الموجودات المالية بالكلفة المطفأة، الموجودات المالية الأخرى وودائع العملاء، ودائع البنوك والمطلوبات المالية الأخرى.

لا تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية.

يستخدم المصرف الترتيب التالي لأساليب وبدائل التقييم وذلك في تحديد وعرض القيمة العادلة للأدوات المالية:

المستوى الأول: الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق الفعالة لنفس الموجودات والمطلوبات.

المستوى الثاني: تقنيات أخرى حيث تكون كل المدخلات التي لها تأثير مهم على القيمة العادلة يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر من معلومات السوق.

المستوى الثالث: تقنيات أخرى حيث تستخدم مدخلات لها تأثير مهم على القيمة العادلة ولكنها ليست مبنية على معلومات من السوق يمكن ملاحظتها.

الجدول التالي يبين تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر وحسب الترتيب الهرمي المذكور أعلاه :

المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
4.421.460	-	3.617.199	804.261	31 كانون الأول 2024 موجودات مالية موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر
4.214.287	-	3.449.169	765.118	31 كانون الأول 2023 موجودات مالية موجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر

(34) سياسات إدارة المخاطر

يتبع المصرف استراتيجية شاملة ضمن أفضل الممارسات في إدارة المخاطر التي قد يتعرض لها (مخاطر الائتمان ، مخاطر التشغيل ، مخاطر السوق ، مخاطر السيولة ، مخاطر أسعار الفائدة ، مخاطر التركزات ، أمن المعلومات ، أي مخاطر أخرى) وبما يحافظ على مكانة المصرف المالية و ربحيته.

يُعتبر النظام العام لإدارة المخاطر في المصرف ومتابعتها والتخفيف منها والالتزام بتعليمات الجهات الرقابية ولجنة بازل مسؤولية شاملة ومشاركة من خلال جهات متعددة في المصرف ابتداءً من مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه كـ لجنة المخاطر ولجنة التدقيق ولجنة الامتثال إلى جانب اللجان الداخلية المختلفة في المصرف مثل لجنة إدارة المخاطر الداخلية، إدارة الموجودات والمطلوبات، لجان التسهيلات، بالإضافة إلى كافة دوائر وفروع المصرف.

تقوم إدارة المخاطر وهي إدارة مستقلة ومتخصصة في البنك بتركيز مهامها وحسب سياسات إدارة المخاطر والسياسات الائتمانية المعتمدة في التعرف على المخاطر القائمة والمحتملة (المالية وغير المالية) وكيفية التعامل معها وقياسها ورفع التقارير اللازمة بشكل دوري، إلى جانب تبني وتطبيق متطلبات لجنة بازل ودليل العمل الرقابي الصادر عن البنك المركزي العراقي وأفضل الممارسات في مجال إدارة وقياس المخاطر ، كما وتقوم إدارة المخاطر بالمشاركة في تقييم قدرة المصرف وكفاية وتوزيع رأس ماله في تحقيق أهدافه الاستراتيجية وتحديد المتطلبات اللازمة لإدارة والسيطرة على المخاطر المصاحبة، تتمثل المبادئ الرئيسية و الحوكمة المؤسسية في إدارة المخاطر في المصرف و التي تتماشى و تعليمات السلطات الرقابية و حجم تعقيدات عملياته، فيما يلي:

1. قيام مجلس الإدارة ولجنة المخاطر المنبثقة عنه بمراجعة واعتماد حدود المخاطر المقبولة (Risk Appetite) على كافة مستويات المخاطر وسياسات إدارة المخاطر لمواكبتها كافة المستجدات والنمو في أعمال المصرف والتوسع في خدماته ، الى جانب ضمان تطبيق استراتيجية وتوجيهات مجلس الإدارة فيما يتعلق بإدارة المخاطر في البنك.
2. يعتبر المدير المفوض المسؤول عن ضمان تطبيق توصيات ومعايير مجلس الإدارة ولجنة المخاطر المنبثقة عنه في مجال إدارة المخاطر ، كما ويعتبر رئيساً للجنة إدارة المخاطر الداخلية.
3. يعتبر رئيس إدارة المخاطر المسؤول عن إدارة المخاطر والممارسات المرتبطة بها ضمن هيكل نشاطات المصرف ، ورفع التقارير الدورية للجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة
4. فلسفة إدارة المخاطر المبنية على المعرفة والخبرة وقدرة الإدارة الإشرافية على الحكم على الأمور ووجود دليل واضح للصلاحيات موضوع من قبل مجلس الادارة.
5. مواصلة تطوير وأقتناء أنظمة إدارة المخاطر واتخاذ العديد من الخطوات والتدابير اللازمة لتطبيق المصرف لمتطلبات المعايير الدولية الجديدة ومن أهمها متطلبات بازل III ومتطلبات معيار IFRS9.
6. تقوم دائرة إدارة المخاطر بإدارة المخاطر وفق منهجية متكاملة ومركزية داخل المصرف مع وجود أنظمة تساعد على إدارة تلك المخاطر، وتزويد وحدات عمل المصرف بالمنهجيات والأدوات اللازمة لتحقيق إدارة فاعلة وسليمة لكافة أنواع المخاطر، ترتبط إدارة المخاطر والتي يرأسها رئيس إدارة المخاطر بلجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة مع وجود خط اتصال متقطع يربط بين رئيس إدارة المخاطر بالمدير المفوض.
7. إدارة المخاطر تعتبر مسؤولية جميع موظفي المصرف.
8. دور لجنة الموجودات والمطلوبات بالتخطيط للتوظيف الأمثل لرأس المال والموجودات والمطلوبات والمراقبة المستمرة لمخاطر السيولة ومخاطر السوق.
9. إدارة التدقيق الداخلي والتي تقدم تأكيداً مستقلاً عن التزام وحدات العمل بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر وفاعلية إطار عمل إدارة المخاطر لدى المصرف.
10. يعتبر رئيس إدارة الرقابة المالية للبنك هو المسؤول عن تحديد المخاطر المالية والرقابة والمحافظة على نوعية المعلومات المالية والتأكد من سلامة ودقة القوائم المالية التي يتم الإفصاح عنها.
11. يعتبر رئيس إدارة الامتثال هو المسؤول عن التأكد من أن المصرف يلتزم بكافة التعليمات والتشريعات والقوانين ذات العلاقة بأعماله، خاصة تلك التي تصدر عن الجهات الرقابية المسؤولة.

خلال عام 2024 قام المصرف بالعمل على مجموعة من الجوانب الرئيسية في مجال إدارة المخاطر ومن أهمها :

1. تحديث سياسات ادارة مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والتركز والمخاطر التشغيلية بالإضافة الى مراجعة حدود المخاطر المقبولة بما يتناسب مع حجم وطبيعة اعمال المصرف من أجل مواجهة المخاطر التي يمكن ان تعيقه عن تحقيق أهدافه الاستراتيجية.
2. (RCSA) اعتماد تطبيق مصفوفة المخاطر لمراكز العمل ضمن نظام التقييم الذاتي على مستوى جميع مراكز العمل في المصرف والمتعلقة بالمخاطر التشغيلية مع الإشارة الى الاعتماد على مخرجات الأقسام الرقابية مثل التدقيق الداخلي والامتثال في بناء هذه المصفوفة
3. تطوير تقرير الازعاج الضاغطة للمصرف (Stress Testing) بما يتماشى مع تعليمات و ملاحظات البنك المركزي العراقي بهذا الخصوص لجميع انواع المخاطر المالية والسوق والتشغيل والتركز. وقد تمت مراجعة سيناريوهات اختبارات الضغط الملزمة لحجم اعمال المصرف الحالي بالإضافة الى عرض نتائجها على مجلس ادارة المصرف وقد وافق عليها.
4. اعداد التقرير الشامل للمخاطر، الذي تم اعتماده بشكله الموحد لكافة المصارف لأول مرة من قبل المركزي العراقي، وقد جاء الرد من المركزي مؤيداً ومتبنياً" للتوصيات الصادرة عن ادارة المخاطر ضمن التقرير المذكور.
5. المتابعة اليومية لأهم مؤشرات الأذكار المبكر المتعلقة بمخاطر السيولة والتركز والائتمان ومؤشرات المخاطر الرئيسية (KRI's) لمخاطر التشغيل، من خلال تقارير دورية تشير الى أي تجاوزات تحدث على حدود المخاطر المقبولة داخليا" المحددة من قبل مجلس ادارة المصرف أو من قبل المركزي العراقي ومتابعة تصحيحها مع الجهات المعنية في المصرف.
6. بما يتعلق بخطة استمرارية الاعمال: أ- تحديث نماذج تحليل تأثير الأعمال (BIA) لمراكز العمل بما يتناسب مع الواقع الفعلي بعد الانتقال إلى نظام مصرفي جديد (T24)، مع تحديد العمليات الحرجة التي تؤثر على جودة الخدمة المقدمة للعملاء. كما التأكد من توفير الأنظمة والمتطلبات اللازمة لضمان استمرارية تلك العمليات في حال وقوع أية أحداث طارئة أو كبرى.
7. ب- تم تحديث الخطة وعرضها على اللجان المعنية، متضمنة جميع المسؤوليات اللازمة لضمان الاستجابة الفعالة في حال وقوع حوادث كبرى، وذلك بهدف تأمين استمرارية أعمال المصرف.
8. ج- أجراء الفحص لخطة استمرارية الأعمال في المصرف الأهلي العراقي كما في فرع في السعودية من خلال الانتقال وتشغيل الأنظمة من مركز التعافي من الكوارث (Disaster recovery).
9. مراجعة إجراءات عمل دوائر المصرف لتشخيص نقاط الضعف الناتجة عن عدم كفاية الاجراء الداخلي وبالتالي إضافة الضوابط المطلوبة لتخفيف من المخاطر.
10. مراجعة وتقييم المخاطر المتعلقة بالمنتجات قبل طرحها في السوق، بهدف التنبؤ الاستباقي بأي نقاط ضعف قد تستدعي تنفيذ ضوابط رقابية، ومن أجل التقليل من تلك المخاطر. هذا الإجراء يضمن تقديم مستوى عالي من الخدمة للعملاء ويحمي المصرف من مخاطر السمعة.
11. أجراء التدريب والتوعية في مجال مخاطر التشغيل للموظفين الجدد وبالتالي العمل على نشر الوعي المطلوب لتحقيق اهداف المصرف الاستراتيجية مع الالتزام بمنهجيات إدارة المخاطر بشكل عام.
12. تحقيق اعلى معايير الامتثال لامن وحماية المعلومات والبيانات من خلال حصول المصرف على شهادة ISO 27001:2022، تعزز هذه الشهادة كفاءة العمليات والسياسات الأمنية المعتمدة، وتؤكد قدرة المصرف على حماية بياناته وبيانات عملائه من المخاطر السيبرانية. كما تساهم في تعزيز ثقة الشركاء وأصحاب المصلحة بقدرته على إدارة أمن المعلومات بشكل احترافي ومستدام.
13. تم انشاء وتفعيل فريق مركز العمليات الأمنية (SOC Team) للقيام برصد وتطيل الهجمات السيبرانية بشكل مستمر، كما تم إطلاق منصة إلكترونية مخصصة لتسجيل ومتابعة الأحداث الأمنية المكتشفة، وتوجيهها إلى الجهات المختصة في دائرة تكنولوجيا المعلومات، يتم إشعار المعنيين تلقائياً لضمان سرعة الاستجابة ورفع كفاءة التعامل مع التهديدات الأمنية.
14. الحصول على رخصة تجديد شهادة (PCI DSS) الخاصة بأمان بيانات بطاقات الدفع، وذلك بعد استيفاء كافة المتطلبات التقنية والتشغيلية والبنية التحتية اللازمة لتخزين بيانات البطاقات. يهدف هذا الإجراء الى ضمان وتعزيز أمان بيانات حاملي البطاقات، تماشياً مع المعايير العالمية وتعليمات وضوابط البنك المركزي العراقي. هذه الخطوة تؤكد التزامنا بتوفير أعلى مستويات الأمان لعملائنا وتعزيز الثقة في خدماتنا المصرفية.
15. تم تنفيذ عملية تصنيف لأصول المعلومات لجميع مراكز العمل في المصرف ضمن الخطة السنوية، بهدف تقييم وضمان الخصائص الأساسية للمعلومات (السرية، السلامة، التوافرية). ساعد هذا التصنيف في تحديد مستويات الأمان المطلوبة، وتطبيق الإجراءات الوقائية المناسبة لحماية الأصول الحساسة، كما أسهم في تعزيز إدارة المخاطر.

16. تعزيز سلامة وأمان البيانات والأنظمة من خلال إجراء عمليات استكشاف وتحديد الثغرات الأمنية لجميع موارد تكنولوجيا المعلومات، وضمان التدخل السريع والفعال لمعالجتها، بما يسهم في الحفاظ على استقرار وفعالية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وحماية المؤسسة من التهديدات المحتملة.
17. تم تطوير وتنفيذ برنامج شامل لنشر الوعي الأمني لدى العاملين في المصرف الأهلي العراقي، لتعزيز معرفتهم بالممارسات الآمنة وفق السياسات الأمنية وأفضل الممارسات العالمية، كما شمل البرنامج نشرات موجهة للعملاء لتعزيز وعيهم بأهمية حماية بياناتهم الشخصية والمصرفية، بما يسهم في بناء ثقافة الأمان الرقمي على مستوى الموظفين والعملاء.
- أما خلال عام 2025 فإن المصرف يتطلع أيضاً إلى العمل على مجموعة من الجوانب الرئيسية الأخرى في مجال إدارة المخاطر ومن أهمها:**
 1. مراجعة و تحديث مصفوفات المخاطر لجميع مراكز العمل في المصرف على نظام التقييم الذاتي (CRSA) لتعكس واقع العمل الفعلي حسب المتغيرات المحيطة ببيئة العمل
 2. مراجعة نتائج فحوصات مدى الالتزام بناءً على التحديث الحاصل لمصفوفات مخاطر مراكز عمل المصرف على نظام التقييم الذاتي (CRSA) ووضع الضوابط مع متابعة الالتزام بتطبيقها من قبل فروع وإدارات المصرف
 3. إجراء كافة الفحوصات والتقييم اللازمة لضمان استمرارية أعمال المصرف وتحديث خطة استمرارية الأعمال بما يتناسب مع التحديات والتطورات في المصرف.
 4. اختبار خطة استمرارية الأعمال / مركز التعافي من الكوارث (Disaster recovery) لفترة لا تقل عن أسبوع كامل، من خلال تحديد العمليات الحرجة ذات الصلة بتقديم الخدمة للزبان و الموارد اللازمة (الموظفين والأنظمة) المطلوبة لإتمامها للتأكد من مدى قدرة المصرف على الإستجابة في حال وقوع أحداث كبرى.
 5. الانتهاء من إنشاء موقع أعمال بديل (Business Alternative Site) ليتم إجراء العمليات الحرجة من خلاله في حال وقوع الكوارث.
 6. المراجعة الدورية لإجراءات العمل المعتمدة والسياسات حسب قائمة تصنيف الإجراءات
 7. تدريب الموظفين وزيادة وعيهم حول ثقافة المخاطر التشغيلية وأهمية خطة استمرارية العمل
 8. تقييم الأنظمة العاملة والجديدة في المصرف بناءً على المنهجية المعتمدة
 9. الانتهاء وبدء تطبيق نظام احتساب الخسائر المتوقعة (ECL) وفقاً للمعيار العالمي لادوات المالية رقم 9 (IFRS9) بعد أن تم اختيار شركة متخصصة والبدء بالمشروع خلال العام 2024.
 10. الحصول على شهادة ISO 22301 الخاصة بالمعيار الدولي لإدارة استمرارية الأعمال (Business Continuity Management - BCM)
 11. إجراء تقييم مخاطر امن المعلومات والامن السيبراني لمعرفة مدى كفاءة وملائمة الضوابط المنفذة واقتراح ضوابط رقابية جديدة عند الحاجة للتخفيف من حدة المخاطر المرتفعة والوصول الى المستوى المقبول
 12. اكتشاف الاحداث الامنية المتعلقة بامن المعلومات والامن السيبراني والتي من الممكن ان تسبب تسريب المعلومات والبيانات السرية او الشخصية وبالتالي تؤدي الى مخاطر السمعة والتي تنتج عنه فقدان ثقة العميل في المصرف
 13. تحديث وتطوير سياسات واجراءات المخاطر كافة بما يتناسب وتعليمات المركزي العراقي وتطور اعمال المصرف خلال العام الحالي، بالإضافة الى تطوير تقارير كافة أنواع المخاطر بشكل مستمر.
 14. تحديث السياسات و الإجراءات الخاصة بدائرة امن المعلومات و التحقق من فعالية السياسات و الإجراءات و الضوابط ومدى التزامها بضوابط اطار أمن المعلومات
 15. تحديث تصنيف الأصول و التأكد من التزام جميع الدوائر باتباع الضوابط الخاصة بكل تصنيف
 16. مراجعة مصفوفة الصلاحيات للأنظمة في البنك والتحقق من الالتزام بصلاحيات المستخدمين المعتمدة و فعالية الضوابط المستخدمة في الوصول للأنظمة
 17. العمل على تطبيق متطلبات بازل 3 باستخدام الطرق المتطورة والحديثة لتطبيق ICCAP التقييم الذاتي او الداخلي لكفاية رأس المال ضمن الركيزة الثانية والذي سوف يكون بشكل سنوي لاحتساب رأس المال الاقتصادي والذي يقابل المخاطر المتوقعة والغير متوقعة أي جميع أنواع مخاطر الركيزة الأولى والثانية لحماية البنك بالدرجة الأساس من المخاطر المستقبلية والحفاظ على مستوى كاف من رأس المال.

فيما يلي نبذه عن كيفية تعامل المصرف مع كل من المخاطر التي قد تتعرض لها

(35.1) ادارة مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي مخاطر تكبد خسارة مالية في حال إخفاق أي من عملاء المصرف في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تجاه المجموعة. تنشأ مخاطر الائتمان بالأساس من القروض والسلفيات والتزامات القروض الناشئة عن أنشطة الإقراض وأنشطة التمويل التجاري والخرينة، ويمكن أن تنشأ أيضاً من الضمانات المالية والاعتمادات المستندية والإقرارات والقبولات. تتعرض المجموعة كذلك لمخاطر ائتمانية أخرى تنشأ من الاستثمارات في أدوات الدين والمشتقات وكذلك الأرصدة المستحقة لدى الأطراف المقابلة في السوق. تعتبر مخاطر الائتمان من أكبر المخاطر الفردية التي يواجهها المصرف من جراء منح القروض والسلفيات (بما في ذلك التزامات القروض والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان) وممارسة الاستثمار في الأوراق المالية وسندات الدين، ولذلك فإن الإدارة تدير تعرضها لمخاطر الائتمان بعناية وحذر. يتولى قسم خاص إدارة مخاطر الائتمان والرقابة عليها ويرفع تقاريره إلى لجنة إدارة المخاطر بطريقة منتظمة.

يعمل المصرف بشكل عام على إدارة مخاطر الائتمان من خلال:

- سياسة واضحة وشاملة لإدارة المخاطر الائتمانية إلى جانب السياسات الائتمانية المعتمدة .
- وضع حدود واضحة ومحددة لمستوى المخاطر الائتمانية يتم تحديدها على مستوى مجلس الإدارة ومن ثم إرسالها الى وحدات الأعمال المختلفة.
- اعتماد مبدأ اللجان الائتمانية للتأكد وضمن اتخاذ القرارات الائتمانية بعيداً عن أية قرارات فردية.
- معايير واضحة للعملاء /السوق المستهدف والمستوى المقبول للأصول الائتمانية.
- تحليل مالي وائتماني متكامل ومعمق يغطي الجوانب المختلفة للمخاطر لكل عميل و/أو عملية ائتمانية.
- نتائج نظام التصنيف الائتماني (Moody's) في تحديد درجة مخاطر العملاء.
- مراجعة وتحليل لنوعية المحفظة الائتمانية بشكل دوري وفقاً لمؤشرات محددة للأداء.
- تقييم ومتابعة مستمرة لأية تركيزات ائتمانية واستراتيجيات التعامل معها.
- اعتماد مؤشرات الإنذار المبكر وكشف المخاطر المحتملة للمحفظة الائتمانية ومراجعتها دورياً .
- إدارة فعالة لعملية التوثيق القانوني وإدارة الضمانات وحفظها ومتابعتها للتأكد من عدم وجود أية مؤشرات سلبية أو تراجع تستدعي اتخاذ إجراءات احترازية أو وقائية.
- المراجعة الدورية أو عند الضرورة لكافة التسهيلات المصرفية بشكل إفرادي للتأكد من عدم وجود أية مؤشرات سلبية أو تراجع تستدعي اتخاذ إجراءات احترازية أو وقائية.

أهم الآليات المستخدمة في المصرف لإدارة المخاطر الائتمانية :

1- التسهيلات الائتمانية

إن تقدير التعرض لمخاطر الائتمان لأغراض إدارة المخاطر هو أمر معقد ويتطلب استخدام النماذج حيث أن التعرض يختلف باختلاف التغيرات في ظروف السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الوقت. إن تقييم مخاطر الائتمان لمحفظات الموجودات يتطلب المزيد من التقديرات حول احتمالية حدوث التعثر ونسب الخسارة المرتبطة بها والارتباطات الائتمانية بين الأطراف المقابلة. ويقوم المصرف بقياس مخاطر الائتمان باستخدام مفهوم الخسارة المتوقعة التي تتطلب العوامل التالية:

- احتمالية التعثر
- الخسارة الناتجة عن التعثر
- مستوى التعرض الناتج عند التعثر

تستخدم الخسارة الائتمانية المتوقعة بدلاً من الخسارة المتكبدة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الذي يستند على التعديل الكلي لعوامل احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عند التعثر. كما أنها تحدد الانخفاض الائتماني واحتمالات التعثر على مدى عمر الائتمان.

2- تصنيفات مخاطر الائتمان

تماشياً مع المبادئ الرئيسية في إدارة المخاطر الائتمانية (Credit Risk Management Principle)، فإن توفر نظام تصنيف ائتماني داخلي للعملاء يُعتبر عنصراً أساسياً في عملية قياس المخاطر الائتمانية وتقييم جودة المحفظة الائتمانية وتحديد هيكل مخاطرها الائتمانية.

تم تطبيق نظام التصنيف الائتماني العالمي (Moody's) على مستوى المصرف وبعد إجراء الفحوصات اللازمة على النتائج والمخرجات، حيث يُساعد هذا النظام المصرف في:

قياس درجات مخاطر العملاء، وتحسين عملية جمع وتقييم المعلومات الكمية والنوعية التي يمكن الاعتماد عليها في منهجية قياس المخاطر

تجميع وتحليل البيانات المالية التاريخية (Historical) والمتوقعة (Projected) بهدف تطيل الأداء المالي التاريخي والمتوقع والتدفقات النقدية للعملاء، إلى جانب إجراء عمليات تطيل حساسية (Sensitivity Analysis) بناءً على العديد من العوامل والاستراتيجيات المتوقعة عملية مراقبة الشروط والتعهدات المالية الواردة في اتفاقيات القروض (Loan Covenants)

إجراء تحليل ومقارنات قطاعية للبيانات المالية للعملاء بالشركات المماثلة في نفس القطاع بناءً على قاعدة بيانات النظام المتوفرة يقوم النظام على بعدين (Two Dimensions) الأول: مخاطر العميل (Obligor Risk Rating) والذي يعكس درجة القدرة الائتمانية للعميل بمعزل عن الضمانات المقدمة، ويتم ربطها بمؤشر احتمالية التعثر (%PD)، الثاني: مخاطر التسهيل واحتساب (%LGD) / الخسارة عند التعثر و (EAD) التعرض الائتماني عند التعثر، وذلك باستخدام مجموعة من نماذج (Models) التصنيف والتي تعكس طبيعة وأنشطة عملاء المصرف وكما يلي:

SMEs Non - Financial Model	SMEs Financial Model	Corporate Rating Model
----------------------------	----------------------	------------------------

تترجم مخرجات نظام التصنيف (Moody's) بدرجات مخاطر (Grades) متنوعة تميز ما بين العملاء على أساس مخاطرتهم الائتمانية، حيث يبلغ عدد درجات المخاطر 10 درجات رئيسية / 20 درجة مع الدرجات الفرعية لنماذج التصنيف المرتبطة بعملاء الشركات، في حين يبلغ عدد درجات المخاطر لنماذج تصنيف عملاء الأفراد 8 درجات مخاطر والمؤسسات المالية والدول 8 درجات

يقوم نظام التصنيف وفيما يخص عملاء الشركات بتقييم جوانب مالية (Financial) وغير مالية (Business)، وكما يلي:

التقييم المالي: والذي يعتمد على تحليل البيانات المالية للعملاء، ويشمل:

النسب المالية المرتبطة بالتشغيل (Operations)

النسب المالية المرتبطة بالسيولة (Liquidity)

النسب المالية المرتبطة بهيكل رأس المال (Capital Structure)

النسب المالية المرتبطة بخدمة الدين (Debt Service)

التقييم غير المالي: والذي يعتمد على عوامل نوعية عن العميل، ويشمل:

مخاطر القطاع الاقتصادي (Industry Risk)

جودة الإدارة (Management Quality)

خبرة وتجربة العميل في نشاطه والتعامل مع البنوك (Company Standing)

في جانب آخر يقوم النظام باستخدام منهجية التقييم بالنقاط (Scorecard) في بعض النماذج التصنيف المستخدمة مثل نماذج التصنيف الخاصة بعملاء الأفراد ، بالمؤسسات المالية ، بالدول والحكومات والتي تتضمن تقييم لعوامل مالية وغير مالية متنوعة تتماشى مع طبيعة كل منهم

تخضع عملية إعداد تصنيف ائتماني (Rating Process) والتي تعتبر جزء من العملية الائتمانية في المصرف لإجراءات وسياسات تحكم وتضمن جودة البيانات المدخلة ومراجعتها ، تصنيف جميع عملاء التسهيلات الائتمانية ، وتحديث درجة مخاطر العملاء لتتماشى مع التغيرات وأي مؤشرات سلبية ، وذلك لأهمية مخرجات نظام التصنيف في دعم عملية اتخاذ القرار الائتماني .

يستخدم المصرف نماذج تقييم داخلية محددة مصممة لمختلف القطاعات / الأطراف المقابلة. يتم إدخال المعلومات الخاصة بالمقترض والقرض التي تم جمعها في وقت تقديم الطلب (مثل الدخل السنوي، الخاصة بتعرضات الأفراد، والإيرادات، ونوع القطاع الخاص بتعرضات الشركات) في نموذج التقييم، بالإضافة إلى إدخال معطيات البيانات الخارجية في النموذج.

يتم معايرة درجات التقييم الائتماني بحيث تزداد مخاطر التعثر بشكل مضاعف عند كل درجة مخاطر أعلى. على سبيل المثال، يعني ذلك أن الاختلاف في احتمال التعثر بين درجتي التقييم 6 و 8 أعلى من الفرق في احتمال التعثر بين درجتي التقييم 3 و 5.

بشكل عام يتراوح تصنيف المخاطر للموجودات من درجة 1 إلى درجة 10، حيث ترتبط كل درجة باحتمالية معينة للتعثر. ويتم تقييم العملاء المتعثرين في الدرجات 8 و 9 و 10 التي تمثل التصنيفات ودون المستوى القياسي، والمشكوك في تحصيلها، والضارة، والشطب.

تم تقسيم تصنيفات المخاطر المذكورة كما يلي:

التصنيف الائتماني الداخلي لارصدة و ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية

المرحلة	درجة التصنيف الداخلي	التعريف
1	1	أصول عالية الجودة، و التغير في الظروف الاقتصادية لا يؤدي إلى زعزعة الظروف المالية للمقترض. الأرباح مستقرة و نوع النشاط مرغوب بشكل كبير، المقترض ذو قوة مالية و لديه سيولة عالية وله قدرة عالية على الإيفاء بالتزامات الدين ، لديه إدارة ناجحة، الشركة رائدة ولها قدرة عالية على دخول السوق .
	2	أصول عالية الجودة، و التغير في الظروف الاقتصادية لا يؤدي إلى زعزعة الظروف المالية للمقترض. الأرباح مستقرة و نوع النشاط مرغوب بشكل كبير، المقترض ذو قوة مالية و لديه سيولة عالية وله قدرة عالية على الإيفاء بالتزامات الدين ، لديه إدارة ناجحة، الشركة رائدة ولها قدرة عالية على دخول السوق .
	3	السيولة و الأصول جيدة جداً ، و القدرة قوية على خدمة الدين. الإدارة جيدة جداً و الشركة رائدة في السوق، وقوية جداً في مساهمتها في السوق .
	4	الأداء و الوضع المالي مقارنة مع الوضع الطبيعي للصناعة جيد. تدفق نقدي ثابت و يغطي متطلبات خدمة الدين. تذبذب الصناعة و الاقتصاد يمكن أن يشكل خطراً إلى حد ما، الظروف الإيجابية للصناعة أعلى من الظروف السلبية، ووضع المقترض قوي مقارنة مع نفس الصناعة. وجود مصادر تمويل بديلة متوفر لكن ليس كما هو بدرجة التصنيف الثالثة .
	5	درجة المخاطرة أعلى من المتوسط. يتطلب درجة متوسطة من الرقابة و أنتباه من المقرض. حالياً دفعات العميل معقولة ، لكن تراجع الظروف الاقتصادية يستدعي الاهتمام ، المقترض يغطي التزاماته والأرباح مستقرة. على المدى الطويل أما أن تكون حماية الدين ليست عالية ولا ضعيفة .
2	6	يجب أن يتم دراسة العميل بتفكير متعمق ، درجة تغطية الأصول و الأرباح غير مستقرة و متواضعة. درجة الحماية تكون منخفضة وغير مؤكدة خلال الفترات المالية الصعبة الناتجة عن عدم ثبات الاقتصاد و ظروف الصناعة المحيطة. الرقابة مطلوبة في هذا التصنيف للتأكد من وجود الحماية الكافية. نسبة الرفع المالي مرتفعة الاعتماد بشكل كبير على التمويل الخارجي . خدمة الدين تعتبر متوسطة قليلاً .
	7	لدرجة 7 هنالك نقاط ضعف. بشكل عام هذا النوع من المقترض غير مرغوب به و يمثل خطر ائتماني غير مضمون. شكوك في القدرة على الالتزام بالدفع أو في وقت الدفع وخاصة في فترات الركود الاقتصادي. وجود تقلب تاريخي في الظروف التشغيلية . النسب المالية للمقترض أقل من المتوسط للصناعة و هنالك مؤشر ضئيل على تحسين وخدمة الدين. مطلوب رقابة مستمرة وانتباه من قبل المقرض. و ديون المقترض تتطلب تفكيراً جيداً .
3	8	هنالك نقاط ضعف. بشكل عام هذا النوع من المقترض غير مرغوب به و يمثل خطر ائتماني غير مضمون. نسبة السيولة غير فعالة و هنالك احتمال قليل لتدهور دورة النشاط. انخفاض في المؤشرات المالية مثل التدقيق النقدي و زيادة في نسبة الرفع المالي بالرغم من انخفاض المؤشرات المالية، وبقاء التدفق النقدي كافي لخدمة الدين إلا انه يبقى بدرجة خطر عالية لسداد الالتزامات. مشاكل قديمه في الالتزام بالسداد و الاستجابة البطيئة للدفع، اختراق عقد قرض مبرم، عدم منطقية جدول الدفعات، مشكلة في التحكم بالضمانات، تغيرات الإدارة أو قرارات غير مرغوب فيها، تدهور في الصناعة أو الظروف الاقتصادية.
	9	قدرة الزبون على الوفاء بالتزاماته المالية غير كافية حالياً
	10	احتمال عدم تحصيل كامل الدين وضارة جزء من أصل الدين محتملة جداً
	10	لا يوجد أي فرصة لتحصيل الدين

التصنيف الائتماني الداخلي لقطاعات الافراد .

المرحلة	درجة التصنيف الداخلي	التعريف
1	A	عامل وتحمل أدنى مستوى من مخاطر الائتمان.
	B	عامل ذات جودة عالية ومخاطر ائتمانية منخفضة
2	C	عامل وتحمل مخاطر ائتمانية تتطلب المراقبة.
3	D	غير عامل وتحمل مخاطر ائتمانية عالية.
	E	غير عامل وتحمل مخاطر ائتمانية عالية جداً
	F	غير عامل وتحمل مخاطر ائتمانية عالية جداً (هاكلة)

التصنيف الائتماني الداخلي لارصدة و ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية فيتم الاعتماد على درجات المخاطر الخارجية من خلال وكالات التصنيف المعتمدة (Moody's , S&P , Fitch)

المرحلة	درجة التصنيف الداخلي
1	من (AAA) إلى (B).
2	من (CCC) إلى (C)
3	D

3- قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 نموذجاً من "ثلاث مراحل" لتحديد الانخفاض في القيمة بناء على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي بالتسهيل الائتماني وذلك على النحو الموجز أدناه:

يتم تصنيف الأداة المالية التي لم تتعرض لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي في "المرحلة الأولى" ويتم مراقبة مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل مستمر من قبل المصرف

إذا تم تحديد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يتم نقل الأداة المالية إلى "المرحلة الثانية" ولكن لا يتم اعتبارها أنها تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية. ويقاس تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بواسطة التغير في احتمالية التعثر لفترة سنة واحدة من تاريخ نشأة الائتمان وحتى تاريخ إجراء فحص الضارة الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

وتنتقل الأداة المالية إلى "المرحلة الثالثة" إذا تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية.

يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المدرجة في المرحلة الأولى بمبلغ يعادل الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى العمر الناتج عن أحداث التعثر المحتملة خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية. ويتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات في المرحلة الثانية أو الثالثة بناء على الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس مدى العمر للأصل.

ويتمثل المفهوم السائد في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في أنه يجب مراعاة المعلومات المستقبلية.

الموجودات المالية المصدرة أو المشتراة التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية هي تلك الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي. وتقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها دائماً على أساس مدى العمر للأصل (المرحلة الثالثة). تم أخذ جميع الأدوات المالية الحكومية والمكفولة من الحكومة بعين الاعتبار في عملية احتساب إجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة.

4- الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

يرى المصرف أن الأصل المالي قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان عندما يحدث تغير جوهري في احتمالية التعثر لفترة سنة واحدة من تاريخ نشأة أصل معين وحتى تاريخ إجراء فحص الضارة الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 وكما يلي :

- المعايير الكمية

قروض الشركات:

بالنسبة لقروض الشركات، إذا واجه المقترض زيادة جوهرية في احتمالية التعثر التي يمكن أن تنشأ عن العوامل الكمية التالية:

- الأداء التشغيلي
- خدمة الدين
- الكفاءة التشغيلية
- تقييم السيولة
- هيكل رأس المال

الأفراد:

بالنسبة لمحفظة الأفراد، إذا كان المقترضون يستوفون عاملاً أو أكثر من المعايير التالية:

- نتائج عكسية لحساب / مقترض حسب بيانات دائرة الائتمان.
- إعادة جدولة القرض قبل تأخر السداد لأكثر من 30 يوماً.
- حسابات تأخر سدادها أكثر من 30 يوماً.

الخزينة:

- زيادة جوهرية في احتمالية تعثر أداة الخزينة الأساسية.

- تغير جوهري في الأداء المتوقع للاستثمار وسلوك المقترض (قيمة الضمانات والتوقف المؤقت عن السداد ونسبة الدفع إلى الدخل وغير ذلك).

- المعايير النوعية:

قروض الشركات:

بالنسبة لقروض الشركات، إذا واجه المقترض زيادة جوهرية في احتمالية التعثر التي يمكن أن تنشأ عن مؤشرات مخاطر التعثر التالية:

- التأخر عن السداد
- إعادة الهيكلة الإجبارية
- تآكل رأس المال الصافي
- خرق التعهدات المالية
- النشاط الاحتياطي
- الخلل الجوهري في العمليات

بالنسبة لقروض الشركات، إذا واجه المقترض زيادة جوهرية في احتمالية التعثر التي يمكن أن تنشأ عن العوامل النوعية التالية:

- الإدارة
- مرحلة دور الحياة
- السلوك المالي

- معايير الدعم:

إذا تأخر المقترض في سداد دفعاته التعاقدية لأكثر من 30 يوماً يتم تطبيق معيار الدعم ويعتبر الأصل المالي أنه قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان.

5- تعريف التعثر والموجودات التي تعرضت لانخفاض قيمتها الائتمانية

يحدد المصرف الأداة المالية للشركات والأفراد والاستثمار أنها متعثرة، بما يتوافق بالكامل مع تعريف انخفاض القيمة الائتمانية، عندما تستوفي الأداة عاملاً أو أكثر من المعايير التالية:

- المعايير الكمية

تأخر المقترض في سداد دفعاته التعاقدية لأكثر من 90 يوماً.

- المعايير النوعية:

- وفقاً لتعريف لجنة بازل، يعتبر التأخر عن السداد قد حدث فيما يتعلق بمدين معين عند ظهور أي حدث من الأحداث التالية:
- يعتبر المصرف أنه من المستبعد أن يسدد المدين التزاماته الائتمانية مع عدم رجوع المصرف إلى اتخاذ إجراءات لتحقيق الضمان (إذا كان يتم الاحتفاظ به).
- يضع المصرف التزام الائتمان في حالة عدم الاستحقاق.
- يقوم المصرف بتكوين مخصص للتعثر أو مخصص محدد ناتج عن انخفاض ملحوظ في الجودة الائتمانية بعد حدوث التعرض أو الانخفاض.
- يقوم المصرف ببيع الالتزام الائتماني عند حدوث خسارة اقتصادية مادية متعلقة بالائتمان.
- يوافق المصرف على إعادة هيكلة القروض المتعثرة للالتزام الائتماني بحيث يؤدي ذلك إلى تراجع الالتزام المالي الناتج عن إعفاء أو تأجيل سداد المبلغ الأصلي أو الفائدة أو الرسوم الأخرى.
- تقديم المصرف طلب لإشهار إفلاس المدين أو طلب مماثل فيما يتعلق بالالتزام الائتماني للمدين تجاه المصرف.
- يكون المقترض متأخراً في سداد أي التزامات ائتمانية جوهرية إلى المصرف لأكثر من 90 يوماً.

لقد تم تطبيق المعايير المذكورة أعلاه على جميع الأدوات المالية التي تحتفظ بها المصرف، وهي تتوافق مع تعريف التعثر المستخدم في أغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية. تم تطبيق تعريف التعثر بما يتسق مع نموذج احتمالية التعثر ومستوى التعرض الناتج عند التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر عبر حسابات الخسارة المتوقعة لدى المصرف.

تعتبر الأداة أنها لم تعد في حالة تعثر (بمعنى أن التعثر قد زال) عندما لم تعد تلبي أي من معايير التعثر لفترة متتالية مدتها اثني عشر شهراً. وقد تم تحديد هذه الفترة على أساس التحليل الذي يحدد احتمال رجوع أداة مالية إلى حالة التعثر بعد زواله باستخدام تعريفات مختلفة لزوال التعثر.

1- المرحلة الأولى: الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً

بالنسبة للمخاطر حيث لم يكن هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولم تتعرض للانخفاض في قيمتها الائتمانية منذ نشأتها، يتم الاعتراف بجزء الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبط باحتمالية حدوث حالات التعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية.

2- المرحلة الثانية: الخسارة الائتمانية على مدى العمر - غير المعرضة لانخفاض القيمة الائتمانية

بالنسبة للتعرضات الائتمانية، يكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن دون أن تتعرض لانخفاض في قيمتها الائتمانية، يتم الاعتراف بجزء الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

3- المرحلة الثالثة: الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المعرضة لانخفاض القيمة الائتمانية

يتم تقييم الموجودات المالية على أنها تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لتلك الموجودات. ويستخدم هذا نفس المعايير التي ينص عليها المعيار المحاسبي الدولي رقم 39، ولا تزال منهجية المصرف تجاه المخصصات المحددة دون تغيير. وبالنسبة للموجودات المالية التي تعرض لانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم الاعتراف بالخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ويتم احتساب إيرادات الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة (صافية من المخصصات) بدلاً من إجمالي القيمة الدفترية.

6- قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة - شرح المدخلات والافتراضات وأساليب التقدير

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس 12 شهراً أو على أساس العمر اعتماداً على ما إذا كان قد حدث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي بأصل معين أو ما إذا كان الأصل يعتبر أنه قد تعرض لانخفاض في قيمته الائتمانية. اعتمد المصرف أسلوب التعرض المستقبلي لحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكل أصل، وقد اختبر المصرف الحساب على أساس الشهر لكل من احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر ومستوى التعرض الناتج عند التعثر.

احتمالية التعثر (PD) :

تقديرات احتمالية التعثر هي تقديرات في تاريخ معين (PIT) يتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تصنيف مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف المقابلة والتعرضات. تستند هذه النماذج الإحصائية إلى البيانات المجمعة داخلياً والتي تشمل على عوامل كمية ونوعية. ويمكن أيضاً استخدام بيانات السوق عندما تكون متاحة لمعرفة احتمالية التعثر للأطراف المقابلة من الشركات الكبيرة. إذا انتقل الطرف المقابل أو التعرض بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي إلى تغيير في تقدير احتمالية التعثر المقترنة به. يتم تقدير احتمالية التعثر مع الأخذ بعين الاعتبار الاستحقاقات التعاقدية للمخاطر والمعدلات المقدرة للمبالغ المدفوعة مقدماً.

الخسارة الناتجة عن التعثر (LGD) :

الخسارة الناتجة عن التعثر هي حجم الخسارة المحتملة في حالة حدوث تعثر. ويقوم المصرف بتقدير مقاييس الخسارة الناتجة عن التعثر بناءً على تاريخ معدلات استرداد المطالبات ضد الأطراف المقابلة المتعثرة. تراعي نماذج الخسارة الناتجة عن التعثر الهيكل والضمان وأقدمية المطالبة وقطاع العمل للطرف المقابل وتكاليف استرداد أي ضمانات قد تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأصل المالي. بالنسبة للقروض المضمونة بعقارات التجزئة، تعتبر نسبة القروض إلى القيمة مقياساً أساسياً في تحديد الخسارة الناتجة عن التعثر. ويتم حسابها على أساس التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلية كعامل خصم.

نسبة الاقتطاع من الضمانة	الضمانة المقبولة
0%	التأمينات النقدية ، كفالة الحكومة
25% - 0%	كفالات بنكية مؤهلة ، كفالات جهات خارجية مؤهلة
70%	رهن أسهم وسندات مالية
20%	رهن عقارات وأراضي
25%	أوراق مالية مدرجة ومعترف بها دولياً

تم استخدام التقديرات التالية لأهم الضمانات في المصرف :

التعرض الناتج عند التعثر (EAD) :

يمثل التعرض الناتج عند التعثر التعرض المتوقع في حالة التعثر. يستخلص المصرف التعرض الناتج عند التعثر من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغييرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن التعرض الناتج عند التعثر لأصل مالي هو إجمالي قيمته الدفترية. كما هو موضح أعلاه، ووفقاً لاستخدام احتمالية التعثر بحد أقصى 12 شهراً للموجودات المالية التي لم ترتفع فيها مخاطر الائتمان بصورة جوهرية، يقيس المصرف الخسارة الائتمانية المتوقعة في ضوء مخاطر التعثر خلال فترة التعاقد القصوى التي تتعرض خلالها لمخاطر الائتمان. تمتد المدة التعاقدية القصوى إلى التاريخ الذي يحق للمصرف المطالبة بسداد سلفة أو إنهاء التزام قرض أو ضمان.

يتم تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال توقع احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عند التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر لكل شهر مستقبلي ولكل تعرض فردي أو جماعي. يتم ضرب هذه المكونات الثلاثة معاً وتعديلها باحتمالية الاستمرار (أي لم يتم سداد التعرض مسبقاً أو لم يحدث تعثر في شهر سابق). وهذا يؤدي إلى احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل فعال لكل شهر مستقبلي، ثم يتم خصمه بالرجوع إلى تاريخ التقرير وجمعه. يمثل معدل الخصم المستخدم في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة معدل الفائدة الفعلي أو أي تقريب له.

تتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في الخسائر الائتمانية الناتجة عن جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. الخسائر الائتمانية المتوقعة هي متوسط الخسائر الائتمانية المرجحة بالاحتمالات وعامل الترجيح هو احتمالية التعثر على مدى العمر.

قام المصرف بتطبيق نموذج لتقييم المخاطر منذ عام 2014 وهو ما مكّن المصرف من جمع تصنيفات المخاطر التاريخية منذ عام 2014 وبناء مصفوفات الانتقال الائتماني الزمنية للسنوات الأربع الماضية.

وقد استطاع المصرف من خلال ذلك استخلاص مؤشر الائتمان باستخدام مصفوفات الانتقال التاريخية. ويرتبط مؤشر الائتمان بعوامل اقتصادية كلية محددة تم تحديدها من الناحية الإحصائية من خلال نماذج الانحدار.

استُخدمت هذه النماذج للتنبؤ بالانتقالات المستقبلية للائتمان باستخدام توقعات موديز البحثية للاقتصاد الكلي في إطار سيناريوهات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، أي صعوداً وهبوطاً.

يتم تحديد التعرض الناتج عن التعثر لمدة 12 شهراً وعلى مدى العمر على أساس ملف السداد المتوقع، والذي يختلف حسب نوع المنتج. بالنسبة لإطفاء المنتجات والقروض التي تسدد على دفعة واحدة، يعتمد هذا على الدفعات التعاقدية المستحق على المقترض على مدى 12 شهراً أو على مدى العمر.

بالنسبة للمنتجات المتجددة (جاري مدين ، الدوارة ، البطاقات الائتمانية)، سيستخدم المصرف الأهلي العراقي القواعد التالية لحساب التعرض عند التعثر :

1. بطاقات الائتمان: أقصى قيمة ما بين (السقف (الحد)، الرصيد الحالي) .
2. الجاري مدين: أقصى قيمة ما بين (السقف (الحد)، الرصيد الحالي) .
3. القروض المتجددة (الدوارة): سيستخدم المصرف الأهلي العراقي الرصيد الحالي لكل عقد تحت سقف القرض المتجدد. أستانداً إلى إجراءات المصرف الأهلي العراقي لإدارة المخاطر لأي عميل في المرحلة 2، سيقوم المصرف بإلغاء جميع الحدود (الأسقف) وسيحصل العميل على موافقة منفصلة لكل عقد.

طبق المصرف منهجية تجريبية لحساب الخسارة الناتجة عن التعثر. وبالنسبة لقطاع الشركات، قام المصرف بتطوير إطار عمل الخسارة الناتجة عن التعثر باستخدام البيانات الخاصة لأكثر من 10 أعوام.

ويتم تحديد الخسارة الناتجة عن التعثر لمدة 12 شهراً وعلى مدى العمر بناءً على العوامل التي تؤثر على الاسترداد بعد التعثر، والتي تختلف حسب نوع المنتج. بالنسبة للمنتجات المضمونة، يستند ذلك في المقام الأول إلى نوع الضمانات وقيم الضمانات المتوقعة، والخصومات التاريخية لقيم السوق/القيم الدفترية بسبب المبيعات الجبرية، والفترة حتى استعادة الملكية، وتكلفة الاسترداد الملحوظة. بالنسبة للمنتجات غير المضمونة، عادة ما يتم تحديد الخسارة الناتجة عن التعثر على مستوى المنتج بسبب الاختلاف المحدود في عمليات الاسترداد التي تم تحقيقها عبر مختلف المقترضين. وتتأثر الخسارة الناتجة عن التعثر باستراتيجيات التحصيل بما في ذلك مبيعات الديون المتعاقد عليها والأسعار. كما تندرج كذلك المعلومات الاقتصادية التطلعية في تحديد احتمالية التعثر لفترة 12 شهراً وعلى مدى العمر. لم تطرأ أي تغييرات كبيرة في أساليب التقدير أو الافتراضات الهامة الموضوعة خلال السنة.

7- أهمية معايير تصنيف المراحل.

- يتم تحديد المرحلة بناءً على تقييم الحركة في الجودة الائتمانية للتعرضات منذ الاعتراف المبدئي.
- التعرضات في المرحلة الثالثة هي التعرضات الائتمانية التي يملك المصرف أدلة موضوعية على الانخفاض في قيمتها. بناءً على ذلك، يتم تسجيل مخصص محدد لمثل هذه التعرضات.
- يتم الانتقال من مرحلة إلى أخرى بناءً على تقييم التغير في مخاطر الائتمان (التي يتم قياسها باستخدام مخاطر التعثر على مدى العمر) وليس من خلال المخاطر الائتمانية المطلقة في تاريخ التقرير.
- تأخر السداد أكثر من 30 يوم وهي أقصى مدة مسموح

يتضمن تعريف ومعايير إدارة المصرف للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (المرحلة الثانية) المعايير التالية:

- * للتعرضات (التسهيلات الائتمانية) تجاه العملاء من الشركات
- تأخر السداد أكثر من 30 يوم وهي أقصى مدة مسموح بها
- انخفاض درجة المخاطر بمقدار 3 درجات رئيسية
- درجة مخاطر العميل (6 ، 7)
- تصنيفه تحت المراقبة ، الهيكل ، الجدولة

- * للتعرضات (التسهيلات الائتمانية) تجاه عملاء التجزئة
- تأخر السداد أكثر من 30 يوم وهي أقصى مدة مسموح بها
- تصنيفه تحت المراقبة ، الهيكل ، الجدولة
- درجة المخاطر العميل تبلغ C

- * للتعرضات (أرصدة الودائع) لدى البنوك والمؤسسات المالية ، و للتعرضات (الموجودات المالية) بالتكلفة المطفأة وبالقائمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
- درجة المخاطر الخارجية (C - CCC)

يتضمن تعريف ومعايير إدارة المصرف للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (المرحلة الثالثة) المعايير التالية:

* للتعرضات (التسهيلات الائتمانية) تجاه العملاء من الشركات

- تأخر السداد لأكثر من 90 يوماً

- درجة مخاطر العميل تبلغ (8 ، 9 ، 10)

- إعادة ترتيب التزامات العميل (هيكل و/أو جدولة) أكثر من 2 مرة خلال السنة

- تصنيفه ديون غير عاملة

* للتعرضات (التسهيلات الائتمانية) تجاه عملاء التجزئة

- تأخر السداد لأكثر من 90 يوماً

- تصنيفه ديون غير عاملة

- درجة مخاطر العميل F

* إعادة ترتيب التزامات العميل (هيكل و/أو جدولة) أكثر من 2 مرة خلال السنة

- للتعرضات (أرصدة الودائع) لدى البنوك والمؤسسات المالية ، وللتعرضات (الموجودات المالية) بالتكلفة المطفأة وبالقائمة العادلة من

خلال قائمة الدخل الشامل

* درجة المخاطر تبلغ D

8- استخدام المعلومات المستقبلية

يقوم المصرف باستخدام النظرة المستقبلية في كل من تقييمه لما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأداة قد ارتفعت بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي وقياسه للخسارة الائتمانية المتوقعة. تماشياً مع مبدأ النظرة المستقبلية (Forward Looking) وأثر دورة الأعمال والاقتصاد على تعثر العملاء ، فقد تم إجراء تحليل للعوامل والمؤشرات الاقتصادية المؤثرة، حيث تم تحديد وجهة نظر حول "الحالة الأساسية" للتوجه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة تمثيلية من سيناريوهات التوقع المحتملة الأخرى (Upside and downside).

قام المصرف بتحديد وتوثيق المحركات الرئيسية لمخاطر الائتمان وخسائر الائتمان لكل محفظة من الأدوات المالية، وباستخدام تحليل المعلومات التاريخية، قام بتقدير العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي (مثل: الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وأسعار الفائدة) ومخاطر الائتمان وخسائر الائتمان.

تم تطوير العلاقات المتوقعة بين المؤشرات الرئيسية ومعدلات التعثر والخسائر في محافظ مختلفة من الموجودات المالية استناداً إلى تحليل المعلومات التاريخية على مدى السنوات الخمس الماضية.

9- تحليل الحساسية

قام المصرف بحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى الأدوات المالية الفردية، وبالتالي لا يتطلب ذلك أي تجميع للأدوات المالية في عملية حساب الخسارة.

أهم الافتراضات الجوهرية التي تؤثر على مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة فيما يتعلق بمحفظة الائتمان للأفراد والشركات هي على النحو التالي:

- البطالة

- التضخم

- أسعار الفائدة

قام المصرف بإجراء تحليل الحساسية حول كيف أن الخسارة الائتمانية المتوقعة في محفظة الائتمان سوف تتغير إذا تم استخدام الافتراضات الرئيسية لحساب التغير في الخسارة الائتمانية المتوقعة بنسبة مئوية معينة. وفي الواقع، سيكون هناك عوامل ربط بين مختلف المدخلات الاقتصادية وسوف يختلف التعرض للحساسية باختلاف السيناريوهات الاقتصادية.

10- حاكمية تطبيق معيار التقارير المالية رقم 9

- مجلس الإدارة :

1. الموافقة على وثيقة تطبيق المعيار و المهام و المسؤوليات الواردة فيها .
2. الموافقة على السياسات والفرضيات و النماذج المستخدمة والخاصة بتطبيق المعيار.
3. الموافقة على التعديلات التي يمكن أن تؤثر على نموذج الأعمال ، استراتيجية المصرف ، ومنهجيات القياس والتقييم للعملية الائتمانية ، وأنظمة التصنيف الائتمانية ، وآلية التسعير و الضمانات للمنتجات الائتمانية أو الأصول التي تقع ضمن المعيار .
4. ضمان قيام المصرف بإدارة مخاطرة الائتمانية ضمن أفضل الممارسات المناسبة بما فيها أنظمة رقابية فعّالة ضمن العملية الائتمانية تضمن تحديد واضح لحجم التحولات / المخصصات اللازمة بناء على نموذج الأعمال المعمول به في المصرف .

- لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة :

1. التوصية لمجلس الإدارة على وثيقة وخطة تطبيق المعيار .
2. الإشراف والتأكد من قيام الإدارة التنفيذية في المصرف باتخاذ الخطوات اللازمة لتطبيق المعيار .
3. الاطلاع على التقارير الرقابية الدورية حسب المتطلبات ورفع التوصيات اللازمة إلى مجلس الإدارة .
4. التوصية للمجلس بالتعديلات على نموذج الأعمال ، ومنهجيات القياس والتقييم ، والسياسات والإجراءات .

- لجنة التدقيق :

1. مراجعة كافة التعديلات على العملية الائتمانية نتيجة تطبيق المعيار للتأكد من تماشيها لمتطلبات المعيار.
2. التأكد من تطبيق المصرف لكافة متطلبات المعيار.
3. التأكد من كفاية الخسائر الائتمانية المتوقعة المرصودة من قبل المصرف وتوافقها مع محافظ المصرف

- لجنة إدارة المخاطر الداخلية :

1. الاطلاع والموافقة على التقارير الرقابية الدورية حسب المتطلبات وتوصيات لجنة تطبيق معيار 9 .
2. رفع التوصيات اللازمة إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة .
3. التوصية للجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بالتعديلات على نموذج الأعمال ، ومنهجيات القياس والتقييم ، والسياسات والإجراءات المعدلة .

- لجنة معيار 9 IFRS :

1. مراجعة تصنيف مراحل الحسابات والتوصية بالموافقة.
2. التوصية بتعديل تصنيف مراحل الحسابات بحيث تكون مبررة وعلى أن لا تتعارض مع تعليمات المركزي

- إدارة المخاطر:

1. إعداد وتحديث وثيقة إطار عمل تطبيق المعيار
2. إعداد نماذج والمنهجيات المستخدمة لتصنيف المراحل واحتساب الخسائر المتوقعة وبما يتماشى مع متطلبات المعيار .
3. المساعدة في تحديد متطلبات المعيار الواجب توفرها بالمصرف وحسب تحليل الفجوة .

- الإدارة المالية :

1. إعداد نماذج الأعمال وسياسة و إجراءات التصنيف والقياس للأدوات المالية حسب المعيار.
2. تصنيف و قياس الأصول المالية
3. عكس نتائج احتساب الخسائر المتوقعة على بيانات المصرف

- إدارة الائتمان:

1. تصنيف ومراجعة المراحل لكل حساب واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابله
2. تحديث بيانات العميل لتتناسب مع تصنيف المراحل واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة
3. إصدار التقارير اللازمة بالنتائج

- إدارة التدقيق الداخلي :

1. مراجعة وثيقة تطبيق المعيار و المهام و المسؤوليات الواردة فيها لضمان الامتثال لمتطلبات المعيار .
2. التأكد من تطبيق المصرف لكافة متطلبات المعيار.
3. التأكد من كفاية الخسائر الائتمانية المتوقعة المرصودة من قبل المصرف وتوافقها مع محافظ المصرف .

المخاطر التشغيلية

تعرف مخاطر التشغيل على أنها مخاطر حدوث خسارة قد تكون ناتجة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية، العنصر البشري، الأنظمة، أو الناتجة عن أحداث خارجية وقد ارتأت إدارة المصرف أن يشمل هذا التعريف المخاطر القانونية والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة لأغراض إدارة هذا النوع من المخاطر.

نظرا لشمولية تعريف مخاطر التشغيل و نتيحة لحرص إدارة المصرف على مواكبة التغير المستمر في بيئة العمل و التكنولوجيا وطرح كل ما هو جديد من خدمات ومنتجات مصرفية، فقد تم تصميم وتطوير سياسة إدارة مخاطر التشغيل "Operational Risk Policy" لتغطي كافة دوائر المصرف وفروعه والشركة التابعة بحيث تشمل المبادئ الأساسية وربط أهداف سياسة إدارة المخاطر بأهداف المصرف الاستراتيجية الرئيسية.

كما تم إعتتماد وتطبيق عدة منهجيات لتفعيل دور إدارة مخاطر التشغيل ، الأمر الذي يتطلب تحديد وتقييم ومتابعة و تخفيف أثر المخاطر التشغيلية لكل دائرة / وحدة / فرع على حدة وكما جاء في تعليمات لجنة بازل الدولية من خلال:

1. التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية (CRSA-Control & Risk Self-Assessment) من خلال عقد ورشات عمل "Workshops" بالاعتماد على تحليل الإجراءات المعتمدة والأحداث التشغيلية وتقارير التدقيق وبالتالي التعرف على المخاطر والضوابط الرقابية وتحديد الفجوة الرقابية من خلال مصفوفة المخاطر. في هذا الإطار، يتم إعداد نموذج تحت مسمى "الفحوصات الرقابية" والذي يتم من خلاله التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط "CRSA" من قبل مدير الوحدة / الدائرة / الفرع أو من ينوب عنه.

2. الفجوة الرقابية الفجوة الرقابية: هي النسبة المئوية المقبولة التي تعكس درجة سيطرة الضوابط الرقابية على المخاطر.

3. فحص الالتزام: هو فحص يتم من قبل موظفي البنك للتأكد من التزام وحدات العمل بتطبيق الضوابط الرقابية الداخلية.

4. تحديث خطة استمرارية العمل في المصرف والإشراف على تطويرها.

5. لدى المصرف برنامج شامل للتأمين يستهدف كافة الدوائر في الإدارة العامة والفروع والتي بالإمكان ان تتعرض الى مخاطر ذات خسائر مرتفعة الأثر ويتم تقييم المخاطر من خلال :

أ - طبيعة عمل الدائرة .

ب - الاحداث الخارجية / الحروب / الإرهاب / الكوارث الطبيعية بانواعها .

من هذا المنطلق، فإن استمرارية وفعالية إدارة المخاطر التشغيلية هي جزء لا يتجزأ من مسؤوليات كافة المعنيين في التطبيق في المصرف وعلى جميع المستويات من خلال:

1. التقيد بإجراء الفحوصات الرقابية حسب جداولها و دون تأخير.

2. عرض نتائج تقييم الفحوصات الرقابية بشفافية ودقة.

3. الإبلاغ و الإفصاح عن أي خسائر أو أحداث تشغيلية دون تأخير أو تردد.

4. تبني وتطبيق التوصيات "Remedial Actions / Recommendations / Mitigations" التي يتم طرحها من قبل إدارة مخاطر التشغيل والتي من شأنها التخفيف من المخاطر التي يتم التعرف عليها من خلال ورشات العمل / الإبلاغ عن الأحداث أو الخسائر التشغيلية / الفحوصات الرقابية.

5. لمجلس الإدارة واللجان المعنية والإدارة العليا دور هام في دعم وتمكين إدارة مخاطر التشغيل وجعلها جزءاً أساسياً من منهجية عمل المصرف.

لضمان ذلك، فإن إدارة مخاطر التشغيل تحرص على نشر ثقافة إدارة المخاطر التشغيلية وأهمية خطة استمرارية العمل وتوعية المعنيين عن طريق عقد دورات تدريبية لكل دائرة من خلال ورشات عمل وخلق بيئة عمل فعالة ورفع أي مخالفات أو تقصير إلى لجنة المخاطر الداخلية لإجراء اللازم، ومن ثم بناء ملف مخاطر "Risk Profile" على مستوى الدائرة / الوحدة / الفرع و بالتالي على مستوى المصرف ككل.

إضافة إلى ما ورد فإن إدارة مخاطر التشغيل تعنى بما يلي:

1. مراجعة السياسات المصرفية الداخلية وإجراءات العمل بهدف إبراز مخاطرها والتوجه لتخفيفها والسيطرة عليها قبل اعتمادها.
2. تطبيق فحوصات الأوضاع الضاغطة.
3. التطوير المستمر للأنظمة المستخدمة لإدارة مخاطر التشغيل.

أمن المعلومات:

إن مسؤولية وحدة أمان المعلومات / إدارة المخاطر تكمن في المحافظة على سرية وتوفر ودقة المعلومات على مستوى المصرف وذلك من خلال ما يلي:

1. التحضير للحصول على شهادة PCI DSS.
2. وضع الخطط والبرامج الكفيلة بحماية المصرف من كافة المخاطر المترتبة على ضياع أو سرقة المعلومات.
3. تحديث نظام مراقبة الأحداث الأمنية لمواكبة أفضل الإصدارات العالمية .
4. تطوير برنامج توعية أمنية للعملاء وموظفي المصرف.
5. تطوير وتحديث استراتيجية وبرنامج للأمن السيبراني بما يتماشى مع استراتيجية المصرف.
6. تنفيذ وتحديث إطار الحوكمة الخاص بإدارة أمن المعلومات بما يتواءم مع إطار عمل COBIT 2019.
7. إعداد المعايير الأمنية للأنظمة المعلومات المختلفة.
8. مراجعة فعالية ضوابط الحماية المعتمدة في سياسة الامن السيبراني لدى المصرف بشكل مستمر.
9. الاشراف و المتابعة و مراجعة عملية تصنيف اصول المعلومات على مستوى دوائر المصرف و أهميتها و الاشخاص المخولين لاستخدامها و الوصول اليها بمقتضى الاجراءات و السياسات التابعة للمصرف.

مخاطر السوق

هي مخاطر التذبذب والتغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل (أسعار الفائدة، وأسعار العملات، وأسعار الأسهم)، و تنشأ مخاطر السوق نتيجة وجود مراكز مفتوحة في أسعار الفائدة والعملات والاستثمار في الأسهم والأوراق المالية، ويتم مراقبة هذه المخاطر وفقاً لسياسات وإجراءات محددة ومن خلال لجان متخصصة ومراكز العمل المعنية وتتضمن كل من مخاطر التالية:-

1. مخاطر أسعار الفائدة.
2. مخاطر أسعار الصرف.
3. مخاطر أسعار الأسهم.

يتبع المصرف سياسات مالية واستثمارية لإدارة مخاطر السوق المحتملة ضمن إستراتيجية محددة، ومن خلال لجنة إدارة المخاطر الداخلية لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات في المصرف التي تتولى عملية الإشراف على مخاطر السوق وتقديم الإرشاد فيما يتعلق بالمخاطر المقبولة والسياسة المتبعة بهذا الخصوص ، وفي هذا الإطار وبوجود وحدة مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والمدرّبة وأنيط بها مهام إدارة هذا النوع من المخاطر ضمن الأسس التالية:-

1. منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والبنك المركزي العراقي.
2. إعداد سياسة لمخاطر السوق التي تتضمن اسس تعريف وإدارة وقياس ومراقبة هذا النوع من المخاطر واعتمادها من قبل اللجان المعنية.
3. إعداد مصفوفة من التقارير الرقابية لإدارة ومراقبة مخاطر السوق.
4. تطوير أدوات ومقاييس لإدارة ومراقبة مخاطر السوق من خلال:-
 - أ. تحليل الحساسية (Sensitivity analysis).
 - ب. تحليل نقطة الأساس (Basis Point).
 - ج. اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).
 - د. تقارير وقف الخسائر (Stop Loss Limit).
 - هـ. مراقبة السقوف الاستثمارية للمصرف.
 - و. مراقبة محفظة الأوراق المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وإعادة تقييمها أولاً بأول.

1- مخاطر أسعار الفائدة:

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على أرباح المصرف أو على قيمة الأدوات المالية، حيث يتعرض المصرف لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الأجل الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم المصرف بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات.

تتضمن سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات حدود لحساسية أسعار الفائدة وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بدراسة مخاطر أسعار الفائدة من خلال اجتماعاتها الدورية ويتم دراسة الفجوات في استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومدى تأثيرها بأسعار الفائدة السائدة والمتوقعة ومقارنتها بالحدود الموافق عليها وتطبيق استراتيجيات التحوط إذا لزم الأمر.

يستخدم البنك أدوات التحوط كمبادلات أسعار الفائدة للحد من الآثار السلبية للتغير في أسعار الفائدة.

أساليب تخفيف مخاطر أسعار الفائدة:

تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بدراسة مخاطر أسعار الفائدة من خلال اجتماعات دورية تقام لهذا الغرض حيث يتم دراسة الفجوات في استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومدى تأثيرها بأسعار الفائدة السائدة والمتوقعة وتقوم بوضع الحلول للتخفيف من هذه المخاطر.

موازنة آجال استحقاق الموجودات مع المطلوبات تسعى إدارة المصرف للموائمة بين مدى تأثير الموجودات والمطلوبات وضمن فئات الاستحقاق للتغير في أسعار الفائدة والحد من أية آثار سلبية قد تحدث نتيجة إرتفاع أو إنخفاض أسعار الفائدة.

فجوات الفوائد:

يتم العمل على تلافي أية فجوات في أسعار الفائدة من خلال دورية تعديل الفوائد على موجودات المصرف ومطلوباته من حيث الربط والموازنة بين الاستحقاقات والفوائد .

تتمثل حساسية قائمة الدخل بأثر التغيرات المفترضة الممكنة بأسعار الفوائد على أرباح المصرف لسنة واحدة، ويتم احتسابها على الموجودات والمطلوبات المالية التي تحمل سعر فائدة متغير كما في 31 كانون الأول :

- التحوط لأسعار الفوائد.

يسعى البنك للحصول على تمويل طويل الأجل لمقابلة استثماراته طويلة الأجل بأسعار فائدة ثابتة قدر الإمكان، هذا ولمواجهة أية تغيرات على أسعار فوائد مصادر الأموال يقوم البنك باستثمارات قصيرة الأجل.

تتمثل حساسية قائمة الدخل بأثر التغيرات المفترضة الممكنة بأسعار الفوائد على أرباح البنك لسنة واحدة، ويتم احتسابها على الموجودات والمطلوبات المالية التي تحمل سعر فائدة متغير كما في 31 كانون الأول :

31 كانون الأول 2024	الزيادة في سعر الفائدة	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملة	%	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
دولار امريكي	1	(30,321)	-
ريال سعودي	1	1,043,821	-

31 كانون الأول 2023	الزيادة في سعر الفائدة	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملة	%	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
دولار امريكي	1	491,054	-
ريال سعودي	1	(30,555)	-

2- مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية، يعتبر الدينار العراقي عملة الاساس للمصرف. يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للمركز المالي لكل عملة لدى المصرف و يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي ويتم اتباع استراتيجيات للتأكد من الاحتفاظ بمركز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة. تنص السياسة الاستثمارية للبنك على أنه يمكن أخذ مراكز بالعملات الأجنبية الرئيسية مقابل بعضها بما لا يتجاوز 5٪ من حقوق المساهمين لكل عملة وبحيث لا يتجاوز المركز الإجمالي للعملات جميعها ما نسبته 15٪ من حقوق المساهمين. ويتم مراقبة مراكز العملات الأجنبية بشكل يومي، ويمكن استخدام أدوات السوق المتطورة بهدف التحوط من مخاطر أسعار الصرف ضمن محددات تحول دون تعرض البنك لأي مخاطر إضافية. فيما يلي جدول يبين أثر التغير الممكن والمعقول في سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية على قائمة الدخل الموحدة ، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المؤثرة ثابتة.

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	التغير في سعر صرف العملة	العملة
حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية إيرادات الفائدة (الأرباح والخسائر)	%	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	%	
27,328	618,329	5	دولار امريكي
11,504	63,288	5	يورو
10,001	869	5	جنيه استرليني
17	3,457,459	5	ين ياباني
169	15,780	5	كورونا سويدية
6,085	47,236	5	درهم اماراتي
(103,186)	(127)	5	ريال سعودي
9,962	153	5	دينار اردني
9	16	5	دينار كويتي

3- مخاطر التغير بأسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم، يعمل المصرف على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية، معظم استثمارات الأسهم التي يملكها المصرف مدرجة ضمن سوق العراق للأوراق المالية. يوضح الجدول التالي حساسية قائمة الدخل الموحدة والتغير المتراكم في القيمة العادلة نتيجة للتغيرات الممكنة المعقولة على أسعار الأسهم، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المؤثرة ثابتة:

المؤشر	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
31 كانون الأول 2024	%	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
سوق العراق	5	-	40,213
31 كانون الأول 2023	%	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
سوق العراق	5	-	38,256

في حال كان هناك تغير سلبي في المؤشر يكون الأثر مساوٍ للتغير أعلاه مع عكس الإشارة.

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

إن حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي:

المجموع	عناصر بدون فائدة	أكثر من 3 سنوات	من سنة إلى 3 سنوات	من 6 أشهر إلى سنة	من 3 أشهر إلى 6 شهور	من شهر حتى 3 شهور	أقل من شهر واحد	31 كانون الأول 2024
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
1,864,209,530	1,864,209,530	-	-	-	-	-	-	الموجودات - نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تسهيلات ائتمانية مباشرة موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر موجودات مالية بالكلفة المضافة - بالصادفي ممتلكات ومعدات - بالصادفي موجودات غير ملموسة - بالصادفي حق استخدام البند المؤجر موجودات أخرى مجموع الموجودات المطلوبات - ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية ودائع عملاء تأمينات نفقة أموال مقترضة الالتزام عقود الإيجار مخصصات متنوعة مخصص ضريبة الدخل مطلوبات أخرى مجموع المطلوبات فجوة إعادة تسعير الفائدة
365,983,012	120,306,545	-	-	-	-	-	245,676,467	
1,781,306,690	84,583,211	1,137,790,748	180,649,657	23,667,996	152,006,619	110,920,048	91,688,411	
4,421,460	4,421,460	-	-	-	-	-	-	
920,699,421	-	526,826,930	350,000,000	24,541,667	-	19,330,824	-	
61,458,107	61,458,107	-	-	-	-	-	-	
32,458,628	32,458,628	-	-	-	-	-	-	
22,124,241	22,124,241	-	-	-	-	-	-	
91,571,833	91,571,833	-	-	-	-	-	-	
5,144,232,922	2,281,133,555	1,664,617,676	530,649,657	48,209,663	152,006,619	130,250,872	337,364,878	
27,258,549	27,258,549	-	-	-	-	-	-	مجموع الموجودات المطلوبات - ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية ودائع عملاء تأمينات نفقة أموال مقترضة الالتزام عقود الإيجار مخصصات متنوعة مخصص ضريبة الدخل مطلوبات أخرى مجموع المطلوبات فجوة إعادة تسعير الفائدة
3,462,694,445	2,562,201,190	-	141,966,980	154,789,663	139,163,102	163,695,866	300,877,644	
656,147,163	656,147,163	-	-	-	-	-	-	
161,500,173	79,776,987	43,830,018	-	13,529,255	19,839,061	4,524,852	-	
23,796,380	23,796,380	-	-	-	-	-	-	
8,948,470	8,948,470	-	-	-	-	-	-	
42,318,851	42,318,851	-	-	-	-	-	-	
64,063,958	64,063,958	-	-	-	-	-	-	
4,446,727,989	3,464,511,548	43,830,018	141,966,980	168,318,918	159,002,163	168,220,718	300,877,644	
697,504,933	(1,183,377,993)	1,620,787,660	388,682,677	(120,109,255)	(6,995,544)	(37,969,846)	36,487,234	
3,982,984,863	2,358,291,027	1,123,207,967	131,212,511	52,991,618	78,059,359	193,798,890	45,423,491	31 كانون الأول 2023 مجموع الموجودات مجموع المطلوبات فجوة إعادة تسعير الفائدة
3,477,894,703	2,691,761,636	-	142,411,067	164,192,754	123,589,272	118,461,163	237,478,811	
505,090,160	(333,470,610)	1,123,207,967	(11,198,556)	(111,201,136)	(45,529,913)	75,337,727	(192,055,320)	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
الشركة في مخاطر العملات الأجنبية:

31 كانون الأول 2024	دولار أمريكي	يورو	جنيّة سريلاويكي	دين بلجيكي	كورونا سعودية	درهم إماراتي	الريال السعودي	الدنمارك اللاردي	الدنمارك الكروني	المجموع
الموجودات نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تسهيلات ائتمانية مباشرة موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر موجودات مالية بالكتلة المطفأة - بالصفحي ممتلكات ومعدات - بالصفحي موجودات غير ملموسة - بالصفحي موجودات أخرى مجموع الموجودات المطلوبات ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية ودائع عملاء تأمينات نقدية أموال مقترضة مطلوبات أخرى مجموع المطلوبات صافي الشكر بالمعاملات الأجنبية	276,656,765	184,605	-	-	-	-	4,164,155	-	-	281,005,525
	228,061,836	20,520,974	78,690	66,733	2,913	312,570	8,569,992	-	702,124	259,353,431
	124,037,940	26	-	-	-	-	82,808,998	-	-	206,846,964
	779,822	-	-	-	-	-	-	-	-	779,822
	101,826,930	-	-	-	-	-	19,330,825	-	-	121,157,755
	-	-	-	-	-	-	4,544,518	-	-	4,544,518
	-	-	-	-	-	-	2,229,694	-	-	2,229,694
	17,279,873	112,575	-	-	-	-	6,147,118	-	-	23,539,566
	748,643,166	20,818,180	78,690	66,733	2,913	312,570	127,795,300	1,037,599	702,124	899,457,275
	26,735,110	-	-	-	-	-	293,171	-	-	27,028,281
المطلوبات ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية ودائع عملاء تأمينات نقدية أموال مقترضة مطلوبات أخرى مجموع المطلوبات صافي الشكر بالمعاملات الأجنبية	513,633,162	14,779,890	62,174	69,153	-	12,742	41,912,335	140,111	30	570,609,597
	120,252,632	4,834,091	-	-	-	-	17,729,476	-	701,764	143,517,963
	70,643,166	-	-	-	-	-	-	-	-	70,643,166
	3,170,375	1,736	-	-	-	-	2,168,601	1	26	5,340,739
	734,434,445	19,615,717	62,174	69,153	-	12,742	62,103,583	140,112	701,820	817,139,746
	14,208,721	1,202,463	16,516	(2,420)	2,913	299,828	65,691,717	897,487	304	82,317,529
	747,378,552	9,475,635	420,240	9,493	3,207	203,812	68,402,617	20,385,117	700,558	846,979,231
	746,859,323	9,257,053	230,218	9,161	-	88,203	68,126,479	19,866,512	700,385	845,137,334
	519,229	218,582	190,022	332	3,207	115,609	276,138	518,605	173	1,841,897
صافي الشكر بالمعاملات الأجنبية										
31 كانون الأول 2023										
مجموع الموجودات										
مجموع المطلوبات										

مخاطر السيولة

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم في أي (موقع جغرافي، عملة، وقت) لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر بسبب اللجوء لأي مما يلي:

- 1- بيع موجودات المصرف بأسعار منخفضة مما يؤدي إلى انخفاض العوائد المتوقعة وانخفاض الأرباح المالية لدى المصرف.
- 2- إقبال المصرف على الالتزامات ذات التكاليف المرتفعة وذلك لتلبية التزاماتها مما يؤدي إلى زيادة التكاليف وبالتالي انخفاض الأرباح المتوقعة لدى المصرف.

ويتم تحديد أثر مخاطر السيولة على المصرف من خلال التعرف على مدى سيولة موجوداته وقدرة المصرف على تحويل الموجودات السائلة أو شبه السائلة إلى نقد بأقل الخسائر من حيث هبوط الأسعار، ويجب على المصرف توفير الموجودات التي من الممكن أن يتم بيعها بسعر يقترب من القيمة الأساسية، وبالتالي فإن مخاطر السيولة التي من الممكن أن يتعرض لها المصرف قد تنقسم إلى ما يلي:

مخاطر تمويل السيولة (Funding Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم مقدرة المصرف على تحويل الأصول إلى نقد - مثل تحصيل الذمم - أو الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.

مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم تمكن المصرف من بيع الأصل في السوق أو بيعه مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة أو الطلب في السوق.

تتم عملية إدارة السيولة من قبل إدارة الخزينة والاستثمار، وتكون إدارة وقياس ومراقبة مخاطر السيولة وفقاً لسياسات وإجراءات محددة وخطة تمويل الطوارئ ومن خلال لجنة إدارة المخاطر الداخلية ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات (ALCO) التي تتولى عملية مراقبة وضبط السيولة وإجراء التوزيع الاستراتيجي الأمثل لكل من موجودات ومطلوبات المصرف سواء في قائمة المركز المالي أو خارجها بتنسيق مع مدير إدارة الخزينة والاستثمار وتتم عملية إدارة مخاطر السيولة ضمن مجموعة من المعطيات التالية:

منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل اللجان التي تحدد أسس وتعريف وإدارة وقياس ومتابعة مخاطر السيولة.

خطة إدارة أزمات السيولة والتي تتضمن:

أ. إجراءات متخصصة لإدارة أزمة السيولة.

ب. لجنة متخصصة لإدارة أزمة السيولة.

ج. خطة لتوفير السيولة في الحالات الطارئة (Liquidity Contingency Plan).

د. تحليل وضعية سيولة المصرف معتمدين على تقارير السيولة التي تتضمن:-

- جدول فجوة الأمد (Duration Gap) للموجودات والمطلوبات.

- ودائع العملاء لدى المصرف بالدينار العراقي والعملة الأجنبية.

- تقرير مؤشرات السيولة.

- اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).

كما تتولى إدارة الخزينة والاستثمار بتنسيق مع وحدة مخاطر السوق على تنويع مصادر التمويل وموائمة أجالها والاحتفاظ برصيد كاف من الموجودات السائلة من أجل تخفيف مخاطر السيولة وتضمن تلك الإجراءات ما يلي:

- تحليل أجال استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومراقبتها

يقوم المصرف بدراسة سيولة موجوداته ومطلوباته إضافة الى أي تغييرات تحدث على موجوداته ومطلوباته بشكل يومي ، ويسعى المصرف من خلال لجنة ادارة الموجودات والمطلوبات للموائمة بين استحقاقات الموجودات والمطلوبات ومراقبة الفجوات مع تلك المحددة بسياسة المصرف.

- كما تتضمن السياسة خطة توفير سيولة في الحالات الطارئة Liquidity Contingency Plan.

تقوم لجنة إدارة لموجودات والمطلوبات برفع التوصيات المتعلقة بسياسة إدارة مخاطر السيولة والاجراءات ووضع الأنظمة اللازمة لتطبيق الضوابط الرقابية الفعالة ورفع التقارير حول مخاطر السيولة ومدى التقيد بالضوابط والسياسات بالإضافة الى توفير الموارد التحليلية للإدارة العليا بما في ذلك متابعة كافة التطورات التقنية المتعلقة بقياس وإدارة مخاطر السيولة وتطبيق الملائم منها.

- التوزيع الجغرافي والتوزيع القطاعي

تتوزع موجودات المصرف ومطلوباته بشكل منتظم بين استثمارات محلية وخارجية بالاعتماد على أكثر من سوق مالي ورأس مالي وتوزيع التسهيلات على قطاعات مختلفة ومناطق جغرافية متعددة، والموائمة بين تمويل قطاع الشركات والافراد. كما يسعى المصرف للحصول على تنوع مصادر التمويل واستحقاقاتها.

- الاحتياطات النقدية لدى سلطات الرقابة المصرفية

يحتفظ المصرف باحتياطي نقدي لدى سلطات الرقابة المصرفية بمبلغ 558.360.248 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2024 (492.915.587 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الأول 2023).

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية بتاريخ القوائم المالية الموحدة:

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

المجموع	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	من سنة إلى 3 سنوات	من 6 أشهر إلى سنة	من 3 شهور إلى 6 شهور	من شهر حتى 3 شهور	حتى شهر واحد	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	31 كانون الأول 2024
27,258,549	27,258,549	-	-	-	-	-	-	المطلوبات :
3,462,694,445	2,675,616,290	-	141,966,980	154,789,663	139,163,102	163,695,866	187,462,544	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
656,147,163	9,419,204	2,165,693	182,411,258	110,892,154	143,675,986	104,398,649	103,184,219	ودائع عملاء
161,500,173	-	111,943,474	11,607,980	13,584,806	19,839,061	4,524,852	-	تأمينات نقدية
23,796,380	23,796,380	-	-	-	-	-	-	أموال مقترضة
8,948,470	8,948,470	-	-	-	-	-	-	التزام عقود الإيجار
42,318,851	42,318,851	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
64,063,958	64,063,958	-	-	-	-	-	-	مخصص خريبة الدخل
4,446,727,989	2,851,421,702	114,109,167	335,986,218	279,266,623	302,678,149	272,619,367	290,646,763	مطلوبات أخرى
5,144,232,922	2,281,133,555	1,664,617,678	530,649,657	48,209,663	152,006,619	130,250,872	337,364,878	إجمالي الموجودات حسب استحقاقاتها المتوقعة

المجموع	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	من سنة إلى 3 سنوات	من 6 أشهر إلى سنة	من 3 شهور إلى 6 شهور	من شهر حتى 3 شهور	حتى شهر واحد	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	31 كانون الأول 2023
58,783,432	58,783,432	-	-	-	-	-	-	المطلوبات :
2,926,569,285	2,340,826,495	-	142,411,066	146,087,274	123,342,255	118,169,238	55,732,957	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
266,772,045	511,931	4,486,419	85,667,084	50,772,654	43,476,240	47,597,768	34,259,949	ودائع عملاء
117,300,374	-	86,520,624	11,676,874	18,378,209	344,159	291,924	88,584	تأمينات نقدية
18,950,940	18,950,940	-	-	-	-	-	-	أموال مقترضة
7,937,400	7,937,400	-	-	-	-	-	-	التزام عقود الإيجار
38,342,710	38,342,710	-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
43,238,517	43,238,517	-	-	-	-	-	-	مخصص خريبة الدخل
3,477,894,703	2,508,591,425	91,007,043	239,755,024	215,238,137	167,162,654	166,058,930	90,081,490	مطلوبات أخرى
3,982,984,863	2,358,291,027	1,123,207,967	131,212,511	52,991,618	78,059,359	193,798,890	45,423,491	إجمالي المطلوبات
								إجمالي الموجودات حسب استحقاقاتها المتوقعة

(36) بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:

31 كانون الأول 2024	لغاية سنة	من سنة لغاية 5 سنوات	المجموع
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
856,197,695	154,187,132	1,010,384,827	
9,333,621	15,601,713	24,935,334	
244,136,370	65,437,418	309,573,788	
1,109,667,686	235,226,263	1,344,893,949	

31 كانون الأول 2023	لغاية سنة	من سنة لغاية 5 سنوات	المجموع
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
417,025,023	34,739,315	451,764,338	
4,433,508	7,160,909	11,594,417	
162,853,507	69,027,042	231,880,549	
584,312,038	110,927,266	695,239,304	

(1) التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى).

31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2023	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
1,448,294,848	1,320,229,137	بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:
365,983,012	340,343,207	أرصدة لدى بنوك مركزية
		أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
		التسهيلات الائتمانية:
		الأفراد
		الشركات
		الشركات الكبرى
		المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
		سندات وأذونات:
		موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بال صافي
		الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر
		الموجودات الأخرى
4,537,463,945	3,350,544,094	إجمالي بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة
		بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:
		كفالات
		اعتمادات صادرة
		سقوف تسهيلات غير مستغلة
		إجمالي بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة
5,882,357,894	4,045,783,398	إجمالي بنود داخل قائمة المركز المالي وبنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة

- الجدول أعلاه يمثل الحد الأقصى لمخاطر الائتمان للمصرف كما في 31 كانون الأول 2024 دون أخذ الضمانات أو مخففات مخاطر الائتمان الأخرى بعين الاعتبار.

- بالنسبة لبنود الموجودات داخل قائمة المركز المالي الموحدة فإن التعرض الوارد أعلاه قائم على أساس الرصيد كما ظهر في قائمة المركز المالي الموحدة بالإضافة للفوائد المستحقة له.

(2) تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

31 كانون الأول 2024	الأفراد	الشركات الكبرى	المنشآت الصغيرة والمتوسطة	بنوك ومؤسسات مصرفية وبنود أخرى	المجموع
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
متدنية المخاطر	1.533.644	8.751.280	32.213	2.756.157.255	2.766.474.392
مقبولة المخاطر	1.195.061.363	448.413.192	81.928.041	-	1.725.402.596
منها مستحقة :					
لغاية 30 يوم	1.186.955.028	344.298.556	75.475.412	-	1.606.728.996
من 31 لغاية 60 يوم	7.964.404	21.688.028	5.296.580	-	34.949.012
تحت المراقبة	4.170.615	42.846.144	3.017.614	-	50.034.373
غير عاملة:					
دون المستوى	4.479.835	253.610	1.826.154	-	6.559.599
مشكوك فيها	3.815.568	15.263.736	4.837.783	-	23.917.087
هالكة	8.245.584	52.333.912	1.279.931	-	61.859.427
المجموع	1.217.306.609	567.861.874	92.921.736	2.756.157.255	4.634.247.474
يطرح: فوائد معلقة	2.197.666	14.231.468	480.302	-	16.909.436
يطرح: مخصص التدني	13.644.849	63.643.620	2.585.624	-	79.874.093
الصافي	1.201.464.094	489.986.786	89.855.810	2.756.157.255	4.537.463.945

31 كانون الأول 2023	الأفراد	الشركات الكبرى	المنشآت الصغيرة والمتوسطة	بنوك ومؤسسات مصرفية وبنود أخرى	المجموع
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
متدنية المخاطر	742.555.688	240.463.750	53.120.635	2.040.596.119	3.076.736.192
مقبولة المخاطر	52.311.774	139.167.658	7.771.406	-	199.250.838
منها مستحقة :					
لغاية 30 يوم	6.923.033	4.663.786	20.181	-	11.607.000
من 31 لغاية 60 يوم	45.388.741	134.503.872	7.751.225	-	187.643.838
تحت المراقبة	6.112.359	96.993.153	4.623.399	-	107.728.911
غير عاملة:					
دون المستوى	3.099.144	2.260.741	5.440.193	-	10.800.078
مشكوك فيها	2.527.800	8.493.007	545.665	-	11.566.472
هالكة	4.557.855	10.286.217	435.998	-	15.280.070
المجموع	811.164.620	497.664.526	71.937.296	2.040.596.119	3.421.362.561
يطرح: فوائد معلقة	1.190.331	10.657.846	145.316	-	11.993.493
يطرح: مخصص التدني	8.089.489	25.883.993	24.851.491	-	58.824.973
الصافي	801.884.800	461.122.686	46.940.489	2.040.596.119	3.350.544.094

- تشمل التعرضات الائتمانية، التسهيلات، الأرصدة والإيداعات لدى البنوك، سندات، أدوات خزينة، وأي موجودات لها تعرضات ائتمانية.
- يعتبر كامل رصيد الدين مستحق في حال استحقاق احد الأقساط أو الفوائد.
- يعتبر الحساب الجاري مدين مستحق إذا تجاوز السقف.

الديون المجدولة

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأُخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية ، وقد بلغت 4.014.584 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الاول 2024 مقابل 4.124.037 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الاول 2023.

يمثل رصيد الديون المجدولة الديون التي تم جدولتها سواء ما زالت مصنفة تحت المراقبة أو حوت إلى عاملة.

الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح وغيرها من الاجراءات ذات العلاقة، وقد بلغت قيمتها 7.609.187 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الاول 2024 مقابل 76.455.628 ألف دينار عراقي كما في 31 كانون الاول 2023.

(3) التركيز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وكما يلي:

المجموع	خارج العراق	داخل العراق	المنطقة الجغرافية
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
1.448.294.848	-	1.448.294.848	أرصدة لدى بنوك مركزية
365.983.012	334.721.627	31.261.385	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
			التسهيلات الائتمانية :
1.201.464.094	-	1.201.464.094	للافراد
			الشركات:
489.986.786	-	489.986.786	الشركات الكبرى
89.855.810	-	89.855.810	المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
			سندات وأذونات :
920.699.421	121.157.755	799.541.666	موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي
4.421.460	779.822	3.641.638	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل
16.758.514	-	16.758.514	الموجودات الاخرى
4.537.463.945	456.659.204	4.080.804.741	الإجمالي للسنة
309.573.788	37.730.267	271.843.521	الكفالات المالية
1.010.384.827	656.557.208	353.827.619	الإعتمادات المستندية
5.857.422.560	1.150.946.679	4.706.475.881	المجموع الكلي لسنة 2024
4.034.188.981	937.592.797	3.096.596.184	المجموع الكلي لسنة 2023

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات (مخففات المخاطر):

31 كانون الأول 2024	الأفراد	الشركات الكبرى	المنشآت الصغيرة والمتوسطة	المجموع
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
الضمانات مقابل:				
متدنية المخاطر	10.550.811	11.459.195	997.765	23.007.771
مقبولة المخاطر	28.655.851	81.535.724	10.991.031	121.182.606
تحت المراقبة	113.309	8.935.053	593.788	9.642.150
غير عاملة:				
دون المستوى	299.721	346.606	398.727	1.045.054
مشكوك فيها	104.625	1.715.873	1.588.521	3.409.019
هالكة	100.859	8.999.277	889.379	9.989.515
المجموع	39.825.176	112.991.728	15.459.211	168.276.115
منها:				
تأمينات نقدية	8.515.601	14.161.575	49.637	22.726.813
عقارية	19.230.890	83.412.153	15.409.574	118.052.617
أسهم متداولة	-	12.013.611	-	12.013.611
سيارات وآليات	12.078.685	3.404.389	-	15.483.074
المجموع	39.825.176	112.991.728	15.459.211	168.276.115

31 كانون الأول 2023	الأفراد	الشركات الكبرى	المنشآت الصغيرة والمتوسطة	المجموع
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي
الضمانات مقابل:				
متدنية المخاطر	22.326.357	27.856.380	15.796.724	65.979.461
مقبولة المخاطر	4.662.261	58.907.104	13.766.466	77.335.831
تحت المراقبة	231.225	40.034.276	853.320	41.118.821
غير عاملة:				
دون المستوى	110.000	735.840	4.396.974	5.242.814
مشكوك فيها	-	3.606.976	474.523	4.081.499
هالكة	305.947	6.693.069	119.813	7.118.829
المجموع	27.635.790	137.833.645	35.407.820	200.877.255
منها:				
تأمينات نقدية	2.946.976	40.588.150	8.515	43.543.641
عقارية	24.688.815	94.610.958	35.399.305	154.699.078
أسهم متداولة	-	2.634.536	-	2.634.536
سيارات وآليات	-	-	-	-
المجموع	27.635.791	137.833.644	35.407.820	200.877.255

لأغراض تعبئة الجدول أعلاه يتم ادراج قيمة الضمانات أخذاً بالاعتبار أن لا تزيد عن مبلغ الدين لكل عميل افرادياً.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

4 (الشركة في التمرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وكما يلي:

إجمالي	أفراد	خدمات	زراعة	عمارات	تجارة	صناعة	مالي	القطاع الاقتصادي
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	القطاع الاقتصادي
البنود								
1,448,294,848	-	-	-	-	-	-	1,448,294,848	أرصدة لدى بنوك مركزية
365,983,012	-	-	-	-	-	-	365,983,012	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
1,781,306,690	1,171,720,737	100,106,899	23,840,424	126,248,488	323,878,708	30,813,761	4,697,673	التسهيلات الائتمانية
سندات واستاد وإذونات:								
920,699,421	-	-	-	-	-	-	920,699,421	موجودات مالية بالكلفة المحطاة - بالصادفي
4,421,460	-	-	-	-	-	-	4,421,460	الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر
16,758,514	-	-	-	-	-	-	16,758,514	الموجودات الأخرى
4,537,463,945	1,171,720,737	100,106,899	23,840,424	126,248,488	323,878,708	30,813,761	2,760,854,928	الإجمالي لسنة 2024
3,350,544,094	768,274,679	92,681,581	20,340,716	66,728,057	276,479,011	85,443,931	2,040,596,119	الإجمالي لسنة 2023

5 (توزيع التمرضات حسب القطاعات الاقتصادية
التوزيع الكلي للتمرضات حسب الأدوات المالية الخاضعة للحساب التدني

إجمالي	أفراد	خدمات ومرافق عامة	زراعة	عمارات	تجارة	صناعة	مالي	31 كانون الأول 2024
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
1,448,294,848	-	-	-	-	-	-	1,448,294,848	بنود قائمة المركز المالي الموحدة
365,983,012	-	-	-	-	-	-	365,983,012	أرصدة لدى بنوك مركزية
1,781,306,690	1,171,720,737	100,106,899	23,840,424	126,248,488	323,878,708	30,813,761	4,697,673	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
4,421,460	-	-	-	-	-	-	4,421,460	التسهيلات الائتمانية
920,699,421	-	-	-	-	-	-	920,699,421	الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر
16,758,514	-	-	-	-	-	-	16,758,514	الموجودات المالية بالكلفة المحطاة
4,537,463,945	1,171,720,737	100,106,899	23,840,424	126,248,488	323,878,708	30,813,761	2,760,854,928	الموجودات الأخرى
309,573,788	-	23,137,040	-	77,461,891	70,566,717	32,405,994	106,002,146	بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة
1,010,384,827	-	210,324,848	5,750,800	68,930,928	686,518,023	31,000,228	7,860,000	إجماليات المالية
1,319,958,615	-	233,461,888	5,750,800	146,392,819	757,084,740	63,406,222	113,862,146	الاعتمادات المستقبلية
المجموع								

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

6) الانصاف عن التمرضات الائتمانية حسب تعليمات رقم 94 لسنة (2004) الصادرة عن البنك المركزي العراقي و المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية المباشرة و بشكل مقارن مع المعيار رقم (9) كما في 31 كانون الاول 2024
(ألف دينار عراقي)

حسب المعيار الدولي للتأثير المالية													
المرحلة الثالثة			المرحلة الثانية			المرحلة الأولى			حسب تعليمات التصنيف (رقم 94 لسنة 2004)				البند
مؤاد معلقة	الحسابات الائتمانية المتوقعة	مؤاد معلقة	مؤاد معلقة	الحسابات الائتمانية المتوقعة	اجمالي	مؤاد معلقة	الحسابات الائتمانية المتوقعة	اجمالي	مخصص	أصل	مؤاد معلقة	اجمالي	
-	-	-	-	-	-	-	13,511,027	1,720,353,904	-	1,735,719,733	-	1,735,719,733	ديون عامة
-	-	-	1,659,470	11,198,563	63,082,597	-	-	-	705,772	50,034,372	-	50,034,372	ديون تحت المراقبة
15,249,966	55,164,503	94,653,718											ديون غير عامة منها
-	-	-	-	-	-	-	-	-	1,452,412	4,712,378	1,847,221	6,559,599	- دون المستوي
-	-	-	-	-	-	-	-	-	15,913,012	22,608,368	1,308,719	23,917,087	مشكوك في تحصيلها
-	-	-	-	-	-	-	-	-	37,512,414	48,105,931	13,753,496	61,859,427	- هالكة
15,249,966	55,164,503	94,653,718	1,659,470	11,198,563	63,082,597	-	13,511,027	1,720,353,904	55,583,610	1,861,180,782	16,909,436	1,878,090,218	المجموع

(37) معلومات عن قطاعات أعمال المصرف

1. معلومات عن أنشطة المصرف:

يتم تنظيم المصرف لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير الصادرة بخصوص قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:

- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم التسهيلات الائتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- التمويل المؤسسي: يتعلق نشاط هذا القطاع بالترتيبات الخاصة بهيكل التمويل وإصدار نشرات الاكتتاب.
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال المصرف.

فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال المصرف موزعة حسب الأنشطة:

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	أخرى	الخزينة	المؤسسات	الأفراد	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
417,776,310 (19,053,669)	452,044,267 (31,390,381)	1,169,670 -	122,965,478 (8,002,297)	196,680,573 (18,840,383)	131,228,546 (4,547,701)	إجمالي الإيرادات مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة
324,103,287 (95,117,486)	420,653,886 (126,729,176)	1,169,670	114,963,181	177,840,190	126,680,845	نتائج أعمال القطاع
228,985,801 (38,982,235)	293,924,710 (41,576,700)					مصاريف غير موزعة
						الربح قبل الضرائب
						ضريبة الدخل
190,003,566	252,348,010					صافي ربح السنة
						معلومات أخرى
3,982,984,863	5,144,232,922	207,612,808	3,155,313,422	579,842,591	1,201,464,100	إجمالي موجودات القطاع
3,477,894,703	4,446,727,989	139,127,660	27,258,549	3,294,529,393	985,812,387	إجمالي مطلوبات القطاع
13,182	88,336	88,336	-	-	-	مصاريف رأسمالية
(14,471,062)	(23,264,778)	(23,264,778)	-	-	-	الإستهلاكات والاطفاءات

2. معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا القطاع التوزيع الجغرافي لأعمال المصرف، يمارس المصرف نشاطاته بشكل رئيسي في جمهورية العراق التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس المصرف نشاطات دولية خارج العراق.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات المصرف ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

المجموع		خارج العراق		داخل العراق		
31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
417,776,310	452,044,267	8,348,777	14,231,769	409,427,532	437,812,498	إجمالي الإيرادات
3,982,984,863	5,144,232,922	433,742,356	466,925,678	3,549,242,508	4,677,307,244	مجموع الموجودات
13,182	88,336	-	-	13,182	88,336	المصاريف الرأسمالية

(38) إدارة رأس المال

يحافظ المصرف على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطته المختلفة. يتم مراقبة مدى كفاية رأس المال من خلال النسب الصادرة بموجب مقررات بازل الدولية والتي تم تبنيها من خلال البنك المركزي العراقي. أصدر البنك المركزي العراقي في جلسته المنعقدة بتاريخ 18 تموز 2023 قرار بزيادة رأس مال كافة المصارف العاملة في العراق من 250 إلى 400 مليار دينار عراقي كحد أقصى في تاريخ 31 كانون الاول 2024. حسب التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي خلال عام 2020 بالبدء بتطبيق تعليمات بازل III بدلا من تعليمات بازل I. يلتزم المصرف بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة 12.5٪ حسب تعليمات البنك المركزي العراقي (8٪ حسب لجنة بازل الدولية). يقوم المصرف بإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات ظروف العمل. هذا ولم يقيم المصرف بأية تعديلات أخرى على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكل رأس المال خلال السنة الحالية والسنة السابقة.

- وصف لما يتم اعتباره رأس مال

حسب تعليمات البنك المركزي العراقي لمعيار بازل III ، يتكون رأس المال التنظيمي مما يلي :

- 1- الشريحة الأولى (Tier 1) : والذي يهدف إلى ضمان استمرارية عمل البنك ، والذي يتكون من :
 - حقوق حملة الأسهم العادية (Common Equity Tier 1) ، والذي يتضمن بشكل رئيسي : (رأس المال المدفوع ، الأرباح (الضائر) المدورة غير المزعة المتحققة من السنوات السابقة ، الأرباح السنوية / الفترة التي لم تعرض على الهيئة العامة للمصرف ، الاحتياطي القانونية والاختيارية ، صافي بنود الدخل الشامل الاخر (التغير المتراكم في القيمة العادلة) ، حقوق الأقلية (الجهات غير المسيطرة) المسموح بالاعتراف بها ضمن ال (CET1) ، حيث يطرح منه بشكل رئيسي (خسائر الفترة / السنوية ، الشهرة والموجودات غير الملموسة ، الموجودات الضريبية المؤجلة ، أسهم الخزينة ، النقص في المخصصات المطلوبة ، العجز في حساب مكافأة نهاية الخدمة .
 - رأس المال الإضافي (Additional Tier 1) والذي يتضمن بشكل رئيسي : (الأسهم الممتازة الدائمة غير التراكمية ، حقوق الأقلية (الجهات غير المسيطرة) المسموح بالاعتراف بها ضمن ال (AT1) .

- 2- الشريحة الثانية والذي يُستخدم لتدعيم رأس المال الاساسي (المستمر و الإضافي) والذي يتكون من : (القروض المساندة ، المخصص العام للقروض و التسهيلات الائتمانية المنتظمة بحد أقصى 1.25٪ من اجمالي الأصول الائتمانية المرجحة بأوزان المخاطر عند تطبيق الأسلوب المعياري و تتمثل في المخصصات المكونة للتعرضات المدرجة في المرحلة الاولى و الثانية عند تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 9 .

متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً للأسلوب البسيط (الطريقة المعيارية) حسب تعليمات البنك المركزي العراقي المستندة لمقررات لجنة بازل، و فيما يلي نسبة كفاية رأس المال مقارنة مع الفترة السابقة: فيما يلي نسب كفاية رأس المال:

31 كانون الأول 2023	31 كانون الأول 2024	
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
300.000.000	400.000.000	بنود رأس المال الاساسي
17.859.869	30.521.002	رأس المال المكتتب به (المدفوع)
(8.329.418)	4.544.592	الاحتياطيات
115.990.744	171.742.356	الأرباح المدورة غير الموزعة (الفائض المحتجز - المتراكم)
131.246	194.794	الأرباح السنوية التي لم تعرض على الهيئة العامة للمصرف
		صافي الدخل الشامل الاخر (التغير المتراكم في القيمة العادلة)
		يطرح منه
8.392.643	25.391.650	الأصول غير الملموسة
417.259.799	581.611.094	مجموع رأس المال الأساسي
		بنود رأس المال الاضافي
33.652.003	34.248.790	إجمالي المخصص العام والمحتسب ضمن المرحلة الأولى والثانية نتيجة تطبيق
		المعيار المحاسبي الدولي رقم 9
20.530.383	24.721.982	الحد الأقصى للمخصص العام المسموح به (1.25%)
20.530.383	24.721.982	إجمالي رأس المال المساند (الشريحة الثانية)
437.790.181	606.333.076	مجموع رأس المال التنظيمي
2.068.887.306	2.375.587.603	مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر
21.16%	25.52%	نسبة كفاية رأس المال التنظيمي (%)
20.17%	24.48%	نسبة رأس المال الأساسي (%)

(39) تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات:

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	31 كانون الأول 2024
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
1.864.209.530	-	1.864.209.530	الموجودات:
365.983.012	-	365.983.012	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
1.781.306.690	1.318.440.405	462.866.285	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
4.421.460	-	4.421.460	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
920.699.421	920.699.421	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
61.458.107	61.458.107	-	موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي
32.458.628	32.458.628	-	ممتلكات ومعدات - بالصافي
22.124.241	22.124.241	-	موجودات غير ملموسة - بالصافي
91.571.833	69.476.792	22.095.041	حق استخدام البند المؤجر
5.144.232.922	2.424.657.594	2.719.575.328	موجودات أخرى
			مجموع الموجودات
			المطلوبات:
27.258.549	-	27.258.549	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
3.462.694.445	112.590.097	3.350.104.348	ودائع عملاء
656.147.163	36.259.991	619.887.172	تأمينات نقدية
161.500.173	123.551.454	37.948.719	أموال مقترضة
23.796.380	23.796.380	-	التزام عقود الإيجار
8.948.470	8.948.470	-	مخصصات متنوعة
42.318.851	42.318.851	-	مخصص ضريبة الدخل
64.063.958	-	64.063.958	مطلوبات أخرى
4.446.727.989	347.465.243	4.099.262.746	مجموع المطلوبات
697.504.933	2.077.192.352	(1.379.687.418)	الصافي

المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	31 كانون الأول 2023
ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	ألف دينار عراقي	
1.832.757.355	-	1.832.757.355	الموجودات:
340.343.207	-	340.343.207	نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية
1.309.947.975	909.627.491	400.320.484	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
4.214.287	-	4.214.287	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
364.135.402	364.135.402	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
55.304.664	55.304.664	-	موجودات مالية بالكلفة المطفأة - بالصافي
28.071.653	28.071.653	-	ممتلكات ومعدات - بالصافي
17.993.190	17.993.190	-	موجودات غير ملموسة - بالصافي
30.217.130	8.122.089	22.095.041	حق استخدام البند المؤجر
3.982.984.863	1.383.254.489	2.599.730.374	موجودات أخرى
			مجموع الموجودات
58.783.432	-	58.783.432	المطلوبات:
2.926.569.285	112.590.097	2.813.979.188	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
266.772.045	36.259.991	230.512.054	ودائع عملاء
117.300.374	98.197.498	19.102.876	تأمينات نقدية
18.950.940	18.950.940	-	أموال مقترضة
7.937.400	7.937.400	-	التزام عقود الإيجار
38.342.710	38.342.710	-	مخصصات متنوعة
43.238.517	-	43.238.517	مخصص ضريبة الدخل
3.477.894.703	312.278.636	3.165.616.067	مطلوبات أخرى
505.090.160	1.070.975.853	(565.885.693)	مجموع المطلوبات
			الصافي

(40) التركزات الائتمانية

لا توجد تركيزات ائتمانية كما في 31 كانون الاول 2024 .

(41) زيادة رأس المال

أقرت الهيئة العامة العادية للمصرف في اجتماعها المنعقد بتاريخ 8 نيسان 2024 زيادة رأس مال المصرف من خلال توزيع أسهم مجانية على المساهمين بقيمة 100.000.000 ألف دينار عراقي والتي تمثل 33.33٪ من رأسمال المصرف المكتتب به و المدفوع ليصل إجمالي رأس المال الى 400.000.000 ألف دينار عراقي، بالإضافة الى الموافقة على توزيع 60.000.000 ألف دينار عراقي كأرباح نقدية، وقد قام المصرف بالامتثال بتعليمات البنك المركزي في جلسته المنعقدة بتاريخ 18 تموز 2023 والمتضمن قرار بزيادة رأس مال كافة المصارف العاملة في العراق من 250 إلى 400 مليار دينار عراقي كحد أقصى في تاريخ 31 كانون الاول 2024.

(42) الائتمان الممنوح لذوي الصلة

كما في 31 كانون الاول 2024 لا يوجد اي تسهيلات ائتمانية ممنوحة لأشخاص ذوي صلة .

(43) القضايا المقامة على المصرف

كما في 31 كانون الاول 2023 يوجد دعاوى مقامة ضد المصرف عدد (7) قضايا ولصالح المصرف عدد (11) قضايا وفي تقدير الادارة والمستشار القانوني للمصرف فإنه من المستبعد ان يترتب على المصرف اي التزامات مقابل هذه القضايا علما ان الموقف القانوني للمصرف قوي (كما في 31 كانون الأول 2023 مبلغ 0 دينار عراقي) .

(44) أرقام المقارنة

يتناسب تبويب ارقام المقارنة للقوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2024 مع تبويب ارقام المقارنة للقوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2023.



البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية



البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية

أ. كلمة رئيس مجلس الإدارة (تم ذكرها سابقاً).

ب. تقرير مجلس الإدارة (تم ذكرها سابقاً).

1. معلومات عامة

تأسيس المصرف

تأسس المصرف الأهلي العراقي، بموجب إجازة التأسيس المرقمة م. ش/ 5807 والمؤرخة في 1995/01/02 برأس مال قدره 400 مليون دينار عراقي وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي بتاريخ 1995/03/28 على ممارسته الصيرفة كمصرف استثماري باسم (المصرف الأهلي للاستثمار والتمويل الزراعي)، وفي 1995/04/08 باشر المصرف مزاولة اعماله. بتاريخ 1997/10/25 تم اتخاذ قرار بتعديل عقد التأسيس ليشمل ممارسة الصيرفة الشاملة، وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي على التعديل بكتابة المؤرخ في 1998/10/01.

ولغرض تنفيذ الأهداف والممارسات اللازمة لتحقيق الصيرفة الشاملة ولزيادة طلبات الزبائن للحصول على الائتمان بمختلف أنواعه ونظرا لإصدار تعليمات من قبل مجلس إدارة البنك المركزي العراقي بالزام المصارف بالعمل على زيادة رؤوس أموالها فقد تدرجت زيادة رأس مال المصرف ليصل الى (50) مليار دينار عراقي مع نهاية العام 2010.

أصدر البنك المركزي العراقي في جلسته المنعقدة بتاريخ 27 و 28 ايلول 2010 قرارا برفع رأس مال كافة المصارف العاملة في العراق الى (250) مليار دينار عراقي كحد أقصى في تاريخ 30 حزيران 2013.

التزاما بتعليمات البنك المركزي العراقي فقد تم زيادة رأس مال المصرف الأهلي العراقي الى (250) مليار دينار عراقي تدريجيا، حيث اجتمعت الهيئة العامة للمصرف العراقي و قررت بتاريخ 2013/11/23 الموافقة على زيادة رأس المال من (152) مليار دينار الى (250) مليار دينار عراقي، بحيث تم زيادة رأس المال عن طريق طرح (98) مليار سهم للاكتتاب العام الذي أغلق بتاريخ 7 كانون الثاني 2014، وتم الاكتتاب خلال الفترة بكامل قيمة الأسهم بأجمالي مبلغ (98) مليار دينار عراقي، وحصلت موافقة مسجل الشركات حسب كتابهم المرقم 5500 بتاريخ 2014/02/24 وحسب متطلبات البنك المركزي العراقي.

اجتمعت الهيئة العامة للمصرف الاهلي العراقي و قررت بتاريخ 2022/08/02 الموافقة على زيادة لرأس المال من (250) مليار دينار الى (270) مليار دينار عراقي، من خلال توزيع أسهم مجانية ما نسبته (8%) من رأس مال المصرف بقيمة (20) مليار دينار عراقي.

اجتمعت الهيئة العامة للمصرف الاهلي العراقي و قررت بتاريخ 2023/04/16 الموافقة على زيادة لرأس المال من (270) مليار دينار الى (300) مليار دينار عراقي، من خلال توزيع أسهم مجانية ما نسبته (11% تقريبا) من رأس مال المصرف بقيمة (30) مليار دينار عراقي.

اجتمعت الهيئة العامة للمصرف الاهلي العراقي و قررت بتاريخ 2024/04/08 الموافقة على زيادة لرأس المال من (300) مليار دينار الى (400) مليار دينار عراقي، من خلال توزيع أسهم مجانية ما نسبته (33% تقريبا) من رأس مال المصرف بقيمة (100) مليار دينار عراقي.

الأنشطة التي يمارسها المصرف

يقدم المصرف الأهلي العراقي خدمات مميزة ليس للأفراد والشركات التجارية العراقية فحسب، وإنما يتعداه لتشمل الشركات التجارية الإقليمية والعالمية وذلك بالاعتماد على شبكة مراسلي المصرف الإقليمية والدولية، حيث يعد كاييتال بنك، والذي يملك حوالي 62% من رأسمال المصرف، بوابة للمصرف الأهلي العراقي للانفتاح على اقتصاديات العالم من خلال تسهيل الحوالات الداخلية والخارجية، وتوفير سقوف الاعتمادات، ودعم خدمات التمويل التجاري.

وعلاوة على ذلك، يمكن للمصرف الأهلي العراقي ومن خلال شركة كابيتال للاستثمارات، الذراع الاستثماري لكابيتال بنك، من التداول لصالح عملائه في الأسواق الإقليمية والعالمية. بالإضافة الى تقديمه خدمة التداول لصالح عملائه في السوق العراقية للأوراق المالية وذلك من خلال شركة التابعة والمملوكة له بالكامل، شركة المال العراقي للوساطة ببيع وشراء الأوراق المالية محدودة المسؤولية. و بملك المصرف الاهلي العراقي (51%) من شركة الأهلي العراقي لتجارة و بيع و شراء السيارات و الآليات و المكائن و المعدات حيث تقوم الشركة بتقديم قروض لغايات شراء السيارات بضمان توطين رواتبهم على المصرف الأهلي العراقي، ويمارس المصرف أعماله من خلال نظام مصرفي أساسي متطور لدعم نموه وخدمة عملائه، بالإضافة الى أن المصرف وشركاته التابعة له يقومان بإعداد التقارير المالية الخاصة بهما وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ويتم تدقيق أعمالها من قبل مدققين معتمدين محليين ودوليين.

بيئة الضبط والرقابة الداخلية

أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

نظرا لمدى أهمية بيئة الرقابة الداخلية، يتولى مجلس الادارة مسؤولية التأكد بأن السياسات الرئيسية في البنك مصممة لتوفير رقابة داخلية فعالة لإدارة المخاطر ضمن حدود تقبل المخاطر المحددة وبناء عليه، فقد اعتمدت إطارا متكاملًا لضوابط الرقابة الداخلية حيث يمكن لهذا الإطار أن يوفر ضمانات معقولة لمدى فعالية ضوابط الرقابة داخل البنك وكفاءة تطبيقها. وفي هذا الإطار فقد وضعت الادارة التنفيذية اطارا متكاملًا حسب توجيهات البنك المركزي العراقي وارشاداته المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية ، وتبدأ هذه الضوابط الرقابية الداخلية بحوكمة الشركات التي تحدد الأدوار والمسؤوليات المنوطة بأعضاء مجلس الادارة ولجانه الفرعية ، كما تبذل كافة الجهود الحثيثة والمتكاملة من جميع الجهات المعنية بالمصرف لزيادة كفاءة وفعالية البيئة الرقابية في جميع العمليات من خلال المراجعات المستمرة واستحداث اقسام ووحدات رقابية جديدة لضمان تناسق وتكامل الاجراءات من أجل معالجة نقاط الضعف التي قد تحدث في البيئة الرقابية.

التدقيق الداخلي

التدقيق الداخلي نشاط مستقل وموضوعي، ويقدم خدمات تأكيدية واستشارية تهدف إلى إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها، ويساعد التدقيق الداخلي المؤسسة في تحقيق أهدافها من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات أنظمة الحاكمية وإدارة المخاطر والرقابة.

استقلالية إدارة التدقيق الداخلي

لضمان الاستقلالية تتبع ادارة التدقيق وظيفيا وبشكل مباشر الى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس إدارة المصرف، وتتبع اداريا الى المدير المفوض للمصرف ولا يجوز اسناد أعمال تنفيذية الى إدارة التدقيق الداخلي.

نطاق عمل ادارة التدقيق الداخلي

كافة العمليات والأنشطة المتعلقة بفروع ودوائر المصرف بالإضافة الى النشاطات المسندة لجهات خارجية Outsourced Activities والشركات التابعة له بالإضافة الى كافة الأنشطة والعمليات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات في المصرف والمتعلقة بحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وحاكمية امن تكنولوجيا المعلومات.

المهام الرئيسية

ان رئيس التدقيق والرقابة الداخلية مسؤول امام لجنة التدقيق عما يلي :-

- اعداد ومتابعة تنفيذ خطة التدقيق السنوية المبينة على المخاطر والموافق عليها من قبل لجنة التدقيق ورفع تقرير ربعية بالنتائج متضمنة المنجزات والانحرافات.
- اجراء مراجعة هيكل انظمة الضبط والرقابة الداخلية واجراء تقييم سنوي حول مدى كفاية وفعالية وكفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ورفع التوصيات بالفجوات الرقابية المكتشفة.
- اعداد وإصدار تقرير تدقيق تتضمن الفجوات الرقابية المكتشفة الناتجة عن تنفيذ برامج تدقيق على كافة الأنشطة والعمليات وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين هذه العمليات وتلافيها مستقبلا
- اعداد تقارير دورية للإدارة التنفيذية من نظام المتابعة تتضمن الملاحظات القائمة على مراكز العمل ونسبة تصويبها بالإضافة الى تضمين تلك النسب للتقارير الدورية المرفوعة الى لجنة التدقيق بنتائج تلك المتابعات.
- المحافظة على وجود موظفي تدقيق مؤهلين ويمتلكون معلومات ومهارات ومعارف وخبرات كافية وشهادات مهنية متخصصة تتناسب مع متطلبات ميثاق التدقيق الداخلي مع رصد المخصصات الكافية لتدريب وتطوير كادر التدقيق الداخلي
- تزويد واطلاع لجنة التدقيق على اية تعديلات على أساليب و / أو أفضل الممارسات في مجال التدقيق الداخلي

الصلاحيات:

- يرعى الميثاق المعتمد من مجلس الادارة ولجنة التدقيق الداخلي أنشطة التدقيق الداخلي التي تنص وتحدد تفويض إدارة التدقيق الداخلي ونهجها وصالحيتها ومسؤوليتها داخل نطاق المصرف ، وقد اعد الميثاق مع الاخذ في الاعتبار إرشادات ومعايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين ، ولتمكين رئيس وموظفي التدقيق والرقابة الداخلية من تنفيذ المهام والواجبات الموكلة لهم فانة تم تخويلهم بالصلاحيات التالية:
- الوصول وبدون قيود الى تقارير، والسجلات، والعمليات، والى جميع ممتلكات المصرف وشركاته التابعة.
- الاتصال مع جميع مدراء وموظفي المصرف وشركاته التابعة.
- الاتصال بحرية تامة مع رئيس مجلس الإدارة ورئيس وأعضاء لجنة التدقيق والمدقق الخارجي ومراقب الامتثال في المصرف.
- طلب مساعدة أي موظف في المصرف او الشركات التابعة عند تنفيذ عملية التدقيق وطلب مساعدة أي خبير من خارج المصرف وفي حال الحاجة لخبير خارج المصرف يتم ذلك بعد الموافقة المسبقة من لجنة التدقيق.

أهم إنجازات دائرة التدقيق خلال عام 2024 :

- تنفيذ مهام التدقيق الشامل على فروع المصرف واهم الإدارات والاقسام ذات المخاطر المرتفعة/المتوسطة حسب منهجية التدقيق المعتمدة.
- أتمتة عملية متابعة تصويب ملاحظات تقارير التدقيق الداخلي المكتشفة.
- تكثيف الجهود لتخفيض نسبة ملاحظات التدقيق القائمة الى أدنى مستوياتها على مدار العام 2024.
- الاستمرار في إبداء الرأي والنصح والمشورة للسياسات والاجراءات المقترحة قبل اعتمادها للتأكد من وجود الضوابط الرقابية المناسبة وبالإضافة الى مراجعة أي عمليات أو منتجات أو نشاطات جديدة.
- رفد ادارة التدقيق الداخلي بالكوادر البشرية المؤهلة للقيام بالمهام المناطة وتنفيذ خطة التدقيق.
- عقد ورش عمل وجلسات توعوية حول الملاحظات المتكررة في تقارير التدقيق والية التعامل مع ملاحظات تقارير تفتيش البنك المركزي العراقي.
- تنفيذ متطلبات البنك المركزي العراقي الخاصة بصحة الاجراءات المتبعة في اعاده تفعيل الحسابات الجامدة بشكل شهري بالإضافة الى اعداد التقرير الفصلي الشامل والخاص بأعمال المصرف.
- استخدام إدارة التدقيق الداخلي أدوات تحليلية لتقييم فعالية الرقابة كجزء من عمليات التدقيق الخاصة ، بالإضافة الى تكييف منهجيات التدقيق مثل التدقيق المستمر والتدقيق المحدد Spot Audit من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في نتائج التدقيق.

التدقيق الخارجي

يعين المدقق الخارجي من قبل الهيئة العامة بناء على توصية مجلس ادارة المصرف وهي عملية يقوم بها المدقق المستقل بفحص القوائم المالية والسجلات المحاسبية والتزام المصرف بالا فصحاحات بهدف اعطاء رأي عن مدى عدالة القوائم المالية والحسابات والتزام المصرف بالافصحاحات التي حددتها معايير التقارير المالية الدولية International financial reporting standards IFRS وتعليمات البنك المركزي والتشريعات والتعليمات الاخرى ذات العلاقة. كما وصدرت تعليمات من البنك المركزي العراقي بخصوص رفع مستوى اداء التدقيق الخارجي بشكل فاعل وذلك بتدقيق حسابات المصارف من قبل اثنين من مراقبي الحسابات وفقاً لأسلوب التدقيق المشترك (Joint Audit).

الادارة المالية

حرصت الإدارة المالية على تقديم كافة الخدمات المطلوبة للمصرف خلال العام 2024 ، والالتزام التام بتوفير كامل المتطلبات لجميع الجهات الرقابية بالإضافة الى اتخاذ اقصى الاجراءات الرقابية على حسابات المصرف بشكل عام ومراقبة النتائج الفعلية مع الخطط الاستراتيجية والوقوف على الانحرافات. وقامت الإدارة المالية بالتعاون مع الدوائر الأخرى بالنجاح بعملية تطبيق النظام المصرفي الجديد بداية العام 2024 ونقل جميع البيانات بصورة سليمة، بالإضافة الى ذلك، قامت الادارة المالية بالتعاون مع الدوائر المعنية بتقديم المساعدة لإتمام عملية رفع رأسمال المصرف الى 400 مليار دينار عراقي.

وفيما يتعلق بتطبيق الانظمة الإلكترونية ضمن أعمال الإدارة المالية، وبالتماشي مع الخطة الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات، فقد تم الانتهاء من أتمتة مجموعة كبيرة من التقارير المالية الداخلية والخارجية والتي تساعد إدارة المصرف والدوائر الأخرى باتخاذ القرارات المناسبة و سهولة الوصول الى المعلومات المطلوبة.

إدارة الامتثال

حافظت دائرة الامتثال في المصرف الاهلي العراقي خلال عام 2024 على الاستمرار في حماية المصرف من أي مخاطر عدم الامتثال والمخاطر المالية من ناحية غرامات ومخاطر السمعة والتأكد من امتثال المصرف والشركات التابعة للأنظمة والقوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية لتجنب الأخطاء والمخالفات وذلك من خلال التعاون مع الدوائر التنفيذية واللجان المنبثقة عن مجلس الادارة ، كان هدفنا الرئيسي هو الحفاظ على بيئة عمل آمنة ومستدامة من خلال إدارة فعالة لمواجهة المخاطر وتعزيز الوعي بالامتثال بين موظفي المصرف والشركات التابعة.

وقد قامت دائرة الامتثال باتخاذ عدد من الخطوات لتعزيز مستوى الامتثال المصرفي:

- تطبيق وعكس التعليمات والمتطلبات التي تصدر عن الجهات الرقابية على السياسات والاجراءات
- أتمتة الانظمة والتقارير الخاصة بالقسم لتعزيز قدرات المصرف الرقابية
- قبول شركات جديدة لإشراكهم بمزاد العملة وفق التعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي والحرص التسهيلية ووفق متطلبات العناية الواجبة
- اعداد نشرات توعوية بشكل شهري لموظفي المصرف الهدف منها الارتقاء بثقافة الامتثال وزيادة الوعي المصرفي الرقابي

قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يعتبر قسم الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الأقسام الرقابية المستقلة المعتمدة لتنفيذ متطلبات قانون غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 39 لسنة 2015 ومسؤول عن التأكد من عدم تمرير أي عملية مالية مصرفية مخالفة لأي قانون أو تعليمات من الجهات الرقابية ومعايير العمل العالمية والتطورات العالمية وهي تتبع إلى مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس إدارة المصرف.

وقد قام قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب باتخاذ عدد من الخطوات التي تعزز مستوى مكافحة غسل الأموال:

- 1- اعتماد التقرير النصف السنوي الخاص بالبنك المركزي العراقي.
- 2- تحديث السياسات والاجراءات وتوافقها مع الهيكل التنظيمي المعتمد.
- 3- زيادة وتوسيع الهيكل التنظيمي.
- 4- استكمال التقييم الذاتي (Risk Based Approach) وتقرير ميدئ تقبل المخاطر.
- 5- تنفيذ Action Plan المتعلقة لملاحظات التقرير الذاتي من ناحية المصرف الاهلي العراقي والشركات التابعة.
- 6- انشاء وحدة تابعة لقسم الإبلاغ عن غسل الأموال خاصة بدراسة العملاء مرتفعي المخاطر.
- 7- التزام المصرف برفع التقارير الخاصة بنظام مكافحة غسل الأموال CTR مع الغاء الغرامة المفروضة على المصرف.
- 8- انشاء فريق خاص بدراسة وتحليل مستندات الشحن فيما يخص تتبع السفن وشركات الشحن.
- 9- الحصول على كتاب شكر وتقدير لمعاون مدير قسم الإبلاغ من قبل البنك المركزي العراقي حول تقديم دورة تدريبية لجميع مصارف العراق فيما يخص (العناية الواجبة تجاه الحوالات الخارجية) .

إدارة المخاطر

يعتبر النظام العام لإدارة المخاطر ومتابعتها والتخفيف منها و الالتزام بتعليمات الجهات الرقابية و لجنة بازل مسؤولية شاملة و مشتركة من خلال جهات متعددة في المصرف ابتداء من مجلس الادارة و اللجان المنبثقة عنه، مثل لجنة المخاطر الداخلية، إضافة إلى جميع دوائر وفروع المصرف.

تقوم دائرة إدارة المخاطر، وهي دائرة مستقلة تتصل بلجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة بخط متصل وتتصل بالمدير المفوض بخط متقطع.

و تتركز مهامها في وضع السياسات المعتمدة في التعرق على المخاطر القائمة و المحتملة (المالية و غير المالية) و كيفية التعامل معها و رفع التقارير و التوصيات اللازمة بشكل دوري، بما يساهم في تحقيق المصرف لأهدافه الاستراتيجية.

إنجازات دائرة المخاطر خلال عام 2024 : أدارة المخاطر المالية ومخاطر التشغيل

- تحديث سياسات ادارة مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والتركز والمخاطر التشغيلية بالإضافة الى مراجعة حدود المخاطر المقبولة (Risk Appetite) بما يتناسب مع حجم وطبيعة اعمال المصرف من أجل مواجهة المخاطر التي يمكن ان تعيقه عن تحقيق أهدافه الاستراتيجية.
- تطوير تقرير الاوضاع الضاغطة للمصرف (Stress Testing) بما يتماشى مع تعليمات وملاحظات البنك المركزي العراقي بهذا الخصوص لجميع انواع المخاطر المالية والسوق والتشغيل والتركز. وقد تمت مراجعة سيناريوهات اختبارات الضغط الملائمة لحجم اعمال المصرف الحالي بالإضافة الى عرض نتائجها على مجلس ادارة المصرف وقد وافق عليها.
- اعداد التقرير الشامل للمخاطر، الذي تم اعتماده بشكله الموحد لكافة المصارف لأول مرة من قبل المركزي العراقي، وقد جاء الرد من المركزي مؤيداً ومتيناً" للتوصيات الصادرة عن ادارة المخاطر ضمن التقرير المذكور.
- المتابعة اليومية لأهم مؤشرات الانذار المبكر المتعلقة بمخاطر السيولة والتركز والائتمان ومؤشرات المخاطر الرئيسية (KRI's) لمخاطر التشغيل، من خلال تقارير دورية تشير الى أي تجاوزات تحدث على حدود المخاطر المقبولة داخليا" المحددة من قبل مجلس إدارة المصرف أو من قبل المركزي العراقي ومتابعة تصحيحها مع الجهات المعنية في المصرف.
- اعتماد تطبيق مصفوفة المخاطر لمراكز العمل ضمن نظام التقييم الذاتي (RCSA) على مستوى جميع مراكز العمل في المصرف والمتعلقة بالمخاطر التشغيلية مع الإشارة الى الاعتماد على مخرجات الأقسام الرقابية مثل التدقيق الداخلي والامتثال في بناء هذه المصفوفة.
- التحقق من فاعلية الضوابط الرقابية المعتمدة بناءً " على التقييم الذاتي للمخاطر من خلال اجراء فحوصات لمدى الالتزام على مستوى دوائر وفروع المصرف.
- بما يتعلق بخطة استمرارية الاعمال:
- 1. تحديث نماذج تحليل تأثير الأعمال (BIA) لمراكز العمل بما يتناسب مع الواقع الفعلي بعد الانتقال إلى نظام مصرفي جديد (T24)، مع تحديد العمليات الحرجة التي تؤثر على جودة الخدمة المقدمة للعملاء. كما التأكد من توفير الأنظمة والمتطلبات اللازمة لضمان استمرارية تلك العمليات في حال وقوع أية أحداث طارئة أو كبرى.
- 2. تم تحديث الخطة وعرضها على اللجان المعنية، متضمنة جميع المسؤوليات اللازمة لضمان الاستجابة الفعالة في حال وقوع حوادث كبرى، وذلك بهدف تأمين استمرارية أعمال المصرف.
- 3. إجراء الفحص لخطة استمرارية الأعمال في المصرف الأهلي العراقي كما في فرعه في السعودية من خلال الانتقال وتشغيل الأنظمة من مركز التعافي من الكوارث (Disaster recovery).
- مراجعة إجراءات عمل دوائر المصرف لتشخيص نقاط الضعف الناتجة عن عدم كفاية الاجراء الداخلي وبالتالي إضافة الضوابط المطلوبة للتخفيف من المخاطر.
- مراجعة وتقييم المخاطر المتعلقة بالمنتجات قبل طرحها في السوق، بهدف التنبؤ الاستباقي بأي نقاط ضعف قد تستدعي تنفيذ ضوابط رقابية، ومن أجل التقليل من تلك المخاطر. هذا الإجراء يضمن تقديم مستوى عالي من الخدمة للعملاء ويحمي المصرف من مخاطر السمعة.
- إجراء التدريب والتوعية في مجال مخاطر التشغيل للموظفين الجدد وبالتالي العمل على نشر الوعي المطلوب لتحقيق اهداف المصرف الاستراتيجية مع الالتزام بمنهجيات إدارة المخاطر بشكل عام.
- استكمال اختيار شركة متخصصة لتطبيق نظام احتساب الخسائر المتوقعة (ECL) وفقاً " للمعيار العالمي للأدوات المالية رقم 9 (IFRS9).

أدارة مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني

- تحقيق اعلى معايير الامتثال لأمن وحماية المعلومات والبيانات من خلال حصول المصرف على شهادة ISO 27001:2022، تعزز هذه الشهادة كفاءة العمليات والسياسات الأمنية المعتمدة، وتؤكد قدرة المصرف على حماية بياناته وبيانات عملائه من المخاطر السيبرانية. كما تسهم في تعزيز ثقة الشركاء وأصحاب المصلحة بقدرته على إدارة أمن المعلومات بشكل احترافي ومستدام.
- تم انشاء وتفعيل فريق مركز العمليات الأمنية (SOC Team) للقيام برصد وتحليل الهجمات السيبرانية بشكل مستمر، كما تم إطلاق منصة إلكترونية مخصصة لتسجيل ومتابعة الأحداث الأمنية المكتشفة، وتوجيهها إلى الجهات المختصة في دائرة تكنولوجيا المعلومات، يتم إشعار المعنيين تلقائياً لضمان سرعة الاستجابة ورفع كفاءة التعامل مع التهديدات الأمنية.
- الحصول على رخصة تجديد شهادة (PCI DSS) الخاصة بأمان بيانات بطاقات الدفع، وذلك بعد استيفاء كافة المتطلبات التقنية والتشغيلية والبنية التحتية اللازمة لتخزين بيانات البطاقات. يهدف هذا الإجراء الى ضمان وتعزيز أمان بيانات حاملي البطاقات، تماشياً مع المعايير العالمية وتعليمات وضوابط البنك المركزي العراقي. هذه الخطوة تؤكد التزامنا بتوفير أعلى مستويات الأمان لعملائنا وتعزيز الثقة في خدماتنا المصرفية.
- تعزيز سلامة وأمان البيانات والأنظمة من خلال إجراء عمليات استكشاف وتحديد الثغرات الأمنية لجميع موارد تكنولوجيا المعلومات، وضمان التدخل السريع والفعال لمعالجتها، بما يسهم في الحفاظ على استقرار وفعالية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وحماية المؤسسة من التهديدات المحتملة.
- تم تطوير وتنفيذ برنامج شامل لنشر الوعي الأمني لدى العاملين في المصرف الأهلي العراقي، لتعزيز معرفتهم بالممارسات الآمنة وفق السياسات الأمنية وأفضل الممارسات العالمية، كما شمل البرنامج نشرات موجهة للعملاء لتعزيز وعيهم بأهمية حماية بياناتهم الشخصية والمصرفية، بما يسهم في بناء ثقافة الأمان الرقمي على مستوى الموظفين والعملاء.
- تم تنفيذ عملية تصنيف لأصول المعلومات لجميع مراكز العمل في المصرف ضمن الخطة السنوية، بهدف تقييم وضمان الخصائص الأساسية للمعلومات (السرية، السلامة، التوافرية). ساعد هذا التصنيف في تحديد مستويات الأمان المطلوبة، وتطبيق الإجراءات الوقائية المناسبة لحماية الأصول الحساسة، كما أسهم في تعزيز إدارة المخاطر.

إدارة مخاطر التحويلات الخارجية من خلال البنك المركزي العراقي

- تحديد المخاطر الكامنة من خلال التعديل على إجراءات العمل بما يتوافق مع التعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية للخروج بالمخاطر المتبقية عن طريق استحداث حقول اضافية ضمن آلية العمل كتبويب للمتابعات لحصر النواقص حيث جاءت النتائج أكثر من مرضية وتم تصويب العديد من الملاحظات.
- تم اشراك موظفي القسم المختص بمتابعة عمليات التحويل الخارجية بعدد من الدورات والورش لتطوير مهاراتهم ومواكبة المستجدات التي تطرأ على عمليات التحويل الخارجي.
- المراقبة والتدقيق / نتيجة لتكثيف عنصر المراقبة وإجراءات التصعيد حيث ارتفعت نسبة التصويب من ناحية تقارير الزيارة والتحليل المالي للبيانات المالية بشكل كبير.

إدارة مراقبة ومراجعة الائتمان:

تتمتع إدارة مراقبة ومراجعة الائتمان في المصرف بدور محوري في ضمان استقرار وسلامة المحفظة الائتمانية، حيث تسعى الإدارة إلى تحقيق توازن دقيق بين إدارة المخاطر وتعزيز فرص النمو المستدام للمصرف. تستند الإدارة في مهامها إلى استراتيجيات مدروسة وأطر تنظيمية صارمة تم اعتمادها بعناية، مما يضمن تحقيق أعلى مستويات الحوكمة والامتثال للسياسات والأنظمة المصرفية. من خلال اتباع نهج استباقي في تحليل المخاطر الائتمانية، تعمل إدارة مراقبة ومراجعة الائتمان على دراسة كافة المؤشرات الاقتصادية والمالية التي قد تؤثر على أداء محفظة القروض. كما تعتمد على أدوات تحليل متقدمة لتقييم الوضع المالي للعملاء، وتحديد قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم المالية وفقاً للشروط المتفق عليها. هذه التحليلات تمكن المصرف من رصد أي إشارات سلبية مبكراً، مما يساهم في اتخاذ قرارات فعالة للحد من المخاطر المحتملة.

تسعى إدارة مراقبة ومراجعة الائتمان بهدف تعزيز دقة وسرعة العمليات الائتمانية إلى مواصلة أتمتة الأنظمة اللازمة التي تتيح عمليات فحص وتقييم سريعة تضمن تجنب الأخطاء وتقليل الاعتماد على الإجراءات اليدوية التقليدية. تساهم هذه التقنيات في تعزيز كفاءة عمليات الموافقة الائتمانية، مما يجعل تجربة العملاء أكثر سلاسة ويزيد من مرونة المصرف في مواجهة التحديات المتغيرة في السوق. إضافة إلى ذلك، تولي إدارة مراقبة ومراجعة الائتمان اهتماماً كبيراً بعملية بناء المخصصات الاحترازية التي تُعد جزءاً أساسياً من سياساتها الائتمانية. يتم تحديد هذه المخصصات بناءً على دراسات معمقة تأخذ في الاعتبار طبيعة المخاطر ومستويات الائتمان الممنوحة للعملاء. وتأتي هذه السياسة لضمان حماية حقوق المودعين والمساهمين، وتهيئة المصرف للتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والمالية غير المتوقعة.

تشمل مهام إدارة مراقبة ومراجعة الائتمان أيضاً متابعة التطورات المستمرة في البيئة الاقتصادية والقانونية، بهدف ضمان توافق سياسات المصرف مع أحدث المتطلبات الرقابية، لا سيما تعليمات البنك المركزي. وفي هذا الإطار، تقوم إدارة مراقبة ومراجعة الائتمان بمراجعة دورية لسياساتها وإجراءاتها الائتمانية، وتعمل على تحديثها عند الضرورة بما يتماشى مع الأطر التنظيمية المتطورة. وبالإضافة إلى دورها في الرقابة والتحليل، تلتزم إدارة مراقبة ومراجعة الائتمان بتعزيز قدرات الفريق العامل بها من خلال برامج تدريبية وتطويرية متخصصة تضمن بقاء الموظفين على دراية بأحدث أساليب التحليل الائتماني وإدارة المخاطر. يساهم ذلك في بناء فريق عمل كفء قادر على التعامل مع المتغيرات المتسارعة في السوق المالي وضمان تقديم أفضل مستويات الخدمة الائتمانية للعملاء. بهذا الدور الشامل، تمثل إدارة مراقبة ومراجعة الائتمان خط الدفاع الأول للمصرف ضد المخاطر المحتملة، حيث تعمل باستمرار على تحسين جودة المحفظة الائتمانية وتعزيز سلامتها، مما يدعم النمو المستدام ويحقق الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل للمصرف.

المصارف المراسلة

BANK	SWIFT
.CITIBANK N.A	CITIUS33XXX
.JPMorgan Chase N.A	CHASUS33
Commerzbank	COBADEFFXXX
Intesa Sanpaolo	BCITITMMXXX
UBAF	UBAFFRPPXXX
BUNA	BUNNAEAAXXX
BANQUE SAUDI FRANSI	BSFRSARIXXX
CREDITBANK SAL	CBCBLBBEXXX
ABU DHABI ISLAMIC BANK	ABDIAEADXXX
.MASHREQBANK PSC	BOMLAEADXXX
Aktif Bank	CAYTTRISXXX
Sohar Bank	BSHROMRUXXX
BANK ALETHAD	UBSIJOAXXXX
CAIRO AMMAN BANK	CAABJOAMXXX
HOUSING BANK	HBHOJOAXXXX
INVESTBANK	JIFBJOAMXXX
SAFWA	JDIBJOAMXXX
Jordan Kuwait Bank	JKBAJOAMXXX
Capital Bank of Jordan	EFBKJOAMXXX
ABC Jordan	ABCJJOAMXXX
Jordan Ahli Bank	JONBJOAXXXX

2. أ. أسماء وعناوين الفروع داخل العراق

#	إسم الفرع	عنوان الفرع	نقطة دالة	البريد الإلكتروني للفرع
1	الرئيسي	شارع السعدون - ساحة الفردوس	مجاور محطة وقود الجندي المجهول	MAIN.BRANCH@NBI.IQ
2	الجادرية	الجادرية - شارع الجامعة	مجاور دائرة مرور الرصافة	JADRIYAH.BRANCH@NBI.IQ
3	جميلة	جميلة - شارع كميل الأشتر	مسجد الانصار	JAMILA.BRANCH@NBI.IQ
4	الأعظمية	الأعظمية - شارع عمر بن عبدالعزيز	قرب ساحة عنتر بن شداد	ADHAMIAH.BRANCH@NBI.IQ
5	المنصور	المنصور - شارع ابو جعفر المنصور	قرب مصرف الرافدين	MANSOUR.BRANCH@NBI.IQ
6	بغداد مول	الحارثية - مول بغداد	بغداد مول - الطابق الأول	BAGHDADMALL.BRANCH@NBI.IQ
7	الكاظمية	الكاظمية - ساحة عبدالمحسن الكاظمي	مجاور ساحة عبدالمحسن الكاظمي	KADHMIYA.BRANCH@NBI.IQ
8	النجف	النجف - شارع الزهور	قرب تقاطع الروان	NAJAF.BRANCH@NBI.IQ
9	الروان	النجف - شارع الروان	قرب النجف ستي مول	RAWAN.BRANCH@NBI.IQ
10	كربلاء	كربلاء - شارع المجمعات	مجاور جسر الضريبة	KARBALA.BRANCH@NBI.IQ
11	الموصل	الموصل حي المصارف	الهاشمية - قرب دورة العبادي	AL.MOSUL.BRANCH@NBI.IQ
12	أربيل	أربيل - شارع 100	تقاطع عين كاوه قرب محطة وقود قلا	ERBIL.BRANCH@NBI.IQ
13	الإسكان	أربيل - شارع 60	قرب نفق الاسكان	ISKAN.BRANCH@NBI.IQ
14	السليمانية	السليمانية - شارع سالم	بناية حاج علي - قرب جامع محمد كولاك	SULYMANIA.BRANCH@NBI.IQ
15	سالم	السليمانية - شارع سالم	قرب ممثلة وزارة التربية في السليمانية	SALIM.BRANCH@NBI.IQ
16	البصرة	الجزائر - البصرة	قرب مستشفى ابن غزوان	BASRA.BRANCH@NBI.IQ
17	مناوي باشا	البصرة - مناوي باشا	مجاور الكنيسة الوطنية	MANAWIBASHA.BRANCH@NBI.IQ
18	أم قصر	البصرة - ميناء ام قصر الشمالي	داخل المجمع الكمركي	UMQASSER.BRANCH@NBI.IQ
19	الرميلة	البصرة - الرميعة الجنوبية	مجاور مجمع المجال	RUMAILEH.BRANCH@NBI.IQ
20	الحلة	بابل - شارع 40	قرب تقاطع زلاطيمو	HILLAH.BRANCH@NBI.IQ
21	الأنبار	الرمادي - شارع المعارض	قرب فلكة الفرسان	ANBAR.BRANCH@NBI.IQ
22	زيونة	زيونة - بغداد	قرب الدار العراقية للأزياء	ZAYOUNA.BRANCH@NBI.IQ
23	اليرموك	بغداد - حي اليرموك	الاربع شوارع - قرب ساحة الأردن	ALYARMOUK.BRANCH@NBI.IQ
24	دريم سيتي	زيونة - بغداد	دريم سيتي - زيونة	DREAMCITY.BRANCH@NBI.IQ
25	دهوك	دهوك	كرى سور - قرب طويات كشتيار	DOHOK.BRANCH@NBI.IQ
26	كركوك	محافظة كركوك	شارع القدس	KIRKUK.BRANCH@NBI.IQ
27	الناصرية	محافظة الناصرية	مجاور السفير مول	NASIRIYAH.BRANCH@NBI.IQ
28	زاخو	دهوك - زاخو	قرب مركز شرطة بيداري	ZAKHO.BRANCH@NBI.IQ
29	نخيل بغداد	بغداد - السيدية	السيدية - مجمع نخيل بغداد	NOKHEELBAGHDA.BRANCH@NBI.IQ
30	الديوانية	الديوانية - ام الخيل	قرب برج الامراء	DIWANYA.BRANCH@NBI.IQ
31	المثنى	محافظة المثنى - تقاطع الباني	بناية شركة مكة - مجاور شركة دار السلام للتقسيت	ALMUTHANA.BRANCH@NBI.IQ
32	العمارة	محافظة ميسان - شارع الكفانات	مجاور ديوان الوقف الشيعي	AMARAH.BRANCH@NBI.IQ

2. ب. أسماء وعناوين الفروع خارج العراق

#	إسم الفرع	عنوان الفرع	نقطة دالة	البريد الإلكتروني للفرع
1	المملكة العربية السعودية	السعودية - الرياض	طريق العروبة - حي العليا - مركز الملك عبد الله المالي	NBIKSA@NBI.SA

3. مجلس إدارة المصرف



باسم خليل سالم السالم

رئيس مجلس الإدارة

بكالوريوس هندسة كيميائية مع مرتبة الشرف - جامعة لندن Imperial Collage

عمل رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي سابقاً 2005-2009، ثم رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الاردن 2012-2015، كما عمل وزيراً للمالية سابقاً 2009/2-2009/12 ثم وزيراً للعمل سابقاً 2005-2009، ورئيس مجلس إدارة بنك المال الأردني من تاريخ 2010 وحتى الآن ورئيس جمعية البنوك في الأردن من تاريخ 2020/04/01 وحتى الآن.

رئيس لجنة الحكومة المؤسسية.

2016/05/26

الاسم

المنصب

المؤهلات

الخبرات

المضوية في لجان المجلس

تاريخ التعيين



بنك المال الأردني ويمثله السيد سامر إبراهيم عبد العفو العالول

نائب رئيس مجلس الإدارة

بكالوريوس اقتصاد / جامعة ميشيغان - الولايات المتحدة الأمريكية

يتملك السيد سامر ما يزيد عن 22 عاماً من الخبرة في مجال المصارف، حيث عمل في عدة بنوك منها سيتي بنك وستاندرد تشارترد بنك الى أن انضم الى بنك عودة / الاردن سابقاً حيث كانت آخر وظيفة له هي نائب مدير عام و بعد دمج بنك عودة / الاردن مع بنك المال الاردني فقد تولى منصب رئيس إدارة الأعمال البنكية كما وشغل سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لبنك المال الاردني بالوكالة.

عضو لجنة إدارة المخاطر، عضو لجنة الترشيح والمكافآت

2016/05/26

الاسم

المنصب

المؤهلات

الخبرات

المضوية في لجان المجلس

تاريخ التعيين



خليل إبراهيم عبد الكريم المشاهدي

عضو مجلس إدارة

حاصل على شهادة بكالوريوس قانون من كلية القانون في جامعة بغداد، وبكالوريوس إحصاء من كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة المستنصرية

عمل سابقاً مدير قسم الحسابات المخزنية في شركة الشمال لتحضير لحوم لدواجن، ويعمل حالياً مستشاراً قانونياً لشركة لايف هوسبيتال الاسبانية فرع العراق ومستشاراً قانونياً لشركة ارض الاتحاد للتجار العامة ومدير ادارة شركة المكتب العراقي للاستشارة والاعمار فرع العراق.

رئيس لجنة التدقيق

2018/11/11

الاسم

المنصب

المؤهلات

الخبرات

المضوية في لجان المجلس

تاريخ التعيين



نبيل سمير مكاطة

عضو مجلس إدارة

حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة اليرموك الأردنية وحاصل على برنامج القيادة التنفيذية العليا من الولايات المتحدة الأمريكية وماجستير إدارة أعمال من الولايات المتحدة الأمريكية وحاصل على الشهادة المهنية CPA

يملك من الخبرة ما يزيد عن 25 سنة في الإدارة المالية وهو حالياً يشغل منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة الجنابي رئيس لجنة الترشيح والمكافآت، عضو لجنة التدقيق، عضو لجنة إدارة المخاطر، عضو لجنة الحوكمة المؤسسية.

2020/10/14

الاسم

المنصب

المؤهلات

الخبرات

المضوية في لجان المجلس

تاريخ التعيين



الاسم	د. نغم حسين نعمة عبيد المياح
المنصب	عضو مجلس إدارة
المؤهلات	حاصلة على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة بغداد وشهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بغداد وشهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة بغداد
الخبرات	تملك من الخبرة ما يزيد عن 30 سنة وتعمل حالياً عميد كلية اقتصاديات الأعمال / جامعة النهريين
العضوية في لجان المجلس	عضو لجنة إدارة المخاطر، عضو لجنة الترشيح والمكافآت.
تاريخ التعيين	2020/10/14



الاسم	علي مصطفى حسن
المنصب	عضو مجلس إدارة
المؤهلات	حاصل على شهادة ماجستير في إدارة نظم المعلومات - المملكة المتحدة، وشهادة بكالوريوس في هندسة السيطرة والنظم - العراق بالإضافة الى العديد من الشهادات المهنية (CISSP_CISA_CISM_GRCP).
الخبرات	وزارة المالية العراقية، شركة تويوتا العراق، السفارة الامريكية، شركة Black & Veatch، شركة QICARD، شركة EARTHLINK Telecom، شركة DAI / USAID
العضوية في لجان المجلس	عضو لجنة التدقيق، عضو لجنة الحوكمة المؤسسية
تاريخ التعيين	2021/11/18



الاسم	أيمن عمران عبد الله أبو دهيم
المنصب	عضو مجلس إدارة / المدير المفوض
المؤهلات	• حاصل على بكالوريوس المحاسبة من الجامعة الأردنية والماجستير بالمحاسبة والعلوم الادارية من جامعة ساوثامبتون - بريطانيا. • يمتلك عددا من الشهادات المهنية المتخصصة وأهمها محاسب قانوني معتمد (CPA) و محاسب اداري معتمد (CMA) ومدير مالي معتمد (CFM).
الخبرات	• يمتلك السيد أيمن حوالي 30 عاما من الخبرة في مجال المصارف، تدقيق الحسابات، الاستثمارات والادارة المالية. حيث بدأت مسيرته العملية مع واحدة من كبرى شركات تدقيق الحسابات بالعالم، برايس ووترهاوس كوبرز - الأردن. كما شغل العديد من المواقع الادارية في عدد من المؤسسات المالية قبل انضمامه لمجموعة كابيتال بنك / الاردن كرئيس للادارة المالية في عام 2011، حيث شغل منصب رئيس الرقابة المالية لصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي - الخزانة الاستثماري للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الاردن. كما شغل منصب رئيس الرقابة المالية في البنك العربي الاسلامي الدولي ورئيساً بالوكالة لوحدة الدراسات المالية والمصرفية في المعهد المصرفي التابع للبنك المركزي السعودي. • قام السيد أيمن بتمثيل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي كعضو مجلس ادارة في كل من كابيتال بنك - الاردن، بنك الاسكان للتجارة والتمويل - الاردن، بنك الاردن دبي الاسلامي، شركة مركز الانطلاق الموحد وشركة جريدة الدستور الاردنية. • كما كان السيد أيمن عضوا في مجلس محافظي سوق العراق للأوراق المالية. وحاليا، السيد أيمن هو عضو مجلس ادارة في شركة كابيتال للاستثمارات - دبي .
العضوية في لجان المجلس	-
تاريخ التعيين	2018/04/15

4. عدد اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنيطة عنه وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات

ت	الاسم	عدد اجتماعات المجلس (18)	عدد مرات حضور اجتماع المجلس	عدد اجتماعات لجنة التدقيق (18)	عدد مرات حضور اجتماع لجنة التدقيق	عدد اجتماعات لجنة إدارة المخاطر (6)	عدد مرات حضور اجتماع لجنة إدارة المخاطر	عدد اجتماعات لجنة الترشيح والمكافآت (5)	عدد مرات حضور اجتماع لجنة الترشيح والمكافآت	عدد اجتماعات لجنة الحوكمة المؤسسية (1)	عدد مرات حضور اجتماع لجنة الحوكمة المؤسسية	عدد اجتماعات لجنة حوكمة تكنولوجيا المعلومات (4)	عدد مرات حضور اجتماع لجنة حوكمة تكنولوجيا المعلومات	عدد اجتماعات اللجنة الانتدابية (7)	عدد مرات حضور اجتماع اللجنة الانتدابية
1	السيد ياسم خليل سالم السالم	18/18								1/1				7/7	
2	بنك المال الاردني	18/18				6/6		5/5						7/7	
3	السيد أيمن عمران عبد الله ابو دهيم	18/18												7/7	
4	الاستاذ خليل ابراهيم عبد الكريم المشاهدي	18/18		18/18											
5	السيد نبيل سمير علي مكحلة	18/18		18/18		6/6		5/5		1/1		4/4			
6	السيد علي مصطفى حسن الشياخي	18/18		18/18						1/1		4/4			
7	الدكتورة نفهم حسين نفمة عبيد المياحي	18/18				6/6		5/5				4/4			

5. أعضاء الإدارة التنفيذية



الاسم	أيمن عمران عبد الله أبو دهيم
المنصب	مدير مفوض
المؤهلات	• حاصل على بكالوريوس المحاسبة من الجامعة الأردنية والماجستير بالمحاسبة والعلوم الادارية من جامعة ساوثامبتون - بريطانيا. • يمتلك عددا من الشهادات المهنية المتخصصة وأهمها محاسب قانوني معتمد (CPA) و محاسب اداري معتمد (CMA) ومدير مالي معتمد (CFM).
الخبرات	• يمتلك السيد أيمن حوالي 30 عاما من الخبرة في مجال المصارف، تدقيق الحسابات، الاستثمارات والادارة المالية. حيث بدأت مسيرته العملية مع واحدة من كبرى شركات تدقيق الحسابات بالعالم، برايس ووترهاوس كوبرز - الأردن. كما شغل العديد من المواقع الادارية في عدد من المؤسسات المالية قبل انضمامه لمجموعة كابيتال بنك / الاردن كرئيس للادارة المالية في عام 2011، حيث شغل منصب رئيس الرقابة المالية لصندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي - الخراج الاستثماري للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الاردن. كما شغل منصب رئيس الرقابة المالية في البنك العربي الاسلامي الدولي ورئيساً بالوكالة لوحدة الدراسات المالية والمصرفية في المعهد المصرفي التابع للبنك المركزي السعودي. • قام السيد أيمن بتمثيل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي كعضو مجلس ادارة في كل من كابيتال بنك - الاردن، بنك الاسكان للتجارة والتمويل - الاردن، بنك الاردن دبي الاسلامي، شركة مركز الانطلاق الموحد وشركة جريدة الدستور الاردنية. • كما كان السيد أيمن عضوا في مجلس محافظي سوق العراق للأوراق المالية. وحاليا، السيد أيمن هو عضو مجلس ادارة في شركة كابيتال للاستثمارات - دبي .



الاسم	عقيل عبد الرحمن عز الدين
المنصب	معاون المدير المفوض للدعم
المؤهلات	• ماجستير ادارة اعمال من جامعة (UQAM) / كندا. • بكالوريوس هندسة حاسبات من جامعة (UQAM) / كندا.
الخبرات	• يمتلك من الخبرة المصرفية 27 سنة • 2021/3 - ولغاية تاريخه رئيس إدارة العمليات المركزية في المصرف الأهلي العراقي. • 2010/4 - 2021/3 معاون مدير مفوض رئيس إدارة العمليات المركزي في بنك عودة / بغداد. • معاون مدير إدارة التنظيم في بنك عودة / لبنان.



الاسم	اوس غازي حسين الشمري
المنصب	معاون المدير المفوض
المؤهلات	• حاصل على شهادة بكالوريوس علوم سياسية / جامعة بغداد
الخبرات	• يمتلك من الخبرة المصرفية 20 سنة • 2019/2 - لغاية تاريخه معاون المدير المفوض في المصرف الأهلي العراقي. • 2014/1 - 2019/1 مصرف بغداد. • 2010/3 - 2014/3 مصرف أبو ظبي الإسلامي. • 2009/2 - 2010/2 نائب المدير العام في مؤسسة استثمار سي وود الدولية. • 2006/6 - 2009/1 منسق مشاريع شركة في البياتي للاستثمارات العمرانية. • 2005/6 - 2006/5 مسؤول قسم التحصيلات المالية في مصرف دار السلام. • 2004/10 - 2005/5 مدير العلاقات المصرفية في المصرف الوطني الإسلامي.



الاسم
المنصب
المؤهلات
ماهر عزت خضر عوالي رئيس الادارة المالية • ماجستير إدارة الأعمال / الأعمال الالكترونية 2015 من جامعة مؤتة الأردنية بالتعاون مع جامعة اوهايو الأمريكية • دبلوم متخصص في التحليل المالي 2006 من معهد الدراسات المصرفية الاردني • بكالوريوس في العلوم المالية 2002 من جامعة الزيتونة الأردنية • يمتلك من الخبرة المصرفية 22 سنة • 2019/5 و لغاية تاريخه رئيس الإدارة المالية في المصرف الأهلي العراقي. • 2013/2 – 2019/4 مدير الرقابة المالية على الشركات التابعة في كابيتال بنك الأردن. • 2010/2 – 2013/1 المدير المالي في شركة كابيتال للاستثمارات. • 2008/8 – 2010/1 مناصب عدة في الإدارة المالية في كابيتال بنك / الأردن. • 2007/8 – 2008/7 مستشار مالي في شركة اشراف للاستثمارات العقارية / الاردن • 2003/7 – 2007/3 مناصب عدة في الإدارة المالية في بنك القاهرة عمان / الاردن • 2002/01 – 2003/02 موظف اتمان في شركة اهلي للتمويل الأصفر / الأردن.
الخبرات



الاسم
المنصب
المؤهلات
الخبرات
رامي طلال حسني الخفش رئيس ادارة الخدمات المصرفية لافراد والذينة والاستثمار حاصل على درجة البكالوريوس في ادارة الاعمال • يمتلك من الخبرة المصرفية 22 سنة. • 2024 – 2022 بنك المال الاردني. • 2005 – 2022 بنك سوسيتية جينيرال / الاردن.



الاسم
المنصب
المؤهلات
الخبرات
ايمن عزات الجالودي رئيس ادارة التدقيق الداخلي ماجستير في التجارة • 2024. لغاية تاريخه رئيس ادارة التدقيق الداخلي في المصرف الاهلي العراقي • 2015-2023 مدير التدقيق الداخلي في بنك المال الاردني • 2006-2014 مدقق رئيسي في بنك المال الاردني • 2000-2006 مدقق اول في البنك الاهلي الاردني / بنك المال الأردني



الاسم	اوس فوزي محمد مهدي
المنصب	رئيس ادارة الموارد البشرية
المؤهلات	• ماجستير ادارة أعمال / Walden University • بكالوريوس علوم الارض / كلية العلوم / جامعة بغداد • حاصل على شهادة (SPHRI) الخاصة بالموارد البشرية (واحد من 1200 شخص حاصل على هذه الشهادة حول العالم).
الخبرات	• يمتلك من الخبرة 17 سنة في إدارة الموارد البشرية. • 2021/8 - لغاية تاريخه رئيس دائرة الموارد البشرية في المصرف الأهلي العراقي • 2021/8 - 2020/2 مدير دائرة الموارد البشرية في شركة إيرث لينك / بغداد. • 2020/2 - 2018/2 مدير دائرة الموارد البشرية في شركة مجموعة الرياض / بغداد. • 2018/2 - 2016/9 مدير دائرة الموارد البشرية و الإدارية في شركة (BCI) العراق. • 2016/9 - 2014/3 مدير دائرة الموارد البشرية في شركة المنصور للسيارات / بغداد. • 2014/3 - 2013/3 مشرف تدريب و مشتريات في شركة المنصور للسيارات • 2013/3 - 2011/9 خبير تدريب و تطوير أقدم في شركة زين العراق. • 2011/9 - 2009/1 خبير تدريب و تطوير في شركة زين العراق. • 2009/1 - 2006/10 موظف خدمة عملاء في شركة أوراسكوم للاتصالات

كشف الاستقالات

ت	الاسم	المسمى الوظيفي	تاريخ الاستقالة
1	أنور طه يوسف	مراقب الامتثال	2024/12/31

6. أسماء كبار مالكي الأسهم (أكثر من 5%)

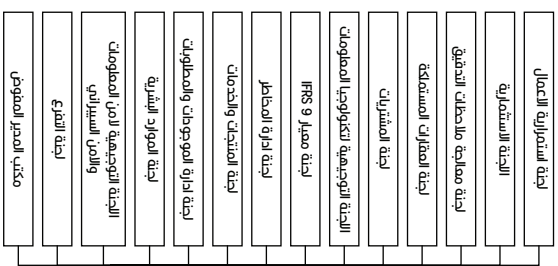
ت	الاسم	الجنسية	عدد الاسهم	الاسهم المرهونة	النسبة المئوية	المستفيد الحقيقي
1	شركة بنك المال الاردني	الاردنية	247,381,862,451	0	61.85%	شركة مساهمة عامة
2	شركة بنك القاهرة عمان	الاردنية	39,600,000,000	0	9.9%	شركة مساهمة عامة
3	شركة البوادي الخضراء للتجارة العامة والصناعات الغذائية	العراقية	33,296,338,153	0	9.59%	شركة مساهمة عامة
4	شركة أركاديا ذ.م.م	البحرينية	20,000,000,000	0	5%	شركة الاتصالات الفلسطينية (بالتل)

7. لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها المصرف أو أي من منتجاته أو خدماته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.
8. لا توجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على أعمال المصرف أو منتجاته أو قدرته التنافسية.

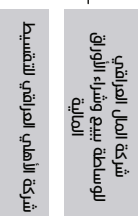
المصرف الأهلي العراقي

الهيكل التنظيمي الرئيسي للمصرف الأهلي العراقي

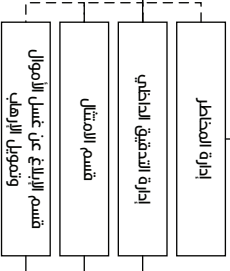
مجلس الإدارة



المحرر المفوض



إدارة الأعمال النشطة



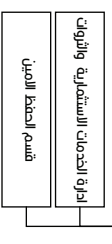
لجنة التدقيق Audit Committee

اللجنة الائتمالية Credit Committee

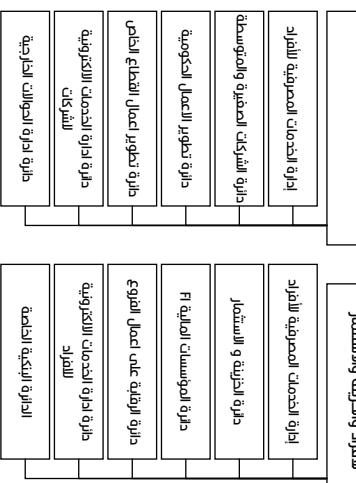
لجنة إدارة المخاطر Risk Management Committee

لجنة سر مجلس الإدارة Secretary of the Board

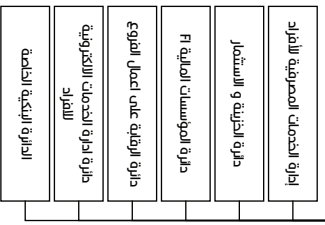
رئيس إدارة الخدمات الاستثمارية



رئيس إدارة الشركات



رئيس إدارة الخدمات المصرفية للموارد والائتمال



معاون المدير المفوض لدعم الفرع الخارجي

فرع السعوية

معاون المدير المفوض لدعم



10. عدد موظفي المصرف وفئات مؤهلاتهم

تصنيف العاملين حسب التحصيل العلمي	
الشهادة	العدد
الماجستير	30
البكالوريوس	1151
دبلوم	46
دبلوم عالي	1
الاعدادية	11
المتوسطة	8
الابتدائية	29
المجموع	1276

تصنيف العاملين حسب الدرجات الوظيفية		
الفئة	الادارة العامة	الفروع
الادارة العليا التنفيذية - الرئيس التنفيذي	1	-
الادارة التنفيذية العليا	10	-
الادارة العليا	13	-
الادارة الوسطى	79	35
وظائف اشرافية	189	71
موظفين	538	287
وظائف مساندة	50	0
موظفي شركة المال العراقي	3	-
موظفي شركة الأهلي العراقي لتجارة و بيع و شراء السيارات و الاليات و المكائن و المعدات	13	-

الدورات التدريبية

البيان		الدورات التدريبية	
نوع الدورة التدريبية	عدد مشاركين	عدد الدورات	
دورات داخل العراق داخل المصرف	1171	63	
دورات عن بعد	6640	1444	
دورات داخل العراق خارج المصرف	397	45	
دورات خارج العراق	9	5	
المجموع	8217	1557	

كون الكوادر البشرية هي العنصر الأساسي في نجاح المصرف فأن المصرف يقدم العديد من الامتيازات لموظفي المصرف ومن أهمها التأمين الصحي للموظفين وعائلاتهم، تأمين على الحياة للموظفين، قروض للموظفين بأسعار فوائد خاصة (قروض أسكان وقروض وسلف شخصية وقروض سيارات بالإضافة إلى السلفة الطارئة بدون فوائد)، حوافز مادية مرتبطة بالأداء السنوي للموظف بالإضافة إلى تدريب موظفي المصرف داخل وخارج العراق.

11. أنواع المخاطر الرئيسية التي قد يتعرض لها المصرف:

- مخاطر الائتمان: هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته اتجاه المصرف مما يؤدي إلى حدوث خسائر.
- مخاطر السوق: هي مخاطر التذبذب والتغير في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل أسعار الفائدة والعملات والأسهم، إذ تنشأ مخاطر السوق نتيجة وجود مراكز مفتوحة في أسعار الفائدة والعملات والاستثمار في الأسهم والأوراق المالية.
- مخاطر السيولة: وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم في أي (موقع جغرافي، عملة، وقت) لتأدية التزامه في تواريخ استحقاقها، أو تمويل نشاطه بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر.
- المخاطر التشغيلية/العمليات: وهي مخاطر حدوث خسارة قد تكون ناتجة عن فشل وعدم كفاية الإجراءات الداخلية، العنصر البشري، الأنظمة، أو الناتجة عن أحداث خارجية.
- مخاطر التركيز: تنشأ مخاطر التركيز نتيجة قيام المصرف بتوجيه موارده وتوظيفها لدى عدد محدود من الزبائن أو اعتماده على مصادر محدودة للحصول على التمويل أو الخدمات الأخرى اللازمة من أجل مواصلة نشاطه، الذي يمكن أن ينتج عنه خسائر كبيرة قد تهدد المصرف على القيام بأنشطته الرئيسية واستمرارها.
- كما وتندرج كل من المخاطر القانونية والاستراتيجية ومخاطر السمعة ضمن المخاطر التشغيلية ولغايات إدارتها.

12. أنشطة وإنجازات المصرف

وردت ضمن تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل مدعمة بالأرقام ووصف للأحداث المهمة التي مرت بالمصرف خلال عام 2024.

13. الأثر المالي للأحداث ذات الطبيعة غير متكررة ولا تدخل ضمن نشاط المصرف الرئيسي

لا يوجد لدى المصرف أثر مالي لأحداث ذات طبيعة غير متكررة حدث خلال العام 2024.

14. تحليل المركزي المالي للمصرف ونتائج أعماله:

وردت ضمن تحليل المركزي المالي والمؤشرات المالية.

15. التطورات المستقبلية الهامة والخطة المستقبلية للمصرف

التطورات المستقبلية ومشروعات المصرف وتوجهاته الاستراتيجية وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال المصرف ذكرت ضمن خطة المصرف المستقبلية للعام 2025.

16. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل المصرف

أ. عدد الأوراق المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة

المنصب	عدد الأسهم المملوكة كما في 2024/12/31	الأعضاء الأصليين
رئيس مجلس الإدارة	488.592.303	السيد باسم خليل سالم السالم
نائب رئيس مجلس الإدارة	247.381.862.451	شركة بنك المال الأردني
عضو أصيل	9.148.089	الأستاذ خليل إبراهيم عبد الكريم المشاهدي
عضو أصيل / المدير المفوض	3.200	السيد أيمن عمران عبد الله أبو دهيم
عضو أصيل	3.200	السيد نبيل سمير مكاحلة
عضو أصيل	3.200	الاستاذ علي مصطفى حسن
عضو أصيل	3.200	الدكتورة نغم حسين نعمة عبيد

المنصب	عدد الأسهم المملوكة كما في 2024/12/31	الأعضاء الاحتياط
عضو احتياط	160.000	الفاضلة / راقية محمد حسن
عضو احتياط	3.200	السيد / نعمة شلبية علي
عضو احتياط	3.200	السيد / علي محمد داود
عضو احتياط	3.200	الفاضلة / منار محمد عبد الحليم
عضو احتياط	3.200	السيد / ياسر أبراهيم محمد

ب. عدد الأوراق المملوكة من قبل موظفي الإدارة التنفيذية العليا

المنصب	عدد الأسهم المملوكة كما في 2024/12/31	الاسم
المدير المفوض	3.200	السيد أيمن عمران أبو دهيم
رئيس الإدارة المالية	16.995.467	السيد ماهر عزت خضر عوالي

17. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا التنفيذية

المكافآت التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2024

الاسم	المنصب	المكافآت بالدينار العراقي
السيد باسم خليل السالم	رئيس مجلس الادارة	40.000.000
السادة بنك المال الأردني	نائب رئيس مجلس الادارة	40.000.000
الأستاذ خليل إبراهيم عبد الكريم	عضو مجلس ادارة	40.000.000
السيد علي مصطفى حسن	عضو مجلس ادارة	40.000.000
السيد نبيل سمير مكاطة	عضو مجلس ادارة	40.000.000
الدكتورة نغم حسين نعمة	عضو مجلس ادارة	40.000.000
السيد أيمن عمران أبو دهيم	عضو مجلس إدارة / المدير المفوض	40.000.000

18. مصاريف التبرعات والمنح والمساهمات في خدمة المجتمع والسفر والضيافة والإعلان

أ. التبرعات:

وردت تفاصيل مصاريف التبرعات ضمن القوائم المالية الموحدة.

ب. مصاريف الدعاية والاعلان

وردت تفاصيل الدعاية والاعلان ضمن القوائم المالية الموحدة.

ج. مصاريف السفر والضيافة

وردت تفاصيل مصاريف السفر والضيافة ضمن القوائم المالية الموحدة.

19. بيانات العقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها المصرف مع الشركات الحليفة او التابعة او رئيس مجلس الإدارة او الأعضاء او المدير المفوض او أي من موظفي المصرف:

أ. العقود

لا يوجد عقود مع شركات طيفة او تابعة

ب. عقود التدقيق

وردت تفاصيل عقود شركات التدقيق ضمن تقرير مجلس الإدارة المضمن في القوائم المالية الموحدة.

20. ارصدة الاحتياطي واستخداماته

تم ذكر التفاصيل الرصيد الاحتياطي واستخداماته ضمن التحليل المالي لنتائج المصرف ضمن القوائم المالية الموحدة.

21. البيانات المالية السنوية للمصرف

البيانات المالية السنوية لعام 2024 للمصرف والمدققة من قبل مراقبي حسابات المصرف السيد (علي غالب العزاوي وشركاؤه) والسادة (شركة عادل الحسون وشركاؤه) وردت ضمن القوائم المالية الموحدة.

22. تقرير مراقبي حسابات المصرف.

تقرير مراقبي حسابات المصرف والذي يشير الى ان إجراءات التدقيق تمت وفقا لتعليمات ومتطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولي بالإضافة الى متطلبات وأحكام قانون الشركات وقانون المصارف العراقي قد ورد في مقدمة البيانات المالية للمصرف ضمن القوائم المالية الموحدة.

23. القضايا والدعاوي

وردت تفاصيل القضايا والدعاوي ضمن القوائم المالية الموحدة.

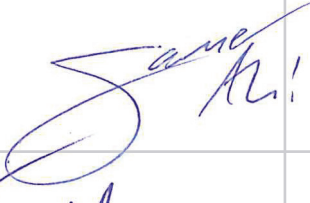
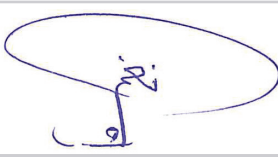
24. الأراضي والعقارات

وردت تفاصيل الأراضي والعقارات ضمن القوائم المالية الموحدة.

25. الاقرارات

عملاً بتعليمات الإفصاح الصادرة من هيئة الأوراق المالية:

1. يقر مجلس إدارة المصرف الأهلي العراقي وحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل المصرف خلال عام 2025.
2. يقر مجلس إدارة المصرف الأهلي العراقي بمسؤوليته عن اعداد البيانات المالية للسنة المنتهية 2024 وانه يتوفر في المصرف نظام رقابة فعال.

التوقيع	المنصب	عضو مجلس الإدارة
	رئيس مجلس الإدارة	السيد باسم خليل السالم
	نائب رئيس مجلس الإدارة	بنك المال الأردني
	عضو مجلس إدارة / مدير مفوض	السيد أيمن عمران أبو دهيم
	عضو مجلس إدارة	الأستاذ خليل إبراهيم عبد الكريم
	عضو مجلس إدارة	السيد نبيل سمير مكاطة
	عضو مجلس إدارة	السيد علي مصطفى حسن
	عضو مجلس إدارة	الدكتورة نغم حسين نعمة

3. يقر رئيس مجلس الإدارة والمدير المفوض ومدير الدائرة المالية بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في تقرير المصرف الأهلي العراقي السنوي لعام 2024.

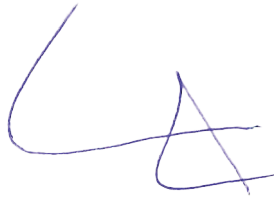
رئيس مجلس الإدارة	المدير المفوض	المدير المالي
باسم خليل السالم 	أيمن عمران أبو دهيم 	ماهر عزت عوالي 

26. أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

- أ- ان المصرف ملتزم بتطبيق النظام الالكتروني ويتضمن الحد الأدنى من السيناريوهات المطلوبة.
- ب- ان المصرف ملتزم بتحديث القوائم بشكل دوري وتلقائي للوائح السوداء المحددة ضمن النظام الالكتروني.
- ج- ان المصرف ملتزم بتصنيف العملاء بحسب درجة المخاطر ضمن النظام الالكتروني.
- د- ان المصرف ملتزم من ناحية نظام مراقبة العمليات المالية التي تتم ضمن حسابات العملاء على ضوء السيناريوهات الموضوعة.

27. الحوكمة المؤسسية:

السادة مساهمي المصرف المحترمين
نرجو إعلامكم بأنه تم ادراج ميثاق دليل الحوكمة المؤسسية للمصرف الأهلي العراقي على الصفحة الرئيسية للمصرف (Website) ويمكنكم الوصول إليه من خلال الرابط التالي:
<https://www.nbi.iq>



باسم خليل السالم
رئيس مجلس الادارة



ايمن عمران ابو دهيم
المدير المفوض



علي غالب عباس العزاوي
محاسب قانوني ومراقب حسابات
من شركة علي غالب العزاوي وشركاه لمراقبة
وتدقيق الحسابات (تضامنية)



عادل محمد الحسنون
من شركة عادل الحسنون وشركاه
محاسبون قانونيون واستشاريون (تضامنية)

المصرف
الأهلي العراقي

